لجنة التأليف والترجمة والنشر

الديمقراطية

تأليف

دليـــل بيرنز

DELISLE BURNS

ترجمه وعلّق عليه

محمد بدران

ناظر مدرسة بنها الابتدائية

سلسلة المعارف العامة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٩٣٨

لجنة التأليف والترجمة والنشر



الديمقراطية

تأليف

دِليــــل بيرنز

DELISLE BURNS

ترجمه وعلّق عليه

محمد بدران

ناظر مدرسة بنها الابتدائية

سلسلة المعــارف العــامة

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

١٩٣٨

الفهرس

صفحة

مقدمة الترجمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على نبينا الأمين محمد صلى الله عليه وسلم وعلى جميع أنبيائه ورسله . و بعد فهذا كتاب فى الدمقراطية رأيت ورأت معى لجنة التأليف أن أنشره فى هذا الوقت ، الذى بدأت فيه ثقة الناس بالمبادئ الدمقراطية تتزعزع ، وأخذت معاول الدكتاتورية تعمل فى قواعدها لتدكها دكا . وأرجو أن يكون فى الآراء التى يعرضها المؤلف ، عرضاً نزيهاً معتدلا بعيداً عن المغالاة والتعصب ، ما يعيد إلى المبادئ الدمقراطية ثقة الناس بها ، ويقوى آمال أنصارها والمستمسكين بسننها . ولعلنا فى مصر نستطيع أن ننتفع بهذه الآراء فى نهضتنا الحاضرة ، فنقيم نظمنا السياسية والصناعية والتعليمية على أساس دمقراطى صحيح . بهذه الكلمة القصيرة أقدم الكتاب إلى قراء العربية ،

وأترك للمؤلف أن يحدثهم عن آرائه بعد أن نقلتها إليهم بلغتنا العربية ، نقلا حافظت فيه عليها بقدر ما أستطيع من الدقة والأمانة ؛ فليس لى فى الكتاب إلا ألفاظه ، وتعليقات وشروح رأيتها ضرورية للقارئ العادى . وأرجو أن أكون بذلك قد وفقت إلى خدمة لغتى و بلادى .

مايو سنة ١٩٣٨ محمد بدران

مقدمة المؤلف

إن هذا الكتاب لا يبحث فى الدمقراطية من حيث هى نظام من نظم الحكم فحسب ، بل يعنى أولا بالبحث فيها من حيث هى مسألة من مسائل الفلسفة السياسية . أما هذه النظم التى تسمى عادة نظما دمقراطية فلا يتعدى بحثه فيها علاقتها بالغرض الذى قامت من أجله ، والمثل الأعلى الذى تسعى لتحقيقه . ومن أراد أن يتوسع فى معرفة هذه النظم ، فعليه أن يلجأ إلى غير هذا الكتاب ، و بخاصة إلى الكتب التابعة لهذه السلسلة ككتاب البرلمان للسير كورتناى إلبرت (Parliament by Sir Courtenay Ilbert)

ولما كان بعض الأوساط قد أخذ يبدو عليه فى هذه الأيام شىء من الشك فى المبادئ التى تستند إليها حقوق الشعب فى المناقشات العامة وانتقاد ولاة الأمور وعزل المسيطرين على الحكومة تنفيذاً لإرادة المحكومين ، فإن كتاباً فى الدمقراطية لا يصح أن يكون تحليلا علميا جافا ، بل لابد أن يشتمل أيضاً على بحث نفسانى وحكم أدبى .

جلاسجو فى سبتمبر سنة ١٩٣٤ — س . و . ب .

الفصل الأول

نشأة الدمقراطية

١

الدمقراطية لفظ متعدد المعانى يمت إلى العواطف ببعض الصلة ، إذا رأى فيه بعض الناس لواء خفاقاً يدعوهم إلى الانضواء تحته ، لا لفظاً علميا جامداً خالياً من العاطفة ، فقد يرى فيه البعض خرافة عتيقة ذهبت روعتها وأبلى الزمان جدتها ، ذات صلات ممقوتة بالرأسمالية والاستعمار . لذلك لم يكن موضوع هذا الكتاب مما يبحث عنه فى معاجم اللغة ، بل مما يبحث عنه فى عواطف الأحياء من الناس الرجال منهم والنساء وأهوائهم وعاداتهم ومعتقداتهم ؛ أى أن البحث فى اشتقاق اللفظ ومعرفة أصله لا يكاد يفيدنا فى شىء ، بل إن خير وسيلة لمعرفة معنى الدمقراطية أن ننظر إلى ما يعمله من نعيش بينهم من الرجال والنساء . فإذا فعلنا ذلك رأينا عامة الناس رجالهم ونساءهم فى بعض البلاد يتمتعون بقسط من السلطة السياسية عن طريق الجمعيات النيابية والوزارات المسئولة، وتلك هى الدول الدمقراطية.

لكننا نرى الشعوب فى أكثر البلاد تسيطر عليهم فئة قليلة من الحكام ، سلطانهم مطلق من كل قيد ، ولا يباح للناس أن ينقدوه ؛ وفى بعضها أعيدت منذ عهد غير بعيد السلطة السياسية بشكلها القديم .

لقد كانت كثرة الناس فى البلاد الغربية منذ عشرين عاماً إذا ذكرت أمامهم المبادئ الدمقراطية ، عدوا ذلك من نافلة القول أو من البديهات ؛ وكان يظن أن الناس وإن لم يؤتوا حظا كاملا من العقل والإدراك ، لا يستحيون أن يفكروا ذلك التفكير القليل الذى تسمح لهم به مداركهم ؛ فإذا شاء أحدهم أن يسلك سبيلا ، كان أفضل له أن يسلكها مختاراً من تلقاء نفسه ، لا أن يرغم على سلوكها . وكان أكثر الناس « رقيا » يقولون إن الخير فى أن تُقنع عامة الناس أن يفعلوا ما ينفعهم وينفع غيرهم ، لا أن نكرههم على فعله . وكان يظن أن النظم التى يطلق عليها الناس اسم النظم الدمقراطية ، لاسيما السياسية منها ، تطلق عقول عامة الناس بعض الإطلاق ، وتسمح لهم أن يفكروا باختيارهم ومن تلقاء أنفسهم ، وتشجع البحث والمناقشة فى مختلف الآراء تمهيداً للفصل فى السياسة العامة . تلك كانت نظرة الناس منذ عشرين عاماً ، ولكن من الخطر أن

تُعد المبادئ حتى المبادئ الحسابية من البديهات المفروغ منها ، لأن من يفعل ذلك ينس أن هذه المبادئ قد كشفتها للناس فى يوم من الأيام جهود بذلت عن قصد ، وليست هى حقائق أوحيت إلى الناس من غير تفكير وتصور وتجربة . انظر مثلا إلى الضرب فى أرقام فوق العشرة ، تجد أنه كان عملا لا يستطيعه عامة الناس قبل القرن السادس عشر ، أما الآن فإننا لانجد فى ذلك شيئاً من الصعوبة . كذلك الحال فى فن الحكم فقد جربت فيه عدة طرق ابتغاء بث التعاون المتبادل بين من تجمعهم رابطة الجوار ؛ وكان من أثرها أن ارتقى هذا الفن بعض الارتقاء فى القرن التاسع عشر . وكان مما استعان به فن الحكم فى تاريخه الطويل الدين والشعر ؛ ولكن الخوف والطمع والاندفاع فى الولاء والإخلاص قد استخدمت كلها لحفظ النظام وتحسين العلاقة الاجتماعية . وكانت النتيجة أن بعض الناس رفعوا أنفسهم إلى كراسى الحكم وبعضهم رفعته الظروف أو الجماعات التى كانت تتطلع للزعامة ، وتغيرت أشكال الحكومات أكثر مما تغيرت الديانات أو طرق الحصول على الطعام واللباس واستخدامهما لسد حاجات الإنسان . ثم أسفرت التجارب المتعددة عن نوع من الحكم جديد يسمى « الدمقراطية » ، لجأ

إليه الناس عن قصد فى أوربا فى أواخر القرن الثامن عشر . وقد استعير الاسم الذى أطلق على هذا النظام الجديد من نظم الحكم بشطريه ، أى تولى أمر الناس وخضوعهم ، استعير هذا الاسم من اللغة اليونانية ، لأن التفكير السياسى فى ذلك الوقت كان يسيطر عليه تجدد الاهتمام بمدنية اليونان والرومان القديمة ذات الصبغة الاسترقاقية ، ولأن قادة الفكر الذين كانوا يرغبون فى الإصلاح الاجتماعى فى القرن الثامن عشر كانوا يتطلعون إلى الآداب اليونانيــة والرومانية القديمة ، ليجدوا فيها الوسائل التى يستطيعون أن يقيموا بها قواعد الحكم على غير الأهواء الشخصية المتقلبة . وخيل إليهم أنهم لن يجدوا لذلك النوع من الحكم بديلا إلا حكم « الشعب » الذى كان قائماً حسب ظنهم فى أثينا وروما ما لــكتى الرقيق . لكن الحرية والمساواة فى أثينا وروما كانتا امتيازاً اختص به نفر قليل من الذكور ملاك البيوت ، وهم الذين كانوا يحكمون سائر الشعب ، وكانت السلطة السياسية فيهما موزعة بين هذا النفر القليل .

٢

وليست الطرائق التى كانت تتبعها أثينا وروما مما يتناسب مع أحوال وقتنا الحاضر ، لأن الاسترقاق لا يرضاه الناس جهرة .

ولقد كان التقيد بهذه الطرائق فى الماضى القريب معطلا للجهود التى تبذل للوصول إلى حقيقة ما نفهمه من الدمقراطية ، وما نسعى إليه من القضاء على الفقر والظلم والحروب . ذلك بأن هذه الشرور الثلاثة مما لا يتفق بحال من الأحوال مع « الدمقراطية » كما نفهمها الآن ؛ ولكنها مع ذلك كانت من العوامل المعترف بوجودها فى كل أنواع الحكومات القديمة . وهذا سبب من الأسباب التى تدعونا إلى عدم البحث فى أنواع الحكومات الأولى التى كانت تسمى حكومات « دمقراطية »

ولما سقطت الحضارة اليونانية الرومانية وعفت آثارها فى العصور المظلمة ، ساد العالم الغربى كله تقريباً حكم الإقطاع ، وهو نوع من السلطة العامة يقوم على وراثة الأرض ، وعلى أساس الخدمة التى يؤديها الأفراد . فلما جاء القرن الرابع عشر الميلادى نشأ بين تجار بعض الدول الصغرى وصناعها نوع من الحكم جديد ، فقام فى إيطاليا ، وبخاصة فى مدن فلورنس Florence وسينا Siena والبندقية Venice وچنوا Gnoa حكم راق أساسه التعاون بين الأنداد للتخلص من سيطرة نبلاء أوربا عليها . كذلك كان يتولى الحكم فى أجزاء صغيرة من سويسرا طوائف من الأنداد والزراع والصناع . ثم سادت « الدمقراطية » بعد

ذلك بقليل فى مدن الأراضى الوطيئة Netherland[1]، فتقدمت الحضارة فى هذه المدن من الوجهتين المادية والمعنوية ؛ وجربت هذا النظام أيضاً مدن هنسا Hansa[2] الألمانية ؛ وكان هذا الحكم حكماً « دمقراطيا » إذا قصد بالدمقراطية أن تسيطر على الشؤون العامة طائفة من المواطنين الأحرار الأنداد . لكن سلطة هذا النفر كانت تقوم على ما لهم من الأملاك ، وكانوا يحكمون السواد الأعظم من زملائهم سكان المدن حكماً هو أقرب إلى الحكم الأجاركى oligarchy[3] أى حكم الخاصة الأقلين .

---

(١) الأراضى الوطيئة أو الأراضى المنخفضة هى المعروفة الآن بلچيكا وهولندة . (المعرب)

(٢) مدن هنسا هى عصبة من المدن قامت فى شمال ألمانيا فى العصور الوسطى قوامها نحو سبعين مدينة ، تكونت كما تكون غيرها من عصابات المدن للتغلب على الصعاب والأخطار التى كانت تعترض التجارة فى العصور الوسطى ، وأنشأت لها محطات تجارية ومنائر على الشواطئ وأسطولا لحماية تجارتها من لصوص البحار . وكان لها سفراء فى بعض البلاد الهامة . وقد ظلت هذه المدن مسيطرة على التجارة فى غرب أوربا فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر . ومن أهم مدنها مدينة دانزج Dantzing . (المعرب)

(٣) أجاركى لفظ إغريقى مشتق من كلمتين Oligo = قليل ، Archo = أحكم . وكان الكتاب السياسيون من الإغريق القدماء يستعملون هذا اللفظ للدلالة على الحكومة التى تتولاها أقلية من الأعيان ، يستخدمون سلطتهم فى الغالب لمصلحتهم الخاصة وتوسيع دائرة امتيازاتهم وسلطانهم . فهى بالنسبة للحكم الأرستقراطى كالاستبداد بالنسبة للحكم الملكى . (المعرب)

ثم طغت على دمقراطية المدن في العصور الوسطى الأتقراطيات التي قامت فى الأمم الأوربية الحديثة خلال القرن السادس عشر . لكن الأمراء المحليين قبل ذلك الوقت كان من عادتهم أن يستشيروا أتباعهم الذين يدينون لهم بالطاعة ، فلما قام الحكم الأتقراطى بقى لهؤلاء الأمراء حق انتقاد الحاكم المطلق ، وإسداء النصح له ، واحتفظ الأمراء بهذا الحق وبخاصة فى إنجلترا ، فأصبح البرلمان الإنجليزى أداة لبحث السياسة العامة من جميع نواحيها وتوجيه النقد إليها ، مع أنه لم يكن فى أول أمره إلا وسيلة يستخدمها الملوك للحصول على مايلزمهم من المال ، ويستخدمها الشعب لكي يشترط لأداء المال شروطا ويقيده بقيود . وهذا أساس من الأسس التى تقوم عليها الدمقراطية الحالية ، وهو انتقاد السلطة القائمة ، ومناقشة السياسة العامة مناقشة حرة طليقة . ولا ينقص من قيمة هذا الأساس أن البرلمان الإنجليزى قبل نهاية القرن التاسع عشر لم يكن يعبر فى الغالب إلا عن رأى طائفتى الملاك والتجار ، وذلك لأن وسائله نفسها قد استخدمت فيما بعد للتعبير عن آراء أعم وأكثر انتشارا . يضاف إلى هذا أن الجمعيات النيابية التى كانت قائمة فى العصور الوسطى وفى عصر النهضة ساعدت كلها ولا سيما البرلمان الإنجليزى على إقامة

« حكم القانون » مكان حكم الأهواء ، وتلك هي « الحرية المدنية » التي أضحت فيما بعد أساساً آخر من أسس الدمقراطية . وقد قال هيرودوت Herodotus عن الأثينيين إن خضوع الناس لحكم القانون هو الحرية بعينها ، وذلك لأن سيادة القانون تحمي كل فرد من أفراد المجتمع ، رجلا كان أو امرأة ، من العسف وبطش السلطة الاستبدادية ، وتكفل له حقه في أن يحاكم أمام قضاة مستقلين ، وتقيه شر من يريدون أن يعتدوا على آماله المشروعة وأمواله وعقوده التي يبرمها مع غيره . ومن هذا يرى أن البحث العلني في السياسة العامة والاتفاق على الظروف والأحوال التي تكتنف الحياة العادية ، كل ذلك قد أصبح من العادات الراسخة حتى قبل أن يكون للدمقراطية كما نفهمها الآن وجود .

لقد كان الناس منذ قرن من الزمان أو أكثر من قرن بقليل يعيشون مع إخوانهم يطعمون وينامون ويتجرون تحت إشراف الملوك وعمال الملوك . ولم يكن أحد من هؤلاء الملوك ليستطيع أن يعامل الناس كما يحب ويهوى غير مقيد بقيود . وغاية ما في الأمر أن بعض الملوك كانوا أكثر من غيرهم إذعاناً لأراء طوائف الملاك والتجار مجتمعين في هيئات نسميها الآن برلمانات أو مجالس الأمة أو دور النيابة . لكن سلطان الملوك

كان يلوح لسواد الناس سلطانا « إلهيا » فى بعض نواحيه ، وكان لشخص الملك تلك الروعة السحرية التى كانت تلازم الطبيب والكاهن فى الزمن القديم . لكن مسيحية العصور الوسطى قد سرت فيها أفكار جديدة اضطربت لها أحوالها ، حتى إذا جاء القرن السادس عشر أخذت جماعات صغيرة مستقلة مؤلفة من أفراد أنداد تنظم أمر دينها بنفسها فى شمال أوربا الغربى وفى أمريكا بعد ذلك الحين ، واستنتج الناس من هذه البروتستنتية فى الدين أن فى استطاعتهم إيجاد بروتستنتية شبيهة بها فى السياسة وهى الدمقراطية . هذا إلى أن ملوك عهد الإصلاح قد عملوا على إضعاف مقام رجال الدين وتقويض سلطانهم ، ولكنهم بذلك قد أوهنوا سلطانهم بأيديهم ، لأن الناس إذا أمكنهم أن يضعوا لأنفسهم ما يشاءون من قواعد الدين من غير أن يستعينوا بقوة القسس السحرية ، أمكنهم أيضاً أن يضعوا لأنفسهم من نظم الحكم ما يريدون من غير أن يلجأوا إلى الملوك ذوى « الحق الإلهى » ؛ وإذا كان الجدل العلمى وانتقاد أولى الأمر نافعين فى الدين ، فما أجدرهما أن ينفعا أيضاً فى السياسة وتدبير الشؤون العامة . ولذلك أخذت بعض الطوائف الدينية تقوم بتجارب جديدة فى الحكم « الشعبى » ، كما حدث

فى سويسرا مثلا . وفى إنجلترا قامت فى القرن السابع عشر جماعات من هذا النوع أقضت مضاجع طوائف الملاك والتجار ، التى أرادت أن تستبدل بسلطان الملوك سلطان البرلمان . ثم قامت طائفة « المسوين »[١] وغيرها من دعاة المساواة الاجتماعية ، وأخذت تجادل وتنازع فى حقوق الملاك وحق الملكية العقارية ، وهل تخول الملكية الفردية لصاحبها حقوقا سياسية ، فأحدث هذا الجدل شيئاً من الاضطراب[٢] .

وقام فى أثناء ذلك بعض الكتاب فى الشؤون العامة فاستحدثوا نظرية للطبيعة البشرية ، ليفسروا بها سلطة الحكام الأدبية ، على أساس غير الأساس القديم ، وهو الاعتقاد بتلك الصفة السحرية المعروفة بحق الملوك « الإلهى » . وكانت أولى هذه النظريات نظرية العقد الاجتماعى ، الذى أنشأ الناس بمقتضاه حكومتهم الأولى كما يزعم أصحاب هذه النظرية . ومعنى هذا أن الحكومة قائمة على نوع من التراضى لا على أمر من الله سبحانه

---

(١) طائفة من الحزب الجمهورى المتطرف الثورى نشأت فى الجيش البرلمانى فى عام ١٦٤٧ وأبادها كرمول Cromwell سنة ١٦٤٩ وكانت تقول بلزوم مساواة الناس كلهم فى المرتبة . (المعرب)

(٢) انظر كتاب « التفكير السياسى » فى هذه السلسلة .

وتعالى . ثم جاء جون لك John Locke [(١)] فقال إن شروط هذا العقد تكاد تكون مقصورة على حماية الملك ؛ والناس بعد ذلك أحرار فيما تشمله هذه الشروط . وترددت على ألسنة القراء والكتاب القليلين فى ذلك الوقت عبارة « حقوق الإنسان » أو الحقوق « الطبيعية » التى قامت الحكومة على أساسها ، بدل العبارة القديمة عبارة «حق الملوك الإلهى» . و بذلك انتقلت القوة السحرية الخفية من الملك إلى جماعة عجيب أمرها ، غامض كنهها تسمى « الشعب » . ولم يكن « الشعب » فى وقت من الأوقات ليشمل الناس كلهم ؛ بل إن هذا اللفظ لا يزال حتى الآن فى بعض البلاد لا يشمل النساء . ومهما يكن من هذا الأمر فقد كان المفروض نظريا وقتئذ أن عدداً كبيراً من الذكور الراشدين

---

(١) جون لك John Locke فيلسوف إنجليزى كان معاصرا لزميله هبز فى القرن السابع عشر، وهو من أنصار نظرية العقد الاجتماعى ، ولكنه يفسر عقده بطريقة تخالف طريقة زميله . فهو يقول إن الإنسان مخلوق اجتماعى عاش حينا من الدهر فى سلام ، دون أن يجد سبباً للخصام ، لسهولة العيش وكثرة الخيرات ، وعدم الحاجة إلى الادخار ، وعدم وجود مايدخر . ثم اخترع التعامل بالنقود فبدأ الإنسان يدخر ، وبدأ التزاحم والتنافس ، وأصبح من اللازم أن يوجد حكم قوى نافذ الكلمة على الجميع . فاتفقت كل جماعة على شخص اختاروه ليكون ذلك الحكم ، وليحمى حريتهم وأنفسهم وأموالهم من عبث العابثين ، مقابل وضع قوة الأفراد تحت تصرفه . فاذا ما خالف شروط العقد القائمة على مصلحة الجماعة ، حق للغالبية عزله (انظر كتاب الحرية والدولة للأستاذ محمد عبد البارى) . (المعرب)

يجب أن يتولوا الحكم فيما حولهم . تلك هى النظرية التى طلع بها الفلاسفة على الناس فى ذلك الوقت ؛ ولكن من الصعب دائماً أن يتبين الإنسان أثر النظريات فى نمو فن الحكم . إن النظريات فى العادة إنما وضعها الفلاسفة لتفسير حالة قائمة ؛ وكثيراً ما وضعت لتبرير أمر وقع بالفعل ؛ ولكن الناس قد اتخذوا من النظريات فى بعض الأحيان منهاجا جديداً للعمل .

على أن اعتراض الناس على الحق « الإلهى » وحكم الفرد لم يكن اعتراضاً نظريا محضا ، بل كانت نظرية « حقوق الإنسان » وطرق انتزاع الحكم من أيدى الملوك نتيجة لما ترتب على النظام القديم من متاعب وشكوك ، كان منشأ معظمها المال . ذلك بأن حكم الملوك كان شديد الوطأة على الناس ، وقد أوقرت الضرائب والمطالب المالية ظهر التجار بنوع خاص ، وظل الذين يطلب إليهم أداء المال اللازم لسياسة الملوك قرونا عدة يحاولون أن يحموا أنفسهم من هذه المطالب بتقييدها بشروط . من ذلك أن البرلمان فى إنجلترا شرع فى القرن الثالث عشر يشترط على الملوك أن يرفعوا عن كاهل الشعب بعض المظالم قبل أن يوافق على ما يطلب إليه أن يؤديه من الضرائب . أما فى غير انجلترا من البلاد فقد أمكن الملوك « أن يعيشوا من مواردهم

الخاصة » أى أن يحصلوا على مصادر للإيراد ليس من السهل منعها عنهم كما تمنع عنهم الضرائب . ولـكن الإنجليز استطاعوا قبل غيرهم أن يقضوا قضاء نهائيا على حق الملك فى أن يقرر من تلقاء نفسه متى يطلب الضرائب وكيف يحصل عليها . يضاف إلى هذا أن الإنجليز قد تعودوا منذ تسعمائة عام أو نحوها أن يحكمهم ملوك أجانب ؛ فقـد حكمهم النورمان Normans والپلانتجنت Plantagenets وآل تيودر Tudors وآل استيورت Stuarts وحكمهم ملك هولندى ثم حكمهم آل هنوڤر Honoverians[1] وقد كان فى وسع الملاك المحايين و « الشعب » أن يفرضوا على

(١) أول النورمان وليم دوق نورمندية فى فرنسا الذى أغار على إنجلترا فى عام ١٠٦٦ وتوج ملـكا عليها . وأول ملوك أسرة أنجو أو البلانتجنت هو هنرى الثانى الذى تولى الملك فى عام ١١٥٤ . وهنرى هذا والد رتشارد قلب الأسد المشهور فى الحروب الصليبية ، وفى عهد هـذه الأسرة أرغم الملك على توقيع العهد الأعظم(Magna Carta) الذى يعد أساس حرية الشعب الإنجليزى . وحكمت أسرة تيودر إنجلترا من ١٤٨٥ إلى ١٦٠٣ ، وأول ملوكها هنرى تيودر دوق رتشمند الذى سمى فيما بعد هنرى السابع . وآخر من تولى الملك منها الملـكة اليصابات المشهورة . وجاءت بعدها أسرة استيورت فى عام ١٦٠٣ ، وفى عهدها قامت الثورة والحرب الداخلية بين الملك والبرلمان ، وأنشئت الجمهورية فى أيام كرمول ، ولـكنها لم تعمر طويلا . أما الملك الهولندى فهو وليم أورنج زوج ميرى ابنة جيمس الثـانى ، وقد استدعاهما الشعب لقبول تاج إنجلترا حينما اشـتد النزاع بينه وبين جيمس الثانى سنة ١٦٨٨ . وأول ملك من أسرة هنوفر هو چورج الأول ، وهى ألمـانية الأصل حكمت من عام ١٧١٤ . (المعرب)

هؤلاء الملوك رقابة ظاهرة أو خفية ؛ وأصبح من الحقائق المقررة المعروفة منذ زمن بعيد أن حكم مجلس الوزراء ومسئولية الوزراء أمام البرلمان قد نشئا من جهل الملك بالعادات والتقاليد الإنجليزية. وقصارى القول أن إشراف دافعى الضرائب عليها ورفع المظالم عن الشعب بقوة الشعب نفسه ، وأخيراً قيام الحكومة «المسئولة» كل هذه نشأت أولا فى إنجلترا . وليس ثمة شك فى أن نشأتها فى إنجلترا قبل غيرها من البلاد ترجع أولا إلى أنها كانت أقل تعرضاً لأهوال الحروب من سائر الدول الأوربية ، وترجع ثانيا إلى أن إنجلترا كانت أسبق من غيرها إلى توحيد حكومتها . على أن الفكرة التى كانت تملك عقول الناس حتى نهاية القرن الثامن عشر هى أن القانون قواعد أبدية تشرح وتفسر ؛ أو هو إرادة الحاكم نفسه . وحتى البرلمان الإنجليزى نفسه كان حقه لا يتعدى الاقتراح والانتقاد ، ولم يحاول قط أن يتولى الحكم أو يجعل لنفسه الإشراف الأعلى على الحكومة . وفى خلال هذه المرحلة من مراحل نمو الحكم الشعبى أنشأ الأمريكيون دولة الولايات المتحدة ، وشبت عقب إنشائها نيران الثورة الفرنسية . ولم يتردد معظم دعاة التجارب الحكومية الأمريكية والفرنسية فى اعتناق المبادئ القائلة بوجود « حقوق طبيعية للإنسان » ،

وبأن كل الحكومات يجب أن تقوم على تعاقد من نوع ما ، أو على رضاء المحكومين . على أن الإنجليز لم يقفوا عند هذا الحد بل خطوا بعده خطوة أخرى .

ذلك أن البرلمان الإنجليزى أخذ يشرف شيئاً فشيئاً على السلطتين التشريعية والتنفيذية ، حينما ابتدعت طريقة الحكم بوساطة مجلس الوزراء ، وجُعِل اختيار الوزراء أنفسهم من بين أعضاء البرلمان ، فصاروا بهذه الطريقة عرضة للنقد والإقالة بإرادة البرلمان نفسه . وأصبحت هذه سنة أخرى جديدة جوهرية ابتدعتها الدمقراطية ، وهى إشراف الجمعية المنتخبة على الهيئة التنفيذية . ولما جاء القرن التاسع عشر وأصبحت أغلبية الذكور الراشدين فى البلاد هى التى تختار أعضاء هذه الجمعية المنتخبة ، بدأت الدمقراطية الحديثة ، وأصبح المقصود بكلمة « الشعب » هم الذكور الراشدين لا « أصحاب الأملاك » . كما كان يفهم من هذا اللفظ فى أمريكا وفرنسا وإنجلترا حتى أوائل القرن التاسع عشر . نعم إن « الشعب » الذى يختار ممثليه لا يزال حتى الآن مقصوراً على الذكور الراشدين فى فرنسا وسويسرا وغيرهما من « الدمقراطيات » ، ولكن الأمم التى أصبحت أكثر من هذه إطاعة لحكم العقل والمنطق قد خولت

النساء فى وقتنا هذا نصيباً من السلطة السياسية ، فمنحتهن أيضاً حق الانتخاب . ولم تحصل النساء فى إنجلترا على هذا الحق بأوسع معانيه إلا فى عام ١٩٢٨ ؛ ولم يحصلن عليه فى بعض الدمقراطيات الأخرى إلا قبل ذلك الوقت ببضع سنين ؛ وكان حصولهن عليه آخر أثر من آثار المثل الدمقراطية العليا فى النظم السياسية . وبهذه الخطى التى خطاها فن الحكم وصلنا إلى الحالة القائمة الآن فى شمال أوربا الغربى وأمريكا والمستعمرات البريطانية المستقلة . وكان من أثر هذه القوى الجديدة التى وجدت فى ميدان السياسة ، أن أخذت وظائف الدولة تتبدل عما كانت عليه من قبل .

إن الروح الذى يسود الحياة الاجتماعية فى فرنسا وأمريكا أكثر « دمقراطية » منه فى بريطانيا ؛ ولكن ذلك لا يرجع إلى أثر التنظيم السياسى فى تلك البلاد . فأما فى فرنسا فهو من آثار نظام التربية واتساع توزيع الملكية الفردية ، وأما فى أمريكا فسببه عدم وجود طبقة «عليا» ممتازة ، وشعور المساواة بين هؤلاء « السابقين الأولين » من الأمريكيين ، والأثر الذى بثته فيهم فئة قليلة من الرجال أمثال رؤسائهم الثلاثة توماس جفرسن Thomas Jefferson وأندرو جكسون Andrew Jackson

وأبراهام لنكولن Abraham Lincoln . وليس أدل على قوة هذا الأثر مما كتبه جفرسن الذى ينتمى إلى طبقـــة الملاك الأرستقراطية ، والذى عبر عن مبدإ الدمقراطية الأساسى بقوله :

« الإنسان حيوان عاقل ، يصون حقه و يمنعه عن الوقوع فى الزلل قوى معتدلة يعهد بها إلى أشخاص يختارهم بنفســه ، و يظلون قائمين بأداء واجبهم ما داموا خاضعين لإرادته » .

٣

و إذن فالدمقراطية التى نحن بصددها فى هــذا الـكتاب حديثة العهد جدا . وقد كان لهذه « الدمقراطية » الجديدة فى القرن المـاضى عدة معان مختلفة ، أما الآن فيلوح أن الذى يفهمه معظم الناس منها هو حق العدد الـكبير من أفراد الشعب العاديين فى كل بلد من البلاد أن يستبدلوا بحكامهم حكاماً غيرهم ، و يشرفوا بعض الإشراف على طريقة حكمهم ، و يتناقشوا علناً فى كل طرائق الحـكم وقرارات الحـكومة ، مناقشة مصحوبة بحريتهم فى انتقاد جميع ولاة الأمور . ولا شك فى أن هذه الطريقة الجديدة من طرق الحـكم بشقيه السيطرة والخضوع أكثر تعقيداً من الطرق القديمة ، كما أن الآلة المولدة للكهرباء المستخدمة فى الإضاءة أكثر تعقيداً من الشمعة . وهذا الاختلاف

فى الوسائل يؤدى إلى اختلاف فى النتيجة . فإذا وجد عدد كاف من الناس يرغبون فى أن يجنوا تلك الثمار التى تنتجها الدمقراطية كان فى مقدورهم عادة أن يجدوا الوسائل التى تمكنهم من تسيير الآلة الحكومية الجديدة . على أن ما قام به الناس من التجارب وما بذلوه من الجهود لمعرفة الطرق المختلفة لسير الحكم الدمقراطى قد أنسى الكثيرين منهم الغرض الذى من أجله بذلت هذه الجهود الأولى ، أنساهم أن الغرض الذى من أجله قامت كل الحكومات سواء أكانت دمقراطية أم غير دمقراطية ؛ هو أن تسهل على الناس أن يعيشوا بعضهم مع بعض . لكن من أصعب الأشياء بطبيعة الحال أن يعيش الناس بعضهم مع بعض إذا سار كل منهم على هواه ؛ وفى الناس كثيرون لا يعرفون لأنفسهم « هوى » خاصا مطلقاً . ولذلك قد تجد منهم من يعارض الدمقراطية لأنها لا تنيل الإنسان ما يشتهى من جهة ، ولأنه لا يشتهى ما تنيله إياه من جهة أخرى .

وكان أهم القوى التى أدت إلى نشأة الدمقراطية هى رغبة طائفة الملاك والتجار فى أن يسيطروا على النظم التى يعيشون فى كنفها ، وشعور العدد الكبير من الناس أن مشيئة الحاكم وهواه أضر الأشياء بدافعى الضرائب . ولقد كانت هذه الحركة

فى بعض الأحيان بمثابة احتجاج على السيطرة « الخارجية » كما حدث فى حرب الاستقلال التى أثارتها المستعمرات البريطانية فى أمريكا الشمالية . فلما نالت هذه الولايات استقلالها ، أنشأت لنفسها حكومة ذات سيادة لا يرأسها ملك ؛ وقائمة على أساس دمقراطى ، كما جاء فى إعلان الاستقلال الصادر فى عام ١٧٧٦ وفى الدستور الذى وضع فى عام ١٧٨٧ . وكانت الحكومة الفرنسية قد أعانت هذه الولايات المتحدة فى نزاعها مع بريطانيا العظمى كما كان الكتاب الفرنسيون على علم بالنظرية البريطانية فى الحقوق المدنية . ثم شبت فى عام ١٧٨٩ ثورة فى فرنسا ، انتهت بإعدام ملكها فى عام ١٧٩٣ ، وإعلان الجمهورية فيها ؛ وخروج هذه الأمة ، التى ظلت أكثر من قرن من الزمان تتولى زعامة المدنية الأوربية ، خروجاً تاما على مبادئ الحكم القديم التى كانت تقوم عليها سياستها الداخلية والخارجية . واستعار الفرنسيون من الأمريكيين ما كانوا يرددونه فى أقوالهم عن « حقوق الإنسان » و « سيادة الشعب » ، ليعبروا به عن المبدإ الجديد الذى سيتخذونه قاعدة لنظام الحكم فى بلادهم .

وقد جاء فى إعلان حقوق الإنسان الصادر فى عام ١٧٨٩ ، والذى أقرته الجمعية الوطنية فى باريس ، أن الجهل واحتقار حقوق

الإنسان هما كل أسباب بؤس الشعب وفساد الحكم . وتنص المادة الأولى من هذه العقيدة الجديدة على أن الناس يولدون متساوين ويظلون أحرارا متساوين فى الحقوق . وجاء فى المادة الثانية أن الغرض الذى تقوم من أجله كل هيئة سياسية هو المحافظة على حقوق الإنسان المقررة الطبيعية . وتقرر المادة الثالثة أن الأمة مصدر السيادة والسلطات جميعها ، وتفترض المادة السابعة عشرة أن من البديهات الأولية أن « حق الملك حق مقدس لا يصح التعرض له » . وبذلك أصبح ما كان من قبل مجرد نظريات فلسفية قوة عظيمة الأثر فى نظام الحكم . ومع أن المعانى المقصودة من ألفاظ « الحقوق » و « السيادة » و « الأمة » و « الملك » لم تكن واضحة كل الوضوح ، فإن القوم قد خطوا خطوة جديدة من الوجهة العملية فى إقامة سلطة الحكم على رضاء من لهم مصلحة مباشرة فى الشؤون العامة ، وبخاصة من كان لهم شىء من الملك . وبهذا أصبحت الدمقراطية كما نفهمها نحن حقيقة سياسية واقعية .

وقد استمد الأمريكيون والفرنسيون نظريتهم من الكتاب الإنجليز وبخاصة من چون لك John Locke ، وتأثروا فى سياستهم العملية بما كان سائداً من الآراء عن معنى نظام الحكم

البرلمانى البريطانى . ولكن علينا ألا ننسى أن البرلمان البريطانى فى تلك الأيام كان يسيطر عليه كبار الملاك ، وأن انتخاب النواب كان فى الواقع مهزلة يمثلها عدد قليل من الناس ورثوا هذا الحق أو ابتاعوه ، وأن المسئولية الوزارية أمام الهيئة المنتخبة بالمعنى الذى نفهمه منها الآن لم يكن لها وجود . كذلك كانت الوظائف المدنية هبة يهبها النفر القليل الذى يسيطر على الحكومة ، وكانت الرشوة متفشية فى جميع الإدارات . ولكن تقاليد معينة للخدمة العامة كانت موجودة فى ذلك الوقت ، وإن لم يلتفت إليها أصحاب النظريات السياسية . أخطأ الناس فى فهم نظام الحكم البريطانى خطأ كان من أهم أسبابه ما كتبه عنه منتسكيو Montesquieu[1] ؛ لكن الإنجليز والفرنسيين والأمريكيين كانوا رغم هذا واضعى أساس الدمقراطية الحديثة . لقد كانت النظم التى تتألف منها طريقة الحكم الجديد نظما إنجليزية كما كانت المثل العليا لهذا الحكم إنجليزية أيضاً ، ولكن ما فهمه الفرنسيون من هذه النظم وتلك المثل كان له أكبر الأثر فى البلاد الأخرى .

(١) منتسكيو : كاتب فرنسى شهير فى السياسة والقانون (١٦٨٩ — ١٧٥٥) كان لكتاباته القانونية والسياسية أثر كبير فى فرنسا والعالم أجمع . وقد تأثر بآرائه أعظم رجال الثورة الفرنسية ومفكروها وهو صاحب نظرية فصل السلطات التى أشرنا إليها من قبل .

نعم إن بعض مقاطعات فى سويسرا قد مارست نظـام الحـكم الشعبي فى نطاق ضيق ، و إن طوائف صغيرة من التجار فى جميع أنحاء أوربا و بخاصة فى ألمانيا و إيطاليا قامت بتجارب فى حكم المدن دامت عدة قرون ، لـكن أنصار الحـكم الدمقراطى نفسه كانوا حتى أواخر القرن الثامن عشر يشكون فى إمكان قيام هـذا النظام فى نطاق واسع يشمل أمة بأجمعها . ذلك بأن عقبتين كانتا تقومان فى سبيل هذا النوع من الحـكم : أولاهما أن فى الحـكومة الواسعة النطاق لا يستطيع المحـكومون أن يؤثروا بأنفسهم فى حكامهم ؛ والعقبة الثانية أن الحرب وهى من شؤون الدولة قد تركتها الحـكومات البلدية دون أن تقرر فى أمرها شيئاً . والحق أن طبقة البورجوازى Bourgeoisie ، وهو الاسم الذى أطلق على التجار والموظفين فى ذلك الوقت ، كانت « طبقة ثالثة » لم يسبق لها تجارب فى الحـكم الأممى الواسع النطاق ، ولذلك واجهت صعاباً « داخلية » فى علاقة الشعب بحكومته ، وأخرى خارجية فى علاقات الحـكومات بعضها ببعض .

فأما الصعوبة الأولى وهى الصعوبة الداخلية فقد ذللت بتعديل نظام النيابة الذى كان سائداً فى العصور الوسطى و بالتوسع

فيه ؛ وذلك بأن جعل « للشعب صاحب السيادة » حق اختيار بعض أفراده لينطقوا باسمه . لقد كان « الشعب » نفسه هو الذى يضع القوانين ويسيطر على الحكام فى « دمقراطيتى » أثينا وروما القديمتين ، بل وفى بعض مقاطعات سويسرا . وكان بعض الكتاب ومنهم روسو Rousseau بصفة خاصة لا يعترفون بأن الشعب « حر » من الوجهة النظرية إلا إذا اشترك جميع أفراده اشتراكا مباشراً فى السياسة العامة . لكن فكرة النواب والأنصار كانت مع ذلك فكرة معروفة فى ذلك الوقت ، يلجأ إليها فى تقديم الشكاوى . ولذلك كان من الطبيعى أن يفرض أن الشعب يظل صاحب السلطة العليا إذا اختار كله عدداً قليلا من أفراده ليعملوا باسمه ما لا يستطيع أن يعمله هو بنفسه . وكانت أقدم الطرق لاختيار النواب طريقة القرعة ؛ وتلك من غير شك هى خير الطرق لاختيار شخص عادى يمثل مجموعة متجانسة . ولكن طريقة الانتخاب الحالية كانت الطريقة العادية لاختيار القائم بأعمال السلطة التنفيذية . فلما اتبعت هذه الطريقة الأخيرة فى الانتخاب أصبح النواب الجدد رجالا إخصائيين فى عملهم الجديد ، وليسوا «رجالا عاديين متوسطين» .

وكان الانتخاب ، إذا وجد اختلاف فى الرأى ، يتطلب فرز

الأصوات ، ومن ذلك نشأت عادة تقرير الرأى بالأغلبية ، واتبعت الهيئة المنتخبة فى أعمالها نظام إصدار القرارات بالأغلبية الذى بمقتضاه نال أفرادها حظهم من السلطة ؛ ولذلك حرصوا على أن تدل نظرياتهم على أن « إرادة » أغلبية الجمعية هى حقيقة « إرادة الشعب » أو أنها هى الطريقة العملية الوحيدة لتمثيل هـذه الإرادة . ولقد ألف الناس فى معظم البلاد نظام التمثيل النيابى وحكم الأغلبيـة ، حتى ليخيل إليهم أنه من الوسائل الطبيعية التى لا غنى عنها فى نظام الحكم ؛ وأصبحوا منذ بداية القرن التاسع عشر يرون أن من الأمور البديهية أن يقوم الحكم « على رضاء المحكومين » ، وأن يكون « الرأى العام » هو القوة المحركة فى السياسة العامة . والحق أن أحدا من الناس لا يكاد يرى أن من واجبه أن يسأل هل يوجد حقا شىء يقال له « إرادة الشعب » أو « الرأى العام » ، وإذا وجدا فما هو كنهما . وليس معنى هذا أن الأفكار القديمة عن الحكم الدمقراطى الأول أفكار خاطئة أو مضللة ؛ كلا إن هذه الأفكار كان مرجعها هو الحقائق ، وهى التى دفعت الناس فى طريق العمل ؛ ولكننا الآن أصبحنا نعرف الشىء الكثير عن الحقائق التى بنيت هذه الأفكار عليها ، والفضل فى ذلك راجع إلى علم

النفس وتاريخ الإنسان الطبيعى والتاريخ الثقافى . لـكن الحقيقة التى لا تزال قائمة على الرغم من هـذا العلم ، هى أن ما يعتقده الناس فى الحكم لا يكاد يقل أهمية عن حقائق الحكم نفسها . ومعنى هذا أن الاعتقاد فى حد ذاته حقيقة كغيرها من الحقائق الأخرى . ولما كان الناس يعتقدون أن الاقتراع يظهر « الرأى » أو « الإرادة » أى الرأى المقرون بالعمل ، فقد أصبح الغرض الذى ترمى إليه النظم الدمقراطية أن تجعل رأى السكان جميعهم أو إرادتهم تُسَيِّر أعمال الحكومة أو تؤثر فى سيرها .

ولقد كان عدد غير قليل من الرجال والنساء ذوى الهمة والنشاط يؤمنون بالدمقراطية فى القرن الماضى ، ولـكنهم كانوا يخوضون فى سبيل إيمانهم غمرة من العادات والمعتقدات القديمة ، يزينها كثير من الألفاظ الطنانة الرنانة . فقد نشر كثير من الـكتب للاحتجاج على كل توسع فى منح السـلطة السياسية والاجتماعية لعامة الشعب ودهمائه ، وقال المثقفون إن الدمقراطية سوف تقوض دعائم النظام ؛ وتقضى على الثقافة والحرية « الحقيقية » ، ويقصدون بتلك الحرية من غير شك ما يتمتعون هم به منها ؛ ولا يزال بعض هؤلاء يرددون هذا القول فى أيامنا هذه . وأما المتظرفون المتحذلقون فقد أخذوا يندبون ما سيصيب

الحكومة من اختفاء « روح العصر » وغيره من العناصر الأخرى ذات الروعة والجلال . لكن حق الانتخاب مع ذلك أخذ يتسع فى القرن الماضى حتى ناله كثير من عامة الشعب ، وأخذت رقابة هؤلاء العامة وسيطرتهم على الحكومة تزدادان وتقويان ، وصارت مزايا القانون والنظام توزع بين أفراد الشعب عامة توزيعاً أقرب إلى العدل والمساواة . كذلك أمست العلاقة بين الحكومات بوجه عام أبعد عن علاقة المصارعين أو القرصان ، وأقرب إلى مبادئ السلم والعدل التى نادت بها الثورة الفرنسية ، ولم يبق للحرب الآن فى قلوب الناس ما كان لها من الإجلال منذ قرن من الزمان ؛ ويرجع معظم الفضل فى ذلك إلى الدمقراطية .

غير أن النجاح الذى لاقته جهود عامة الشعب للاشتراك فى السلطة العامة قد انتقص فى أوربا بين عامى ١٧٩٣ ، ١٨٣٠ . لكن مبادئ حرب الاستقلال الأمريكية والثورة الفرنسية أخذت تستجمع قواها مرة أخرى ، واتسع نطاق حق الانتخاب فى كثير من بلاد أوربا الغربية ، وتم إلغاء النخاسة والرق بعد ذلك ، واستمتعت طبقات التجار وأصحاب الأعمال بالإشراف على السياسة العامة ، وشبت فى العقد الرابع من القرن الثامن عشر ،

وكذلك فى عام ١٨٤٨ ، عدة ثورات « حرة » ، ومنح الملوك فى بعض البلاد « دساتير » سمحوا فيها بجزء يسير من السلطة لعدد قليـل من رعاياهم المصطفين ، ولم يحل العقد الثامن من القرن التاسع عشر حتى كان البلد الذى يسيطر عليه هوى مَلِكه و بطانته ومشيئتهم المطلقة يعد بلداً من الطراز العتيق . ولم يجد الملوك بدا من أن يعترفوا بصراحة مختلفة الدرجات بأنهم مدينون بسلطانهم « للشعب » . ولم يلبث رؤساء الجمهوريات أن قُبلوا فى الأوساط الممتازة من المجتمعات الدبلوماسية . و بذلك تقر بت الملـكية القديمة من المثل الأعلى الدمقراطى ، لـكن دعاة هذا المثل الأعلى قد تقر بوا أيضاً من النظام القائم وقتئذ .

٤

إن المشكلة التى تؤدى إليها كل حركة سياسية هى أنها لا يمكن وقف سيرها عند الحد الذى يرضى به قادتها ؛ و يصدق هذا على الحرية كما يصدق على غيرها من الحركات . فلقد كانت الدعوة إلى الحرية تناصر الدمقراطية منذ أول الأمر ، ولم يختتم القرن التاسع عشر حتى نال معظم السياسيين من الحرية ما كانوا يطمحون إليه ، وظنوا أنه إذا نال غيرهم منها أكثر مما نالوا ؛ فقد يضر ذلك بهم . وكانت الأمم الأور بية وهى تسعى لز يادة

إنتاجها والبحث عن أسواق لبيع مصنوعاتها قد استحوذت فى أفريقية وآسيا على أملاك سميت «بالمستعمرات» . وكانت الفكرة التى تملكت عقول الأوربيين فى ذلك الوقت أن « الرجل الأبيض قد ألقى على عاتقه » واجب حكم الشعوب التى ظنها عاجزة عن أن تحكم نفسها بنفسها . وبذلك أصبحت الدمقراطيات الكبرى إمبراطوريات ؛ واتفق أن أساليب الحكم الاستعمارى من الوجهتين النظرية والعملية لم يكن لها وجود فى التقاليد الدمقراطية ؛ ولهذا بقى الحكم الاستعمارى حتى الآن حكما استبداديا هو شر أنواع الاستبداد لأنه استبداد الأجنبى ، وقد يكون تارة استبداداً خيراً وطوراً استبداداً غير خير . لقد كان هم الدمقراطيات أن يحرر « الشعب » من حكامه الأجانب ، وأن يشرف « الشعب » على حكومة الإقليم الذى يعيش فيه ؛ لكن الإمبراطوريات قد سارت على نقيض هذين المبدأين فى حكم الشعوب الخاضعة لها ، ولذلك كانت مبادئ « الحرية » تعمل على مقاومة الحكم الاستعمارى بكافة أنواعه فى القرن التاسع عشر . وحاول الفرنسيون الذين أخذوا على عاتقهم تبعة حكم المستعمرات أن يوفقوا بين الإمبراطورية والدمقراطية بقبول ممثلين فى مجلس النواب الفرنسى لطوائف

قليلة العدد من الوطنيين سكان المستعمرات الفرنسية الخارجية ؛ و بذلك أصبحت هذه الأملاك من الوجهة النظرية أجزاء من فرنسا نفسها . وكذلك الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية ، فإنها حتى بعد أن انتزعت من أسبانيا پورتوريكو Porto Rico والفليپين Phillippines [١] أبت من الوجهة النظرية أن تعترف بوجود سلطة استعمارية لها ، وافترضت أن هذه الأراضى هى أجزاء من الولايات المتحدة تماثلها فى نظام حكمها . وحاولت النظم الاستعمارية الجديدة فى بريطانيا العظمى ، و بخاصة النظم الاستعمارية « الحرة » ، أن توفق بين حكم البريطانيين للشعوب الخاضعة لسلطانهم و بين المعانى التقليدية للحرية . ولكن المثل الدمقراطية العليا رغم هذا كله قد بقيت من العوامل المثيرة للقلق والاضطراب بين الشعوب الخاضعة للحكم الأجنبى .

هذه هى الحال فيما يختص بنظام الحكم الداخلى . أما من حيث علاقة الدول بعضها ببعض ، فإن أقل ما يفرضه المثل الدمقراطى الأعلى أن يكون الإقناع لا القوة خير وسيلة لتأييد حقوق إحداهن قبل الأخرى . لكن الدول التى يسميها الناس

---

(١) پورتوريكو جزيرة صغيرة من جزائر الهند الغربية ، والفليپين مجموعة جزائر فى أرخبيل الهند الشرقية ، وكلها من الأملاك الأسبانية التى استولت عليها الولايات المتحدة الأمريكية . (المعرب)

دولا « دمقراطية » كانت كغيرها مدججة بالسلاح : ولم تكن سياستها الخارجية لتمتاز فى شىء عن سياسة الدول التى تسير على النظام القديم . ولا يمكن تفسير هذه الحال إلا بنظرية من اثنتين : فإما أن العلاقة بين « الشعوب » لا تختلف فى شىء عن العلاقة التى كانت بين الملوك من قبل ، وإما أن السياسة الخارجية والدبلوماسية لا تلائمان الدمقراطية بحال من الأحوال . وبعبارة أخرى ، إما أن تكون الدمقراطية فى الشؤون الدولية هى الاستبداد بعينه ، وإما أن المبادىء الدمقراطية « محلية » محضة لا تنطبق مطلقاً على العلاقة بين الدول . ومهما يكن من أمر النظريات فإن الواقع أن الحرب والاستعداد المتزايد للحرب لم ينقطع لهما سبب طوال القرن التاسع عشر . ومعنى هذا أن قيام النظم الدمقراطية فى داخل بعض الدول لم يمنع هذه الدول نفسها من أن تحتفظ فى علاقاتها بالدول الأخرى بالنظم القديمة لم يكد يطرأ عليها أقل تغيير . فكأن المبادىء الدمقراطية لم يكن لها أثر فى حكم المستعمرات ولا فى الحكم « الدولى » أى فى العلاقة القائمة بين الدول بعضها وبعض .

وكذلك لا يزال النظام السابق للعهد الدمقراطى باقياً فى النظم الاقتصادية . ولكن معظم الناس ومن بينهم معظم أنصار

الدمقراطية يعدون « من طبيعة الأشـياء » أن يقوم النظام القديم . ذلك بأن الدمقراطية قد وزعت النفوذ السياسى المترتب على حق الانتخاب على عدد كبير من الأفراد ، ولا شك فى أن الذين كانوا يطالبون للعمال فى بريطانيا بحقوقهم السياسية [١] ، والذين كانوا فى البلاد الأخرى يطالبون بحق الانتخاب لجميع العقلاء الراشدين ، هؤلاء كلهم كانوا يعتقدون أن السـلطة السياسية ستمحو أسباب المظالم الاقتصادية . ولا شك أيضاً فى أن بعض ما كان يقع من المظالم على طبقات العمال اليدويين قد قل إن لم يكن قد محى على أثر التوسع فى حق الانتخاب . لـكن أحداً لم يكن يتصور فى القرن التاسع عشر أن المبـادئ الدمقراطية يمكن تطبيقها على نظام الإنتاج والتوزيع ، اللهم إلا أقلية ضئيلة جدا ؛ وحتى هذه الأقلية كانت إذا فكرت فى الدمقراطية وتأثيرها فى التجارة والصناعة فكرت فيها من طريق

(١) يشير المؤلف إلى الحركة المعروفة بحركة Chartism التى قامت فى بريطانيا فى النصف الأول من القرن التاسع عشر ، والتى ترمى إلى زيادة حقوق العمال السياسية . وقد قامت على أثر استياء الشعب من نتائج مشروع الإصلاح الذى قدم للبرلمان فى عام ١٨٣٢ ، ومن الأزمة الاقتصادية التى أصابت العمال بعد ذلك الوقت . وكان أهم ما تطلبه هذه الحركة هو إعطاء حق الانتخاب لجميع الرجال ، وجعل الانتخاب بالاقتراع ، وعقد البرلمان فى كل سنة ، وإلغاء الشروط الخاصة بالملك لأعضاء مجلس النواب ، وتقرير مكافأة لأعضاء المجلس ، وتساوى الدوائر .

الاقتراع والنيابة ، مع أن المشكلة الحقيقية التى نراها الآن ماثلة أمام أعيننا ، والتى غفل عنها آباؤنا وأجدادنا من قبل ، هى اعتقاد معظم الناس أن النظام الاقتصادى السائد الآن قائم على «طبيعة الأشـياء» . ولذلك نرى معظم الناس يعتقدون بجد أن من النظم الطبيعية أن يستحوذ بعض الناس على مقدار من الثروة ويتمتعوا بقسط من الراحة يزيد على حاجتهم ، فى حين أن أكثر الناس لا ينالون من الثروة والراحة إلا ما يكفى لسد رمقهم وتمكينهم من القيام بعملهم . ذلك فى رأيهم نظام مقرر ثابت كثبوت أفلاك الكواكب ومسارات النجوم ؛ ولايخالجهم شك فى أن النظام الاقتصادى الحاضر ونظام الملكية القديم ، وهو دعامة هذا النظام الاقتصادى ، كليهما نظام أوجدته الطبيعة البشرية ، لا عاصم منه ولا مناص من وجوده . ولهذا يلوح أن مبادئ الدمقراطية بعيدة عن النظم الصناعية والسياسة الإنتاجية بعدها عن التنفس أو الهضم . ولا يزال يتراءى « للمتعلمين » أن من السخف أن يعتقد إنسان أن الدمقراطية ، التى تفترض المساواة فى السلطة السياسـية ، تفترض أيضا المساواة فى الثروة الاقتصادية . ولذلك حرصت التقاليد الدمقراطية « الحرة » على ألا تطبق مبادئها خارج دائرة السياسة ، وهـذا هو الموقف

الذى يقفه معظم أنصار الدمقراطية والداعين لها فى الوقت الحاضر.

لكن العوامل التى تدفع عامة الناس إلى المطالبة بنصيبهم من السلطة السياسية ما زالت تعمل عملها ؛ ولقد كان من آثارها أن الصناع اليدويين فى قليل من البلاد الغربية أنشأوا فى القرن التاسع عشر نقابات الصناع ليتقى بها من لا ملك لهم ما كانوا يقاسونه من جراء الاضطراب فى الإنتاج والتوزيع حسب نظامهما التقليدى القديم. ولم تلبث هذه « الدمقراطية الصناعية » أن خلقت لنفسها زعماءها ، وحددت خطتها الثابتة المنسجمة ، وإن كانت لا تزال محصورة فى حدود ضيقة. وخير ما أوجدته أنها أشعرت أعضاءها بصفة عامة أن لا خير يرجى من النظم السياسية ، إذا ظلت النظم الاقتصادية هى المسيطرة على توزيع القوة والسلطان . وقد أفلحت نقابات العمال فى أن تجعل لها بعض السيطرة على مستوى الأجور وشروط العمل فى ظل النظام التقليدى القائم فى بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا وغيرها من بلاد أوربا الغربية . أما فى الولايات المتحدة فقد كانت حركة نقابات العمال ضعيفة لتأثرها بحركة العمال المهاجرين ، كما كانت محافظة فى سياستها الاقتصادية لأن فرص الإثراء الشخصى كانت فيها مهيأة تهيئة أقرب إلى العدل والمساواة منها

فى أوربا . ولكن القرن التاسع عشر ، ما كاد ينتهى حتى كانت نقابات العمال فى كل البلاد الغربية قد كونت لها طائفة من المعتقدات ، أبطأت السير نحو الدمقراطية ، إن لم تكن قد أوقفته بالفعل . ولا تزال الفكرة القائلة بأن من حق جميع أفراد المجتمع أن يتساووا فى حظهم من نعم المدنية جميعها ، لا أن يقتصر هذا الحق على الحرية المدنية والتشريع ، لا تزال هذه الفكرة تختمر وتعمل عملها فى نظام العالم الاقتصادى .

٥

لذلك كان من السخف أن نظن أننا قد وصلنا إلى ما نبغى من الدمقراطية ؛ بل إن الخطر ليحيق بالقدر الذى حصلنا عليه منها ؛ وأكبر السبب فى ذلك أن هذا القدر ضئيل . والآن نرى الدمقراطية تجاهد عن نفسها جهاداً عنيفاً لتحتفظ بما كسبه العالم منها فى بعض النواحى السياسية . وما كاد هذا الجهاد العام يبدأ حتى توالت عليها الضربات من خلفها ، وأخذت معاول الفاشية والشيوعية تعمل لتقويض دعائمها ، بل لتقويض دعائم الحكم المتمدين بأجمعه . وبينا يعمل أنصار الدمقراطية لإصلاح نظام حكم المستعمرات ، واستبدال الوسائل السلمية بالحرب فى فض المنازعات ، وإيجاد وسائل اجتماعية للإشراف على إنتاج

الثروة وتوزيعها على الأفراد ، نرى أعداء الدمقراطية لا يكتفون بالدعوة إلى الاستعمار والحرب الأهلية والقومية والسخرة ، بل يدعون أيضاً إلى كم الأفواه ومنع المناقشات العامة وتحريم النقد ؛ ويريدون أن يفرقوا بين النـاس فلا يكونون كلهم أحراراً متساوين ، بل تكون كثرتهم خاضعة محرومة حقوقها وحريتها . ونرى أنفسنا الآن كما رأينـا أنفسنا مراراً فى تاريخنا القديم ، قد أضلنا الجدل فلا ندرى ما نرغب وما السبيل إلى تحقيق ما نرغب .

ولهذا يجب علينا عنـد ما نبحث فى الدمقراطية أن نفرق بين المثل الأعلى « للدمقراطية » وبين نظم الحـكم القائمة فى بعض البلاد ، والتى تسمى بهذا الاسم . فأما الدمقراطية من حيث هى مثل أعلى فهى الفـكرة العاطفيـة التى ترمى إلى وجود مجتمع لم يخلق بعد ، يتساوى كل أفراده رجالا ونساء فى حظهم من نعم الحياة المتمدينة جميعها ، فلا يعتدى عليهم ولا يحكمون حكما استبدادياً ، ويتمتعون بحظ موفور من الثروة والراحة ، فيستطيع كل منهم أن يجد فى هذا المجتمع مجالا حراً واسعاً لإظهار ما وهبه الله من كفايات . ولمـا كانت أهم هذه المواهب هى قدرة الفرد على أن يعمل مع غيره للمصلحة العامة ، فإن المثل الدمقراطى

الأعلى يتطلب أيضاً وجود مجتمع يمده جميع أفراده بأفكارهم ومشاعرهم من تلقاء أنفسهم ، ويقومون فيه كلهم بالأعمال العادية التى تحفظ ما بلغه من الرقى والمدنيــة . لــكن علينا ألا ننسى أن المثل الأعلى وإن كان يعبر عن الرغبة فى شىء ، يتطلب أيضا معرفة الحقائق المرتبطة بما هو واقعى وما هو مستطاع . فكما أن من العبث مثلا أن يتطلب الإنسان أن تخرج من نواة البلح شجرة غير النخلة ، كذلك كان من العبث أيضاً أن يتطلب من الناس أن يكونوا ملائكة من نور . ولهذا يجدر بنا إذا أردنا أن تكون رغباتنا عملية ممكنة التنفيذ ، أن نلم بحقيقة الحياة البشرية الواقعية .

ويلوح أن الأساس الذى كان يقوم عليه المثل الدمقراطى الأعلى فى وقت من الأوقات ، هو الاعتقاد بأن الناس كانوا فى أول أمرهم فرادى متفرقين «أحرارا» ، أى لا صلة بين الواحد منهم والآخر ، وأن هؤلاء الأفراد قد اجتمعوا ليكونوا المجتمع أو «الدولة» . وقد ارتبط هذا المثل الأعلى فى القرن الثامن عشر بالدعوة إلى اســتخدام «العقل» وتغليبه على العقائد التقليدية التحكمية والعواطف أو الانفعالات «الحماسية» ؛ ومعنى هذا أن المثل الدمقراطى الأعلى كان فى مبدإ أمره مثلا «فرديا» و«عقليا»

فى آن واحد . أما الآن فإننا نعلم أن اجتماع الناس بعضهم ببعض طبيعة متأصلة فى نفوسهم ، لا تقل فى قوتها عن طبيعة الانفراد أو الانفصال بينهم إن لم تزد عليها ، وأن التفكير لا يقتصر على العد والحساب ، ولا يمكن فصله عن العواطف بحال من الأحوال . ولهذا فإن المثل الأعلى للمجتمع المتساوى الأفراد فى الوقت الحاضر لا يشترط فى أفراده ما كان يتطلبه الناس عادة فيهم منذ قرن من الزمان ، ولكن لا يزال يفترض على الأقل أن كل فرد من أفراده رجلا كان أو امرأة قد أوتى شيئا من قوة العقل والاختيار من تلقاء نفسه ، كما أوتى نصيبا من القدرة على الإئتلاف مع زملائه . كذلك لم يعدم الناس رجالا كانوا أو نساء حظهم من العواطف التى لا تخضع لحكم العقل ، ولا يزال من طبعهم القصور الذاتى ، والعداوة والبغضاء بين بعضهم وبعض ؛ ولكن المثل الدمقراطى الأعلى يتطلب أن تزداد قدرة الناس على أن يستخدموا ما وهبهم الله من عقل وقوة اختيار وائتلاف .

وليست النظم التى تسمى بالنظم الدمقراطية ، والتى أهمها النظم السياسية ، إلا العُدد والوسائل التى تستخدم للاقتراب من المثل الدمقراطى الأعلى . وليس هذا المثل هو الكمال المطلق الثابت ، وإنما هو مَعْلم أو دليل الاتجاه . فإذا أوجدنا النظم

و برعنا فى اســتخدامها ، فقد اتجهنا الاتجاه الصحيح . والغرض الذى تسعى لإدراكه الدمقراطية هو وجود مجتمع من أفراد متساوين يعملون فيما بينهم للمصلحة العامة بالاتفاق مع المجتمعات الأخرى المماثلة لمجتمعهم . أما النظم القائمة الآن ، والتى نسميها نظما دمقراطية ، فبعضها قديم سابق للنظم الدمقراطية أدخل عليه شىء من التعديل ، و بعضها نتيجة اختراع وتجارب فى ميادين من العمل جديدة . فالحــكومة البرلمانية ، أى الحــكومة النيابية المسئولة ، مثلا لا تبلغ من العمر إلا نيفا ومائة عام ؛ ولــكن أصولها أقدم من ذلك عهدا . ولا تزال بعض النظم القائمة كالقوى المسلحة التى تستخدمها الدول ليحارب بها بعضها بعضا ، وحقوق الملــكية التى يسيطر بها بعض النــاس على أفراد الشعب رجالهم ونسائهم ، لا تزال هذه النظم حيث كانت فى الزمن القديم لم يؤثر فيها المثل الدمقراطى الأعلى أقل تأثير . أما غيرها ، كالنظم التى يستعان بها على تربية الشعب وتحسين صحته ، فحديثة العهد جدا لم يكن لهــا وجود فى الزمن القديم . وكذلك شأن الدولة نفسها والنظام الدولى الذى يربط كثيرا من الدول بعضها ببعض ، فكلاهما نظام عتيق . لــكن مدلول لفظى «الدولة» و«الحــكومة» قد أثر فيه سير الدمقراطية تأثيرا أكبر ممــا يظنه الناس عادة .

ويصدق هذا أيضا على «القانون» و«الحرية» و«السلم» ، فكلها قد تغير معناها تبعا لرقى فن الحكم بتأثير التقاليد الدمقراطية .
ولذلك يحسن بنا ، ونحن نقرأ الفصول التالية فى هذا الكتاب ، أن نضع نصب أعيننا عادات الناس الحقيقية رجالهم ونسائهم ، ونهتم بها أكثر من اهتمامنا بالألفاظ . وأول ما يجب علينا هو أن نعرف إلى أى حد تكون الدمقراطية ، من حيث هى مثل أعلى ، نظاما مرغوبا فيه أو قابلا للتنفيذ ؛ وعلينا بعد ذلك أن نعرف ما فى النظم الدمقراطية القائمة الآن من خير وشر .

الفصل الثانى

العقائد المعارضة للدمقراطية

الناس فى كل مكان ينتقدون الدمقراطيـة ، فأنصارها والداعون إليها لا يستطيعون أن يمتنعوا عن نقدها ، ولو امتنعوا لـكانوا خارجين على المبادىء التى يدينون بها ؛ وأعداؤها ينددون بعيوب النظم الدمقراطية ويتذرعون بهذه العيوب للدعوة إلى نظام غيرها . ولـكى نفهم حجج الطرفين يجب علينا أولا أن نتأكد من أن الأنصار والمعارضين يفهمون من كلمة «الدمقراطية» معنى واحداً . نقول هذا لأن بعض الجدل القائم الآن يدل على أن هذا الاتفاق فى فهم مدلول اللفظ أمر مشكوك فيه ، ولهذا كان واجبا علينا فى هـذا البحث أن نفهم من لفظ الدمقراطية معنى واحدا لا لبس فيه ولا غموض . وهـذا المعنى هو أن الدمقراطية نظام للحكم تتولاه جمعيات نيابيـة تشرف على وزراء الدولة المسئولين ، وأن النواب فى هذه الجمعيات تراقبهم مراقبة متفاوتة الدرجات هيئة من المواطنين ترشدهم إلى العمل أو تدفعهم إليه دفعا (١) . وليست لهذه الهيئة صفة رسمية فى الحـكم ، وأفرادها

---

(١) يريد الرأى العام (المعرب)

يختلفون فى آرائهم السياسية ؛ كما أن من قواعد الدمقراطية أن الوزراء الذين تشرف عليهم المجالس النيابية فى المسائل الكبرى يتمتعون بالسلطة الكافية للعمل بوحى أفكارهم ؛ وذلك لأنهم إذا لم تكن لهم هذه السلطة لا يمكن أن تقع عليهم أية تبعة . وقد ينسى الناس أحيانا أن المسئولية الحكومية تتطلب أن يعطى المسئولون سلطة فعالة .

ولقد ظل فلاسفة السياسة قرونا عدة يبحثون فى الطريقة التى تؤدى بها الحكومة أعمالها ، وفى وسائل تنظيمها ؛ وكان من نتائج بحثهم أن عرف عامة الناس كثيراً من الاصطلاحات السياسية كالاقتراع والانتخاب والقانون ، وأصبحت لغة الناس العادية فى نقاشهم وفى صحفهم السيارة تتضمن نظرية فى الحكم تؤثر فى كل بحث يثار فى الدمقراطية . لكن هذا الجدل الذى يثار حول النظريات التى يبنى عليه الحكم الواقعى يجب ألا يحجب عن عيوننا حقيقة هذا الحكم ؛ لأننا لو أخذنا بالنظرية كاملة غير منقوصة لوجدنا أن فى نظم الحكم عادات وأفعالا لا تتفق معها بحال من الأحوال فنرتبك ونضل من غير داع . فليس بصحيح مثلا أن « الشعب » الحر صاحب السيادة تملى عليه حكمته أن يختار أعظم أفراده نبلا وأوفرهم ذكاء وجداً ، ليعبروا عن إرادته

الإجماعية فى مجلس من خيار الساسة ، يشمله النظام التام و يسير بإرادته وزراء الدولة الذين هم أعظم منه نبلا وأوفر ذكاء وعقلا . ذلك كله حديث خرافة وشتان مابين حقيقة السياسة والحكم و بين مايكتب عنهما فى الكتب ، و إن كنا لاننكر أن مايعتقده سواد الناس قد يكون فى معظم الأحيان أبلغ أثراً وأعظم أهمية فى الشؤون العامة مما يحدث بالفعل . والسبب فى هذا الاختلاف بين الفرض والحقيقة أن الدمقراطية من الناحية العملية وليدة النصف الأول من القرن التاسع عشر ، وقد نشأت على أثر مابذلته الأمم الأور بية من الجهد لمعالجة مشاكل النظام الصناعى الجديد ، وكان لابد أن يستعين أصحاب العقول الراجحة فى ذلك الوقت بما كان سائداً فيــه من الآراء والعادات . ولم تكن لهم عن ذلك مندوحة وهم الذين نشأوا فى القرن الثامن عشر وتثقفوا « بثقافته » ؛ ولذلك انساقوا من حيث لايعلمون إلى الاعتقاد بصحة بعض الآراء السائدة وقتئذ عن الناس رجالهم ونسائهم ، وهى آراء أقل مانعتقده فيها الآن أنها أفكار مشكوك فى صحتها . فقد افترضوا مثلا أن فى وسع أى إنسان أن يتعلم كيف يستخدم عقله أحسن استخدام فى شؤون السياسة العــامة ، وهو اعتقاد خاطئ فى كثير من نواحيــه ؛ كما افترضوا أيضا أن الحاجة هى

تقدير المنافع ووزنها ، وأن خير أنواعها ما لم يكن للعواطف أثر فيه ، وذلك أيضا خطأ محض . وقد أخذوا بناء على هذين الفرضين وغـيرهما من الفروض يقيمون نظاما جـديداً من الحـكم يفى بالأغراض التى وسعها علمهم ، فلم تـكن نتيجة عملهم هى المثل الدمقراطى الأعلى ، بل كانت هى النظام العملى الذى لايزال قائما فى بعض الدول الغربية .

فالدمقراطية إذن من الوجهة العملية نظام من نُظُم الحـكم ، تقوم السلطة العامة المنظمة فيه على اتفاق ملحوظ بين عدة طوائف مختلفة ، تريد أن تستخدم هذه السلطة لفائدتها . فهو اتفاق بينها على ألا تتقاتل إذا استطاعت كل منها أن تصل إلى هذه السلطة فى وقت من الأوقات . وقد نظمت هـذه الطوائف نفسها على هيئة أحزاب سياسية ، منشؤها التقاليد فى بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية ، والميزات الاقتصادية والاجتماعية فى بعضها كبريطانيا العظمى ؛ وهى فى البعض الآخر كفرنسا طوائف من السياسيين المحترفين . وتسعى كل طائفة من هذه الطوائف لـكى تستعين بأكبر عدد مستطاع من الأفراد ، وتحصل على أكبر عدد من أصواتهم . وتختلف هـذه الطوائف بعضها عن بعض فى تفاصيل السياسة التى يدعو إليها كل منها ، ولـكنها

كلها تفترض أنها لاتقصد بما تعرضه وتدعو إليه خيرها وحدها بل خير المجتمع ، أى خير الأمة بصفة عامة . وأهم الوسائل التى يستخدمها أفراد هـذه الطوائف لإظهار مقـدرتهم الشخصية والوصول إلى السلطة من طريقها هى الخطابة السياسية ؛ وقد يستطيع بعض الأفراد وهم فى كراسى الحـكم أن ينالوا بوساطة الصحافة بعض الشهرة والمـكانة بحسن إدارتهم للأعـمال الحـكومية أو بقدرتهم فى المفاوضات السياسية . و يناصر معظم الساسة العاملون طائفة أو حزبا من هذه الأحزاب يرأسه زعيم منتخب . أما كثرة الأهالى فلا تعنى بالشؤون العامة عناية دائمة ، وأكبر الظن أنها لاتستطيع أن توجه إلى تلك الشؤون هـذه العناية الدائمة ؛ ولـكن من المستطاع أن يستعان بنفوذهم كلهم فى أوقات الانفعال والثوران . غير أن فيهم فئات قليلة العدد تعنى عناية جدية بالشؤون العامة ، وتـكون فى هذا الموضوع أو ذاك مايعرف « بالرأى العام » . ولاشك فى أن الدمقراطية التى من هذا النمط هى تجربة يرادبها حمل أكبر عدد مستطاع من أفراد المجتمع على ألا يعملوا فى الشؤون العامة بأيديهم فحسب بل بعواطفهم وعقولهم أيضا . فليست هى إذن طريق للجدل بين الفلاسفة ، ولا هى نزاع بين النوكى ، و إنما هى وسيلة يستطيع بها عامة الناس

رجالا ونساء أن يتفقوا فيما بينهم على أن يتعاونوا لتحقيق بعض الأغراض المشتركة . ولهذه الأغراض ما للوسائل من الأهمية ، لأن لفظ « الدمقراطية » لايقصد به فى بعض الأحيـان الأداة الحـكومية القائمة بالفعل ، و إنمـا يقصد به المثل الأعلى للحكم . والحق أن الأحزاب السياسية والانتخاب والمناقشات التى تتخذ أساسا لسن القوانين وغيرهذه من الوسائل تقوم كلها على فرض أن المجتمع المتساوى الأفراد أمر مرغوب فيه . ومعنى هذا أن جميع الخطط التى تسير عليها الدمقراطية إنما هى وسائل لإيجاد مجتمع من الرجال والنساء والأطفال ، لـكل فرد من أفراده الحق فى أن ينمى جميع مواهبه إلى أقصى حد باتصاله مع غيره من الأفراد ، وليس فيه واحد يسخر لمنفعة فرد آخر أو لمنفعة أية « أمة » أو « دولة » . ولا يخفى أن نظام الحـكم الذى يستعين بالمناقشة والنقد ، والذى تصـدر أحكامه على أساس الاتفاق الذى قد ينقض فيما بعد ، لا يمكن أن يؤدى إلى الطاعة العمياء أو السلطة المعصومة من الأخطاء ، وأنه نظام لا يصلح للحرب ولا يعين على الاسـترقاق أيا كان نوعه حتى الاسترقاق الصناعى ؛ وهو يفترض وجود غرض يسعى إليه لمـا يحقق بعد فى أى مكان . فليس هو إذن نظاماً يدعو إلى السكون والركود ، بل يبعث على

الحركة الدائمة ؛ ولكنه قد يتخذ من الوجهة العملية ستاراً لكل أنواع المطامع الشخصية والمساوئ الشعبية ؛ وقد يغرر بالعقول فيخلق فيها أوهاماً سياسية لا وجود لها فى الحقيقة ؛ غير أنه على الرغم من هذا كله قد أنشأ أداة فنية للإدارة المنظمة والتشريع المتقن . نعم إن الحكم الدمقراطى ليس فى حقيقته كما يصفه أنصاره ، ولكن الخير الذى عاد على الناس بفضله إلى أيام الحرب العظمى يفوق ما عاد عليهم من أى نظام غيره .

٢

لكن طوائف من الناس فى الروسيا و إيطاليا وألمانيا قد أنشأت فى تلك البلاد نظاماً من الحكم غير هذا النظام الدمقراطى القائم الآن يدعى النظام الدكتاتورى ، أى الحكم الفردى المطلق من كل قيد . وليس ثمة أثر يستدل منه على أن زعماء الحكم الدكتاتورى أو الداعين إليه قد مارسوا الحكم الدمقراطى أو كانت لهم فيه أية تجارب عملية . وتدل بعض حملاتهم على النظام البرلمانى أو الحكومة المسئولة على أنهم يجهلون سير الحكم على هاتين القاعدتين . بل إنك لتجد حتى فى البلاد التى تسمى بلاداً دمقراطية ألافاً من الشبان ، و بخاصة فى الطبقة «المتعلمة» منهم ، لا يكادون يفقهون شيئاً عن الحكم بكافة أنواعه .

ثم قام جيل من النشء جديد ألَمَّ بنظم الحكم القديمة التى أبلى بعضها من غير شك مر الليالى وانتقال الأحوال ؛ ولما كان علم هذا الجيل بالشؤون العامة ضئيلا ، فإن قوة الفصاحة والبيان مهما ضعفت يسهل عليها أن تقنع أفراده بأن فى مقدورهم أن يصلحوا نظام العالم كله ، وتلك رغبة شريفة كل الشرف ؛ لذلك سنضرب الآن صفحاً عن الانتقادات التى يوجهها هؤلاء إلى الدمقراطيـة ونأخذ فى بحث أكثر النظم المعارضة لها انتشاراً . و إنا لنستطيع أن نعلم الشيء الكثير عن معنى الدمقراطية إذا وازنا بينها و بين غيرها من نظم الحكم ومثله العليا . ولكن من العبث أن نوازن الآن بينها و بين الحكم الملكى أو الحكم الأجاركى ؛ لأن هذين النوعين لا وجود لهما فى الواقع ، إذ لم يبق لهما أثر إلا فى بطون الكتب . وحتى فى البلاد التى لايزال الحكم يجرى فيها على سننهما كالهند وأفريقيـة فإنهما من غير شك سائران إلى الاندثار . ولا نرى من الوجهة العملية بديلا للحكم الدمقراطى فى العالم الحاضر ، إلا دكتاتورية اليمين [1] أو اليسار ؛ ولذلك سنوازن بين هذا النوع من الحكم و بين الدمقراطية .

---

(١) دكتاتورية اليمين هى الفاشية ودكتاتورية اليسار الشيوعية (المعرب)

إن الأساس الذى يقوم عليه الحكم المعارض للدمقراطية ، والذى يسمى الآن بالدكتاتورية ، مأخوذ بعضه من الخرافات والأساطير . وخلاصة هذا الأساس من الوجهة النظرية أن الدكتاتورية هى إشراف فئة قليلة ممتازة على المجتمع كله لخير جميع أفراده ؛ وهذه الفئة قد بلغت الغاية القصوى فى « إدراك » الخير العام والإخلاص له . والطريق الذى تسلكه هذه الفئة المختارة التى تدين بالطاعة فى النظام الفاشى «لزعيم» واحد موهوب ، هو طريق الإقناع لكسب رضاء الكثرة الساذجة ، والإرغام لمنع كل من جعلته تربيته الأولى أقل استعداداً لقبول هذا النظام من انتقاده أو معارضته . وللحكم الدكتاتورى القائم فى العالم الآن مظهران هما الشيوعية والفاشية . فأما النظرية الشيوعية فتقرر أن الدكتاتورية ضرورية لمحو سيطرة الرأسماليين على المجتمع ؛ ويقول أصحابها إنها تعبر تعبيراً صادقاً عن عقيدة « الكتلة العاملة» أى الذين يعملون بأيديهم فى الصناعات ؛ ويعتقدون أنها وسيلة لإقامة مجتمع خال من نظام « الطبقات » ، وهو المجتمع الذى لم يوجد بعد فى أى بلد من بلاد العالم ؛ ويعدون كل خروج على هذا الرأى دليلاً على الانحطاط الخلقى ، وكل خارج عليه مأجوراً « للرأسماليين » ؛ ولذلك لا يتوانون عن قتل المعارضين أو زجهم

فى أعماق السجون . وترجع الألفاظ التى تصاغ فيها هذه النظرية إلى أواسط القرن التاسع عشر ، وتكاد كلها تؤخذ من مؤلفات كارل ماركس Karl Marx[١] . وهم يفترضون أن تحليل كارل ماركس للمميزات الاجتماعية والسلطة الاجتماعية تحليل صحيح ، ويبنون سياستهم على بعض عبارات متقطعة كتبها عن «الثورة» . ومن ذلك نرى أن النظرية الشيوعية عقيدة ثابتة لم تنشأ من تجارب العصر الحاضر ، بل نشأت من تجارب مضى عليها نحو مائة عام .

أما الدكتاتورية الفاشية فإنها ترجع إلى ما قبل ماركس ، وتستمد تعاليمها من أستاذه هيجل Hegel[٢] وإن كانت أقل إدراكاً لذلك من الماركسية ، لأن الأولى أقل اعتماداً على العقل من الثانية . ولقد كان من المصادفات التاريخية أن هذا النوع من الدكتاتورية وجد أولاً فى إيطاليا ، التى لا تزال حتى الآن

(١) كارل ماركس (١٨١٨ — ١٨٨٣) واضع مذهب الاشتراكية الدولية وصاحب كتاب « الرأسمالية » (Kapital) الذى يشرح فيه القانون الاقتصادى الذى يحرك المجتمع الحديث (المعرب)

(٢) هيجل (١٧٧٠ — ١٨٣١) الفيلسوف الألمانى الشهير وأستاذ الفلسفة فى جامعة چينا ثم فى برلين . كان يحضر الناس لسماعه من جميع أنحاء ألمانيا ومن خارج ألمانيا ، وكان يحاضر فى المنطق وما وراء الطبيعة وفى فلسفة الأخلاق والسياسة والجمال والفلسفة الدينية والاجتماعية وعلم النفس . (المعرب)

تلازمها ذكريات روما القديمة بفاشاتها[1] « وأهلاً بقيصر » وهى التحية التى كانت تهديها إلى دكتاتوريها ، وبطرقها الفخمة ، وإيمانها بأن لا مجد إلا المجد الحربى . على أن الفاشية مع ذلك ليست رومانية إلا فى طقوسها ؛ أما النظرية نفسها فمن مخلفات أواسط القرن التاسع عشر ، ومستمدة من أساليب الاستبداد التى كانت تخشى قوة الشعب ، وتستمد السلطان من الروح القومية الجديدة . وعلى هذا فإن الفاشية وأختها النازية الألمانية تؤمنان بوجود الزعيم الملهم الذى لايقبل النقد ، والذى يعمل مع فئة قليلة العدد من الأنصار المختارين ليقيموا مجد الأمة المختارة أو يسووا بينها وبين غيرها من الأمم .

وتفترض هذه النظرية أن الناس كلهم خدام « للأمة » الممثلة فى الدولة كما تصورها هيجل ، وأن أشرف الأعمال وأنبلها هى الحرب ، توقد نارها من أجل السلم بطبيعة الحال . والناس بإزائها صنفان ؛ فأما المؤمنون بها فلا يحتاجون إلا إلى القيادة والإرشاد ، وأما المعارضون الخارجون بطبيعة الحال على الحق الموحى إلى الزعيم فيجب أن « يربّوا » بالعنف أو بالسجن .

---

(١) الفاشة Fasces حزمة من العصى تتوسطها فأس كانت تحمل فى مواكب كبار الحكام الرومانيين القدماء وهى التى اشتق منها لفظ الفاشية (المعرب)

ويعرض أنصار الدكتاتورية بنوعيها الشيوعية والفاشية نظريتهم على الناس ليستبدلوها بالدمقراطية العتيقة البالية . ويزعم هؤلاء أن الحرية والعدالة النزيهة مبادئ سخيفة ، أو أعذار كاذبة ، تتخذ ستاراً لاستغلال الناس وحجب ما تأصل فيهم من فروق اجتماعية وجنسية . وتؤمن الدكتاتورية بنوعيها « بحق » الدكتاتور فى أن يقتل أو يجدع أو يسجن من غير محاكمة كل من يحاول تغيير النظام القائم ، وتفسر الحق تفسيراً جديدا عجيبا لا نظنه يختلف عن « القوة » فى شىء ، وتفترض النظرية الدكتاتورية أن أغلبية الخاضعين للحكم الدكتاتورى بنوعيه يقبلونه ويرضون عنه ، وذلك لأن الدكتاتورية تستخدم الاستفتاء وغيره من طرق الاقتراع ، كما كانت تستخدمها عهود الطغيان القديمة ، لإيهام الناس بصفة عامة أن أغلبية الشعب الساحقة تؤيدها ، وإن كانت لا تسمح بأن يسبق الاقتراع أقل نقد أو مناقشة . فكأن هذه النظرية تقول إن فى مقدور من لا يصح الاعتماد عليهم فى بحث أية مسألة أو تفهم معناها أن يجيبوا عنها جوابا صائبا . ولم يتضح لأحد بعد ، حتى فى الوجهة النظرية ، كيف اختبرت مقدرة الفئة القليلة المشرفة على مصائر الأمور بالفعل ، وعرفت كفايتها الفائقة ، والغيرة على المصلحة

العامة التى تملك نفوسها . ولـكن النظام يفترض أن هذه الفئة قد اختبرت ، وإن لاح لغير المؤمنين بالنظرية الدكتاتورية أن هـذا الاختبار لم يكن إلا القوة التى استحوذت عليها فى الحرب الداخلية ، والتى لا تزال محتفظة بها إلى الآن .

لـكن الحـكم الدكتاتورى العملى أهم لدينـا من النظرية الدكتاتورية ، شأنه فى ذلك شأن الدمقراطية سواء بسواء . ومهما يكن منشأ المصدر الذى استمدت منه آداب القرن التاسع عشر الفلسفية هاتين العقيدتين ، فإن الحرب الـكبرى من غير شك هى مبعث الآثار النفسانية التى أوجدت هذين النوعين من أنواع الحـكم المعارضين للدمقراطية . إن الدكتاتوريين كثيرون وعلى أنواع شتى ؛ ولـكن لا حاجة بنا إلى أن نفصل القول فى أشكال الدكتاتورية الحربية ، التى عرفها الناس فى كثير من البلاد قبل الحرب الـكبرى بزمن طويل ، أو التى ظلت قائمة فى بعضها إلى يومنا هـذا . ذلك بأن الدكتاتورية التى قامت بعد الحرب ظاهرة جديدة فى نوعها ، ولدت فى صفوف الجيوش المغلوبة ؛ ومنشؤها النفسانى هو تلك الفوضى الروحية التى بعثتها تجارب الزمالة الطويلة فى ميدان القتال ، حينما حاقت بها الهزيمة وذهبت مجهوداتها أدراج الرياح . ولهذا قامت الدكتاتوريات

فى الروسيا و إيطاليا وألمانيا . فأما فى الروسيا فلأن الجندى العادى قد فقد ثقته بالسلطات التى قذفت به إلى ميدان القتال ؛ ولذلك عم الاضطراب جميع أنحاء البلاد ، لما تبين للجنود عجز المشرفين على الشؤون السياسية العامة ؛ فقامت على أثر ذلك طائفة قليلة العدد من رجال أولى حزم و بأس شديد ، ودعت الناس إلى نوع جديد من أنواع الزمالة والنظام والطاعة العمياء والعقيدة الصحيحة ، التى استمدوها من كتابات كارل ماركس ؛ وأعانهم على غرضهم أن الفوضى التى أعقبت الهزيمة الحربية قد أحوجت الروسيا إلى ذلك الانقلاب العنيف القائم على العواطف التى بعثتها الحرب فى نفوس الشعب . لكن الوسائل التى استخدمها العهد الجديد فى أول قيامه لم تكن تختلف عن وسائل العهد الذى قبله إلا فى أنها تنفذ بأساليب أعتق . أما فى إيطاليا فكان لا بد أن تنسى هزيمة كابورتو Caporetto[1] ، وأن يعود إلى الأمة إيمانها بكرامتها ، لتتغلب على الآثار النفسانية التى أعقبت تلك الهزيمة . ولذلك لجأت الفاشية من أول الأمر إلى الروح القومية القديمة تستعين بها

---

(١) كابورتو قرية صغيرة على نهر إيسنزو Isonzo فى إيطاليا هزم فيها النمساويون الجيش الإيطالى فى عام ١٩١٧ . (المعرب)

على بلوغ أغراضها ؛ وأخذ دعاتها يهاجمون النُّقاد الذين يرمون الإيطاليين بالعجز الحربى ، ويشهرون بالساسة الضعفاء أو الفاسدين ، حتى عادت لكثيرين من الشبان ثقتهم بأنفسهم .

وأما فى ألمانيا فقد آلمت الهزيمة فى الحرب الكبرى مشاعر آلاف الناس ، الذين آمنوا من غير أن يشعروا بالمثل العسكرى الأعلى ، واعتقدوا أن الألمان أبناء موت لايقهرون . وقد شعروا أن معاهدة ڤرساى Versailles [1] إذلال واستعباد لهم بسبب ما فيها من مظالم واضحة بادية للعيان . وكانت الضائقة الاقتصادية التى قاسى العالم كله أهوالها نذيراً بانفجار مراجل الصدور ، فثار الألمان على اليهود كما كان يحدث فى العصور الوسطى وقت الاضطرابات الشعبية ، وحدثت حوادث قتل وسجن ذهب ضحيتها بعض من كان يظن أنهم جنحوا إلى السلم أو مالوا إلى إصلاح حال العمال اليدويين الاجتماعية ؛ فأرضت هذه الحوادث الطبقات الوسطى التى لُقنت الخوف من «بلشفية»

(١) معاهدة ڤرساى هى المعاهدة التى أرغمت ألمانيا على توقيعها بعد هزيمتها فى الحرب العظمى وقبلت فيها ما فرضه عليها أعداؤها السابقون من شروط عسكرية واقتصادية وتأديبية وإقليمية شديدة الوطأة أنكرها كلها هتلر فى السنين الأخيرة . انظر هذه الشروط فى كتاب «النتائج السياسية للحرب العظمى» . (المعرب)

موهومة ، وأعيدت على مسامعها ذكريات الفتنة الأهلية التى اندلع لهيبها فى عام ١٩١٩ ، واعتقد الشعب أنه مقبل على عهد جديد قائم كما يلوح على الصفات العجيبة التى يتصف بها الشعب المختار ، بقيادة زعماء فى مقدورهم أن يقتلوا معارضيهم أو أنصارهم على السواء . ولا يظنن أحد أن الدكتاتورية الجديدة ، وإن عارضت الدمقراطية ، قد أوجدها استياء الناس من الحكم الدمقراطى ؛ كلا إن الحجج التى يدلى بها أنصار الدكتاتورية ليبرهنوا بها على ضرر المناقشات الحرة وانتقاد ولاة الأمور ، وعلى ضرورة تغيير الحكم القائم على الاقتراع الشعبى ، إن هذه الحجج لم تكشف إلا بعد أن استولت على السلطة جماعات مسلحة ومارستها بالفعل . ولما كان أكثر الناس ممن يؤمنون بقضاء الله وقدره فقد خيل إليهم أن ما وقع كان لا بد من وقوعه . ولسنا الآن بصدد البحث فى هذه المسألة العويصة الدقيقة ، وحسبنا أن نقول إن من المسلم به أن تجارب السنين العشرين الماضية قد أظهرت عجز المجالس النيابية فى البلاد التى لم ترسخ فيها قدم الدمقراطية العملية ؛ والسبب فى هذا العجز أنها لم تفهم النظام الدمقراطى على حقيقته . إن البحث فى الشؤون العامة أمر له قيمته ، ولكن الدمقراطية لم تقل فى يوم من الأيام إن البحث

فى الأمور يغنى عن الحكم فيها . وانتقاد ولاة الأمور له أهميته ، ولكن أحداً لا يظن أن هذا النقد يجب أن يصل إلى الحد الذى يوهن سلطة ولاة الأمور و يعجزها عن العمل . وليس ثمة شك فى أن نظام الحكم فى البلاد التى عجزت حكوماتها عن الفصل فى شؤونها ، أو تثبيت سلطانها ، كان نظاماً فاسداً . وقصارى القول أن الشعوب التى لم تألف الوسائل الدمقراطية كثيراً ما تخطئ فى فهم حقيقة السلطة التنفيذية فى نظام الحكم الدمقراطى ، ولكن أشكال الحكومات التى سبقت قيام الدكتاتورية فى الروسيا و إيطاليا وألمانيا لم تكن نظماً دمقراطية إلا فى مظهرها الخارجى فحسب .

٣

ومهما يكن منشأ الدكتاتورية فى الوجهتين النظرية والعملية ، فإن الخطط التى يسير عليها هذا النظام جديرة بالعناية والدرس . وقد يكون من أحسن الأشياء فى الموازنة بينها و بين الدمقراطية أن نسلم لأنصار الدكتاتورية بكل ما يعزونه إليها من الفضائل . لنفرض إذن أن الدكتاتورين لا يصدرون فى أعمالهم عن شهوة السلطة أو المطامع الشخصية المستترة وراء دعواهم بأنهم يقومون بالواجب العام . ولنفرض أن الفئة المصطفاة القابضة على

زمام الأمور هى أقدر أفراد المجتمع وأكثرهم رغبة فى العمل للصالح العام ، وأن الزعماء واللجان المسيطرة على الدولة لا تضعف إذا لم تجد أمامها من يعارضها . نسلم بذلك كله ونفرض أننا لا نبحث فى أعمال الدكتاتورية فى بلد من البلاد القائمة فيها ، بل نبحث فيما تستطيع أن تعمله إذا أفلح أنصارها فى عمل كل ما يرجونه من الخير . ولسنا نشك فى أن فى مقدور دعاة الدكتاتورية أن يصرفوا بعض الشؤون كشؤون الحرب مثلا أحسن من تصريف رجال الحكم الدمقراطى لها ، ولكن علينا فى هذه الحال أن نسأل أنفسنا هل ما تحسن الدكتاتورية عمله جدير بالعمل ؟ قد لا تكون الدمقراطية مثلا نظاماً صالحاً للاستعداد للحرب ، ولكنها مع ذلك قد تكون السبيل الوحيدة لمنع خطر الحرب . وقد يظن أن فى مقدور الدكتاتورية والدمقراطية أن تضطلع كلتاهما ببعض واجبات الحكومات كما تضطلع به الأخرى ، ومثال ذلك شؤون الصحة والتعليم والكفاية الصناعية.

وكثيراً ما يشير دعاة الدكتاتورية إلى ما يشاهد من رقى فى شؤون الصحة والتربية والإنتاج الصناعى ، ويتخذون ذلك دليلا على نجاح طريقتهم فى الحكم . ولسنا ننكر أن الروسيين

والإيطاليين قد يكونون أقوى صحة وأحسن تربيـة وأقدر على الحصول على بعض المنتجات الصناعية مما كانوا قبـل دخول الحكم الدكتاتورى إلى بلادهم ؛ لـكننا لا نظن أن الدكتاتورية الألمانية قد استطاعت أن ترقى بشؤون الصحة والتربية عما وصلت إليه أعمال البلديات القديمة قبـل أن يخوض هتلر وأتباعه غمار السياسة . ومع ذلك فإننا إذا سلمنا أن فى مقدور أية دكتاتورية أن ترقى شؤون الصحة والتربية ، فإن هذا لا يعنى أن الدكتاتورية خير من الدمقراطيـة . ذلك بأن الوسائل التى تستخدمها الدكتاتورية للوصول إلى هذه الأغراض لم تـكشف ولم تصل إلى درجة الـكمال إلا فى كنف الدمقراطية . فكل ما تستخدمه الدكتاتورية من قوانين الصحة ووسائل جر المياه إلى الدور والطرق الحديثة فى تنظيم المدارس قد أخذته من النتائج التى وصل إليها ذلك النوع من الحـكم الذى تتظاهر باحتقاره ، أى أن الدكتاتورين يستخدمون ما وصلت إليه الطرائق التى يشبعونها ذما وتقريعا ، وهى حرية المناقشة ، والبحث فى الآراء المتعارضة ، وانتقاد ولاة الأمور . وإن استخدام الدكتاتورية للنتائج التى وصلت إليها الدمقراطيـة ليعد فى ذاته اعترافا من الأولى بما هى مدينة به للثانية . وليس ثمة شك فى أن من لم

يتعودوا التفكير بأنفسهم لا يستطيعون أن يفهموا أن نتائج التفكير ليست وحيا يوحى إلى الناس ، و إنما هى أحكام يصلون إليها بعد تفكير عميق ومجهود كبير . فالأغبياء يظنون أن النتائج « عقائد » مقررة لأنهم لا يستطيعون أن يفهموا الأبحاث التى أدت إلى هـذه « العقائد » الموهومة ؛ ولهذا نرى كثيرين من الناس يتوهمون أن المجارى والمدارس منشآت طيبة ، لأن طاغية ملهما من الطغاة قد أوحى إليه أنها كذلك ، فى حين أن الناس قد كشفوا فائدة المجارى والمدارس بإنكارهم تلك المبادئ التى تمثلها الدكتاتورية .

ولما كان من مستلزمات الدكتاتورية الحجر على المناقشة العلنية للآراء المختلفة فى السياسة العامة ، ومنع الناس من انتقاد السلطة القائمة ، فإن الأحكام التى تصدر فى ظل هذا النظام إنما يتوصل إليها بوسيلة غير الاستنتاج المنطقى ، أو باستخدام الاستنتاج المنطقى استخداماً قاصراً محدوداً . وليست بنا حاجة فى هذا البحث إلى تحليل الوسيلة الحقيقية التى تستخدمها الدكتاتورية للوصول إلى أحكامها ؛ وحسبنا أن نقول إنها ليست هى الوسيلة الدمقراطية ، لأنها لا تقبل المناقشة الحرة والانتقاد العلنى . فليست هى إذن الوسيلة التى استعان بها العلم على تحسين

وسائل العلاج وطرق التعليم . لكن أحداً لا يجادل فى أن طرق العلم خير من سائر الطرق ، وأن الدكتاتوريات نفسها تستخدم ما وصل إليه العلم بهذه الطرق ، وأن كشف حقيقة جديدة أفضل للإنسان من قبول هذه الحقيقة من غير أن يعرف السبيل المؤدية إليها . على أننا نحب أن نقرر هنا أن المبدأ القائل بأن كشف الحقائق الجديدة أفضل من قبولها لا يكون صحيحاً إلا إذا فرض أن ثمة حقائق جديدة لابد فى كشفها بالطريقة نفسها ؛ أما إذا عرفت الحقائق كلها فإن ذلك المبدأ لا يكون صحيحاً .

نسلم بأن الذين يتولون السلطة فى الحكومات الدكتاتورية قوم بلغوا حد الكمال فى النزاهة والمقدرة ، فما هو أثر هذا النظام فى أفراد الشعب الذين لايشتركون فى الحكم ؟ أولئك يرغمون أو يحملون على ترك شؤون السياسة العامة كلها يبحثها و يفصل فيها عدد قليل من الأفراد الممتازين . ففى شؤون التربية يلقن الأطفال والطلبة عقائد معينة يقبلونها من غير أن يشكوا فى صدقها . والغرض الذى ترمى إليه هذه النظم هو أن تصوغ عقول الأطفال والطلاب لتجعلهم آلات مسخرة لإرادة « الزعيم » أو الفئة المصطفاة . ومعنى هذا أن كل الحقائق الهامة قد عرفت ، وأن طريقة كشف الحقائق عديمة النفع ، وأن « إرادة » الزعيم أو الحزب قد بلغت

من الصــلاح حدا لا يمكن معه تحسينها بالطريقة التى كونتها .
فالزعيم فى الفاشية يمثل « إرادة الأمة » ، وهو اعتقاد سخيف
لا معنى له . أما فى الشيوعية فالمفروض أن « الحزب » يعبر عن
أفكار الكتلة العاملة ، التى لا تستطيع بغيره أن تعبر عن آرائها .
وعلى هذا الأساس فإن جميع المخترعات الحديثة ، التى يمكن
الانتفاع بها فى نشر الآراء و إيقاظ العواطف فى داخل المدارس
وخارجها كالخيالة والمذياع والمطبوعات على اختــلاف أنواعها ،
« والمظاهرات » العامة ، كل هذه تستخدم لتصوغ أغلبية الشعب
وتجعل منها آلات صالحة لتنفيذ إرادة « عليا » . ومن ذلك نرى
أن نظام الدكتاتورية يحرم على من ليس عضواً فى الفئة القليــلة
المسيطرة أن يستخدم ذكاءه أو ينتفع بعواطفه فى كثير من تجارب
البشر . كل أولئك قد حيل بينهم و بين تجارب الاستكشافات
الشخصية ، وحرم عليهم أن يبذلوا شيئاً من الجهد فى سبيل هذا
الاســتكشاف ، وأصبحت عقولهم وعواطفهم مقصورة على
الأغراض التى توافق حكامهم . ولما كان كل نظام استبدادى
ينقص من حيوية الخاضعين له وذكائهم ، فإن الدكتاتورية ترفع
من شأن الزعيم والفئة المسيطرة ، بقدر ما تحط من القيمة الأدبية
لـكثرة الشعب رجالها ونسائها وأطفالها .

وفوق هــذا فإن الفصل فى الشؤون من غير بحثها علنا ، واتخاذ هذا البحث وسيلة للحكم ، يجعل كثرة الشعب تظن أن الهوى لا الحق هو أساس السلطان . نعم إن دكتاتورية الفرد أو الحزب قد يكون أساسها فكرة عامة عن الحق يتخيلها الحاكمون المسيطرون ، لـكن الواقع أن هؤلاء لا يبينون للشعب أساس ما يصدرونه من الأحكام ؛ وليس هــذا إلا رجوعا إلى أهواء عصر الإقطاع التى أنقــذت العالم منها الثورة الفرنسية والحركة الدمقراطية فى القرن التاسع عشر . ولقد يستطيع بعض الناس أن يقول كما قال ترازمكس Thrasymchus فى جمهورية أفلاطون[1] : « إن الحق ليس إلا إرادة القوى — أى هواه » ، لـكن تلك الحجة قد دحضت مراراً وسوف نناقشها نحن مرة أخرى عند ما نحلل الأساس الذى تقوم عليه السلطة الدمقراطية . وحسبنا هنا أن نقول إن « الحق » لا القوة هو الأساس الصحيح الذى يجب أن تقوم عليه السلطة فى كل أنواع الحكم . وإذا كان هذا حقا فإن الحكم الدكتاتورى حكم فاسد ، لأنه يضعف الشعور بالحق المستقل عن إرادة الحاكم .

(١) أفلاطون هو الفيلسوف اليونانى الشهير ومعلم أرسطوطاليس. عاش فى القرن الرابع قبل الميلاد وله عدة كتب أهمها كتاب « الجمهورية » فى الأخلاق ونظم الحكم ، وترازمكس من الشخصيات المذكورة فى محاوراتها .
(المعرب)

لقد تبين إذن أن المبادئ التى تقوم عليها الدكتاتوريات بنوعيها — دكتاتوريات اليمين ودكتاتوريات اليسار — مبادئ فاسدة لا يصح أن يقوم عليها حكم، بصرف النظر عن أنها تلجأ إلى وسائل التعذيب والجدع والقتل والسجن من غير محاكمة للتغلب على ناقديها . وقد يقول دعاة الدكتاتورية إن معارضيهم جاهلون « جهالة » مستعصية على العلاج ، لكننا نقول لهم إنه إذا لم يثمر النصح فقد يكون ذلك ناشئاً عن عجز من يحاولونه أو ضعف حجتهم . وهل فى مقدور إنسان أن يقول إنه إذا لم يفهم السامعون خطيباً وقع الذنب كله على السامعين ؟ الحق أنه ليس فى وسع أى امرئ أن يدعى أن الحجج التى يقيمها أعداء الدكتاتورية عليها قد أملاها عليهم جهلهم بحقيقتها ، اللهم إلا إذا كان اعتقاده هذا قد رسخ فى ذهنه قبل أن يستمع إلى هذه الحجج .

لم يبق علينا بعد ذلك إلا أن نناقش بعض خطب مهرجى الطبقات « العليا » ، ومؤلفى الروايات والقساوسة ، الذين يرمون الدمقراطية بالفساد لأنها لا تمكنهم هم أنفسهم من الاستيلاء على أزمة الحكم . ونقول خطبهم عن قصد لأننا لا نستطيع أن نسمى أقوالهم حججاً أو بينات . والطريقة التى يستخدمها هؤلاء المهرجون هى أن يطعنوا بالباطل فى نزاهة ممثلى الشعب المنتخبين

وذ كأنهم لعلهم بهذا الطعن يمحون من عقول الناس ما عرفوا عن الملوك الأقدمين والطبقات الأرستقراطية من بُعد عن النزاهة وضعف فى الذكاء . وإنما لجأ العالم الغربى إلى طريقة الانتخاب لينجو بها من عجز أولئك الذين يعجب بهم الآن نقدة الدمقراطية من الكتاب ، وهو عجز ليس فيه ريبة لمرتاب . لكننا نسلم جدلا بأن الأمور كلها ستستقيم إذا أصبحت « أنا » دكتاتوراً ، على فرض أنى « أنا » رجل نزيه نابه قدير كما ترانى الآن .

ولنفترض وجود استبداد خير أو دكتاتور بلغ أسمى المراتب فى حب الخير وبعد النظر . إذا وجد هذا الاستبداد وذلك الطاغية لم تكن لنا من حجة عليهما إلا الحجة التالية وهى : إذا كانت مؤهلات الدكتاتور هى نزاهته وحصافته وكفايته ، فإن أضمن طريق للقضاء على هذه الفضائل الثلاث أن تجعله دكتاتوراً ؛ ذلك بأن كل دكتاتور مهما كانت صفاته لا يستطيع أن ينجو من العواقب التى لا بد أن تنشأ من انعدام المناقشة العلنية والنقد الحر . إن الطبيعة البشرية تأبى على الإنسان أن يحتفظ بفضله وبراعته إذا أصبح دكتاتورا ، حتى ولو كان ذلك الإنسان ممثلا بارعا أو ورعا تقيا . وما أحسن قول اللورد أكتن

Lord Acton[1] المأثور فى ذلك المعنى « كل سلطة مفسدة والسلطة المطلقة مفسدة مطلقة » .

٤

على أننا نعترف مع ذلك أن حجج خصوم الدكتاتورية ليس من شأنها أن تقنع الفاشيين أو الشيوعيين ؛ وذلك لأن هذه الحجج قائمة على صفات مفترضة فى طبائع الناس وصلاتهم بعضهم ببعض ، وليست من صفات الفاشى أو الشيوعى المقتنع بصحة عقيدته . ومعظمها صفات قائمة على العاطفة لم ترق إلى مستوى العقل الواعى . وإذا اعتقد امرؤ حقا أنه قد عرف كل الحقائق المهمة عن العالم أو عن الشؤون العامة ، فإنه لا يرجى منه أن يدرك قيمة الطريقة التى نسميها بالطريقة العلمية . فإذا حاججته بالمنطق زاغ من منطقك ولجأ إلى العاطفة الصاخبة أو إلى الألفاظ المزخرفة عن « اللقانة » أو الإلهام . وكذلك إذا اعتقد

---

(١) لورد أكتن (١٨٣٤ — ١٩٠٢) زعيم الكاثوليك الأحرار الإنجليز . اشتغل رئيساً لتحرير عدة جرائد ومجلات واستلفت الأنظار بحملته الشديدة على العقيدة القائلة بأن البابا معصوم من الخطأ . وعين أستاذاً للتاريخ فى جامعة كامبردج سنة ١٨٩٥ ، وهو صاحب مشروع كتاب Cambridge Modern History ، وقد خلف مكتبة عظيمة ابتاعها بعد موته أحد سراة الأمريكيين وأهداها إلى لورد مورلى Lord Morley ، ثم آلت بعدئذ إلى جامعة كامبردج (المعرب)

إنسان بحق أن من الرجال والنساء من هم عاجزون بطبيعتهم عن معرفة ما هو خير لهم ، استحال عليه أن يفهم معنى « الدمقراطية » . ولا يخلو عصر من العصور من وجود كثيرين من «المتعالين» «المزهوين» المعجبين بآرائهم ، الذين لا يتأثرون بحكم العقل والمنطق ، ولا يستنكفون عادة أن يشهدوا بذلك على أنفسهم فى صلف وتيه ، حينما يقولون إن التفكير عمل « تحليلى » سطحى أو مادى .

إن القول بأن شخصاً من الأشخاص يعرف الحقيقة كلها و يلهم الخير إلهاماً اختص به هو دون غيره من الناس ، هو الذى يؤدى إلى الاعتقاد بوجود « الوحدات العليا » مثل « الأمة » أو « الكتلة العاملة » التى يمكن أن يضحى من أجلها بالأفراد رجالهم ونسائهم . و بذلك تتحول « الوطنية » الساذجة لدى الفاشيين و « الثورة » لدى الشيوعيين إلى كائنات خرافية يستتر وراءها حب السلطة الكامن فى نفوس من ينادون بالتفانى فى حب الأولى أو الثانية . فكما أن المدرسين يذكِّرون التلاميذ أحياناً « بمدرستهم القديمة » ليستعينوا بذكراها على الدعوة لطاعتهم والإخلاص لهم ، كذلك يخلط الناس بسهولة بين « الأمة » والفئة الحاكمة بالفعل فى مجتمع من المجتمعات . و ينادى

« بالثورة » من ليس فى مقدورهم أن يحصلوا على السلطة بغير هذه الطريقة . لكن ذلك لايفهم منه أن الفاشيين والشيوعيين قوم منافقون ، بل إن الفئة الصالحة منهم لا تشعر بالبواعث النفسانية العميقة التى تحركها ، كما لا يشعر بذلك الساسة أو « رجال الحكم » العاديون فى الحكومات الدمقراطية . ذلك بأن المؤثرات السياسية المسيطرة على نفوس دعاة أى حكم مهما كان نوعه تكاد تكون واحدة ؛ وكل ما تمتاز به التقاليد الدمقراطية من هذه الناحية ، أن هذه المؤثرات يمكن أن يعرف عنها ويقال فيها فى ظل الدمقراطيــة أكثر مما يعرف عنها ويقال فيهــا فى ظل الدكتاتورية .

على أنه يجب ألا يُفهم من هذا البحث فى الدكتاتورية منْ الوجهتين النظرية والعملية أن جميع دعاة الشيوعية والفاشية خونة أو حمقى ؛ فقد يكون أحد أنظمة الحكم شرا فى ذاته ، ولكن منشأه قد يكون ضرورة دعت إليها حال اجتماعية خاصة . وقد تكون الظروف هى التى أوجدت « شخصية » من نوع خاص سنحت لها الفرصة فاستولت على زمام السلطة . لكن هذا النظام قد يكون فى كثير من الأحيان نتيجة سعى لإشباع بعض حاجات الشباب أو حاجات أصحاب العزيمة والشهامة والحماس ، كما ينشأ

الشر فى بعض الأحيان من الخير . ألست ترى الرجل المستمسك بعقيدة من العقائد يضطهد من يسعى لإنقاذهم ؟ والرجلَ «الفاضل» تصدر منه فى بعض الأحيان أعمال ذميمة ، إذا كانت نيته هى المقياس الذى يحكم به على فضائله ؟ ومن هذا يتضح أن من أسباب قيام الدكتاتورية بعد الحرب الكبرى وجود رغبات لم تشبع ويجب أن تشبع ؛ فإذا لم تشبع الدمقراطية هذه الرغبات نبذها البعض على الرغم مما أفاده الحكم الدمقراطى فى الماضى . ولما كانت هذه الرغبات هى رغبات جماعات ليست لها تجارب فى الدمقراطية ، أو يعوزها الزعماء الدمقراطيون ، كانت النتيجة هى دكتاتورية ما بعد الحرب .

وهاك أمثلة من الرغبات التى يجب عدلا أن تشبع . أول هذه الرغبات هى الرغبة فى أن يشعر الإنسان بأن له « مكانا » فى المجتمع . لكن البطالة ، والغموض الذى يحيط بالمرء ، وشعوره الغامض بأنه مهمل ، وهو شعور تملك كثيرين من الناس بعد الحرب الكبرى ، كل ذلك قد جعل الناس يسارعون إلى تلبية نداء كل من يدعوهم إلى العمل بأنفسهم . ذلك بأن الفكرة القديمة التى تقول بأن كل مايطلب إلى المرأة العادية والرجل العادى أن يعطى صوته من حين إلى حين ، وأن ذلك كفيل

بإصلاح كل المفاسد وإزالة كل الشرور ، إن هذه الفكرة لا تبعث فى النفوس أملاً كبيراً . وفضلاً عن ذلك فإن كثيرين من الشبان وبعض النساء قد اشتركوا فى الحرب العظمى وقاموا فيها بواجبات يومية سعياً وراء مصلحة عامة ، ونشأت بينهم وبين زملائهم روابط أوثقت عراها الملابس العسكرية والبنود والطبول . وإن من أسباب قيام الفرق « السياسية » ذات القمصان الملونة فى دول القارة الأوربية ، رغبة الشبان الذين كانوا أطفالاً فى أيام الحرب فى الاندماج فى سلك الجندية . على أن من الطبيعى أيضاً أن يرغب الرجال والنساء فى أن يظهروا زمالتهم فى السعى لبلوغ غرض من الأغراض العامة .

أما صاحب العقيدة الشيوعية فقد ثار ، وحق له أن يثور ، من جراء المظالم القديمة التى كان يعانيها العمال فى الصنائع اليدوية . وكثيراً ما كانوا يدعون إلى الصبر وانتظار صلاح حالهم ، ولكن هذه الدعوة كثيراً ما تكون حجة يتذرع بها من لا يعانون الظلم ليبرروا بها توانيهم عن العمل . وليس ثمة شك فى أن مصالح أرباب الأعمال الصناعية ، ومصالح العمال الذين يكسبون قوتهم باستخدام الآلات أو الأرض أو القوى الصناعية ، متضاربة مهما وضع من النظريات لتعليل هذا التضارب . وإن ذكريات

الحرب الكبرى لتجعل عبارة « حرب الطبقات »، التى يوصف بها النزاع القائم بين الطوائف المختلفة ، تشبيها يصف حالة حقيقية واقعية . فلا بد إذن من إيجاد وسيلة لتحقيق رغبة الذين يسعون لإصلاح عيوب الملكية ، واستغلال الطبقات العاملة . هذا فيما يختص بالشيوعية . وأما صاحب العقيدة الفاشية فهو فى الغالب شخص يعجب بالثقافة القديمة إعجاباً موروثاً أو مكتسباً ، وقد قامت هذه الثقافة على إخضاع الطبقات الاجتماعية بوسيلة من الوسائل .

على أن الرغبة فى الاحتفاظ بالثقافة لا تتنافى مع الحق ، كما يبعد أن يستطيع ضحايا أى نظام من النظم أن يستبدلوا به نظاماً أحسن منه ، ولو كان ذلك فى مقدورهم لما ضحوا بأهم مظهر من مظاهر شخصيتهم . ولهذين السببين يلجأ الفاشيون إلى حماسة الشباب ويهيبون بها أن تقوم فى وجه كل دعوة لتبديل أحسن التقاليد وأفضلها فى نظرهم .

غير أن قدرة الشيوعية والفاشية على إشباع الحاجات العاطفية لبعض الناس ، لا يمكن أن تنهض حجة على صلاح أحد النظامين أو كليهما ، وذلك لأن هذه الحاجات يمكن تحقيقها بوسائل أخرى . لكننا لا نحب أن يفهم من مقابلة الدكتاتورية

بالدمقراطية أن الدكتاتوريات القائمة بالفعل شر محض .

٥

ويسهل علينا أن ندرك العلاقة بين المثل الدمقراطى الأعلى والنظم التى أنشئت لتحقيق هذا المثل ، إذا وازنّا بين الدمقراطية والدكتاتورية . إن أقل ما تفترضه الدمقراطيـة هو أنها تحاول استخدام جميـع مواهب أفراد الشعب العاديين لتقرير السياسة العامة . ولا يخفى أن معنى هذا العمل وجود عقيدة من نوع ما فى نفوس الدمقراطيين ؛ معناه أن عامة الناس ذوو كفايات لم تستخدم بعد ، ولكنها يمكن إبرازها والانتفاع بها إذا أقيم للحكم نظام يمكن من هذا الانتفاع . فليس الغرض من قيام الحكومة إذن هو الفوائد التى يجنيها منها المحكومون فحسب ، بل هو أيضاً تكوين صنف خاص من الرجال والنساء . إن الصحة والعلم والشجاعة والوفاء من الصفات الطيبة التى توجد فى طبائع جميع الرجال والنساء ، ولكن أرقى أنواع هـذه الصفات تنتج من دوافع اختيارية فى بعض الأفراد . ومن أجل هؤلاء تقـوم نظم الحكم ، كما تقوم من أجلهم أيضاً نظم الدين . ولما كان الناس لم يُخلقوا لينتفع بهم حكامهم ، ولا ليهيئوا سبيل المجد لأية هيئة من الهيئات دولة كانت أو أمة ، فإن قيمة أى نظـام من نظم

الحكم تقاس بالمستوى العقلى والخلقى الذى يبلغه من يقوم بينهم ؛ وليس فى الناس، رجالهم ونسائهم، من لا يستطيع أن يبلغ أرقى درجات الكفاية الخلقية والعقلية .

وخير وسيلة لاستخدام جميع مواهب الناس أن يفسح المجال لكل موهبة تظهر فى أى فرد من الأفراد فى كل وقت من الأوقات . ولا يفهم من هذا بطبيعة الحال أن الناس كلهم متساوون فى مواهبهم أو أنهم يجب أن يكونوا متساوين فيها ؛ بل إن من الأسس التى يقوم عليها التعاون الدمقراطى وجود مواهب من أنواع مختلفة . ولذلك فإن النظم التى تفترض أن كل إنسان يستطيع أن يقوم بكل عمل من الأعمال ليست من الدمقراطية فى شىء وإن جرت العادة أن تعد كذلك ؛ كما أن الفروق الموجودة فى الكفايات فى أى مجتمع من المجتمعات، وإن كان صغيراً كالأسرة مثلاً، ليست فروقا فى النوع فحسب، بل هى فروق فى الدرجة أيضاً . فقد يفوق أحد الناس غيره فى موهبة بعينها، وقد يمتاز شخص عن غيره لأنه يتصف بأنفع المواهب اللازمة للسياسة العامة . ولذلك كان من واجب النظم الدمقراطية أن تسمح للشخص ذى الكفاية بأن يقود غيره من الأشخاص مثلا، ولكنها يجب ألاّ تسمح له بالتسلط عليهم . وثمة

أشخاص يستطيعون أن يدركوا الصالح العام إدراكاً يفوق إدراك غيرهم ، وأن يفهموا المشاكل الاجتماعية وطرق علاجها أسهل مما يفهمها سواهم ؛ إذ ليس من المفروض فى التقاليد الدمقراطية أن يتساوى الناس كلهم فى كفايتهم للحكم على الشؤون العامة أو السياسة العامة ، أو أن من الواجب عليهم أن يتساووا فى تلك الكفاية ؛ ولكنه يفترض مع ذلك أن على كل فرد أن يصدر حكما مستقلا من نوع ما فى هذه الشؤون . والمفروض أيضاً أن عامة الناس يصدرون مثل هذه الأحكام وأن من مصلحة الناس جميعاً أن يكثر عدد ما يصدرونه منها ؛ ففى وسع كافة الناس مثلا أن يعرفوا على الأقل هل تنفعهم حكومتهم أو تضرهم .

نعم إنهم قد يخطئون فى أحكامهم أحياناً ، ولكن قد ثبت بالبرهان القاطع أنه مامن أحد إلا وهو معرض للخطأ حتى الطغاة الذين لا ينتقدهم إنسان ، بدليل أنهم يبدلون فى خططهم السياسية . وترى التقاليد الدمقراطية أن احتمال الخطأ هو إحدى الوسائل المؤدية إلى معرفة الحقائق الجديدة ، ولهذا كانت الخطة التى تسير عليها الدمقراطية ، خطة المناقشة وانتقاد ولاة الأمور ، جزءاً من النظام « العلمى » الذى يسير عليه الناس فى أوربا منذ القرن

السادس عشر ؛ ولا يمكن معارضة هذه الخطة إلا إذا سلمنا بالفكرة البالية التى كانت سائدة فى العصور الوسطى ، وهى أن الحقيقة ثابتة ونهائية . قد يخفق الناس فى الجهود التى يبذلونها من تلقاء أنفسهم للوصول إلى الحقيقة ولعمل الخير ، ولكن هذه الجهود نفسها لها قيمة فى ذاتها ، لأنها جهود اختيارية ترفع « مستوى » السلوك والخلق الفردى ، ولذلك كان الواجب المفروض على كل نوع من أنواع الحكم أن يشجع المحكومين على بذل هذه الجهود الاختيارية .

يضاف إلى هذا أن الخير أو الحقيقة التى تكشف بطريق المناقشة والتجربة هى الأساس الوحيد لسلطة الحكام الأدبية ؛ وهذا المبدأ لا يتفق مطلقاً مع قولهم إن « الحق » لا يعدو أن يكون مظهراً من مظاهر القوة المتفوقة . كما أن هذا المبدأ مبدأ الحق أو الخير المستقل عن « إرادة » أى شخص من الأشخاص أو رغبته هو أساس الدمقراطية ؛ وذلك لأنه إذا كان فى استطاعة أى فرد من الأفراد أن يتعرف الخير باستخدام مواهبه الخاصة ، فإن « سلطة » الحكومة يمكن أن تعتمد على هذا الخير الذى يكشفه كل فرد من الأفراد . ومعنى هذا أن النفوذ الأدبى الكامن فى أمر الحكومة الدمقراطية هو ميل كل شخص أو

الباعث الذى يدفعه لأن يتحرك باختياره فى الاتجاه الذى يدله عليه هذا الأمر. ولهذا فإنك لا تجد فى الوسط الدمقراطى الصحيح شخصاً يسخر لتنفيذ إرادة غيره . فليس إذن أساس السلطة الأدبية لحكومة ماهو قوتها أو سلطانها الخارجى الذى تستطيع أن تفرضه على شخص من الأشخاص؛ وليس أساس السلطة الأدبية للحكومة الدمقراطية هو إرادة الشعب فحسب ، بل أساسها الصحيح أن هذه الإرادة حقة أو أنها فى ذاتها مرتبطة بالخير العام . فالقوة الدافعة فى الإنسان أى « إرادته » هى التى يقال عنها إنها ترضى بالحكومة أو تعاونها ؛ وأما الشخص ذاته فإنه يتحرك من تلقاء نفسه مدفوعاً بالخير المستقل عن أهوائه وحالاته النفسية المتقلبة .

ويلوح أن هناك شيئاً من الالتباس منشؤه استعانة الحكومات الدمقراطية بالقوة فى معاملة المجرمين والمجانين ؛ ولهذا نرى بعض الناس وبخاصة أتباع تولستوى Tolstoi[1] يعارضون

---

(١) تولستوى (ليو تولستوى ١٨٢٨ — ١٩١٠) الكاتب القصصى والفيلسوف الروسى الشهير . كان من أبناء الأشراف وكبار الملاك وانخرط فى سلك الجندية واشترك فى حرب القرم فاستطاع أن يرى الفرق العظيم بين بؤس الجند والفلاحين وترف الأعيان والملاك . فأخذ يعمل على إصلاح حال الفلاحين ويدعو إلى نبذ الحرب . وقد تأثر بكتابات روسو وتأثر بكتاباته زعماء الشيوعية . ومن أشهر كتبه Anna Karenina والبعث Reeurrection

(المعرب)

في استخدام القوة أيًا كان نوعها لإقامة العدل . لكن هذا الرأى لا يمكن أن يؤدى إليه مبدأ السلطة الأدبية السالف الذكر ، لأن القوة لا يمكن بحال من الأحوال أن تكون هى الأساس الذى يقوم عليه الحكم أو يبنى عليه العدل ، ولكنها قد تكون الأداة التى تستخدم للوصول إليهما . ويصبح استخدام هذه الأداة واجباً إذا ثبت أن فى الناس من لا تنجح معه جميع وسائل النصح العادية أو المؤثرات الأدبية المعروفة فى المجتمع . ذلك أن بعض الناس ينقصهم من الذكاء ما يكفى لمعاملتهم من هذه الناحية معاملة غير الآدميين . أولئك هم المعتوهون ، وليس المجرمون الجديرون بهذه التسمية إلا معتوهين من نوع خاص ؛ فقمع هؤلاء وردعهم لا يتعارضان مع مبادئ الدمقراطية ، لأن الفوضى لم تكن فى يوم ما من مستلزمات الحرية ، ولأن النظرية الفوضوية التى تفترض أن القيود بكافة أنواعها غير ضرورية نظرية غير صائبة بنيت على خطأ فى تحليل الحقائق التى أنتجتها التجارب . ولا يخلو المجتمع من أشخاص مصابين بنقص يجعل من العدل أن تُفرض عليهم إطاعة القواعد العامة للمجتمع الذى يعيشون فيه .

على أننا لا ننكر أن أخطاء قد ارتكبت ويمكن أن ترتكب فى المستقبل عند ما يراد معرفة أى الناس هو المعتوه أو المجرم .

ذلك بأن المقياس الذى تقاس به قوة الإنسان العقلية قد يكون مقياساً ساذجاً غير دقيق ؛ وقد لاتكون « الجريمة » أى الخروج على القانون خطأ من الناحية الأخلاقية إذا كان القانون فاسداً ؛ وقد يكون الذين يعاملون معاملة المجرمين ضحايا ظلم اجتماعى تقع تبعته على المجتمع كله . ولكننا نكرر هنا أن احتمال الخطأ فى تطبيق مبدإ من المبادئ لايعد دليلا على أن هذا المبدأ خاطئ ؛ فإذا كانت الحكومات التى تدعى أنها حكومات « دمقراطية » قد استبدت وظلمت ، وظهر هذا الظلم بنوع خاص فى معاملة الجنسيات الأجنبية عنها ، فإنها عندما كانت تلجأ إلى هذا الاستبداد وذاك الظلم لم تكن تسير على المبادئ التى تقوم عليها سلطتها الأدبية ، بل كانت تنتهك حرمتها انتهاكاً . ذلك بأن هذه المبادئ تمكن الناس على الدوام من أن يجادلوا أو يعارضوا الحكومة القائمة بالأمر فيهم ، إذا رأوا أنها أخطأت فيما تدعيه من أنها تطبق هذه المبادئ فى حالات معينة .

وقد يقال أحياناً إنه لا فرق بين الدمقراطية والدكتاتورية من الوجهة العملية لأن الدمقراطية تعامل مجرميها كما تعامل الدكتاتورية معارضيها ؛ لكن هذا القول يغفل النقطة التى شرحناها من قبل نقطة اختلاف مبادئ الحكمين . إن الفارق

الأساسى بين النظامين هو أن فى وسع كل إنسان أن ينتقد أى قرار يصدر فى ظل الدمقراطية و يتصل بالسياسة العامة . و يتفرع من هذا مبدأ أساسى آخر أهم من المبدإ السابق ، وهو أن الحقيقة بنت البحث ، لا تكشفها إلا مناقشة الأفكار المتعارضة ، وأن الحقيقة الكاملة لم تعرف كلها بعد .

و مجمل القول إذن أن ليست الدكتاتورية والدمقراطية متفقتين فى الجوهر ومختلفتين فى العرض ، أى فى مدى السلطة التى تعطى لمن يقبضون على أزمة الحكم ؛ ولكنهما تختلفان فى الأساس المعنوى الذى تقومان عليه . فليس الاختلاف بينهما كالاختلاف بين القوى « الطبيعية » كالمد والجذر أو التيارات البحرية أو الدوافع الغريزية فى الإنسان ، بل تختلفان كما تختلف الهمجية عن الحضارة أو العقائد التحكمية عن العلم الصحيح . وليست مبادئ الدمقراطية فى الحقيقة إلا المبادئ العلمية استخدمت لإصلاح شأن السياسة العامة ، أى المبادئ التى رفعت الإنسان عن مستوى القردة الراقية والتى قد ترفعه فيما بعد إلى درجات أسمى مما يتصوره العقل . لكن المبادئ التى تتكون منها عقيدة من العقائد لا تظهر قيمتها إلا بالتجربة والعمل ؛

فقد يكون المثل الأعلى غاية فى الكمال ولكنه لا يمكن العمل به ؛
وقد يكون غامضاً مبهماً لا يمكن أن يسترشد به فى فن الحكم .
لذلك يجب علينا أن ننتقل بالقارئ من العقائد المجردة إلى
الحقائق الواقعية ، أى من الصور العقلية التى نرغب فى تحقيقها
إلى النتائج الفعلية التى يؤدى إليه العمل على تحقيق هذه الصور .

الفصل الثالث

عيوب الدمقراطية وفوائدها

إذا كانت الشيوعية والفاشية ، وهما أحدث النظم المعارضة للدمقراطية لا يفضلانها فى شىء ، فليس معنى هذا أن الدمقراطية جديرة بالبقاء ؛ فقد يكون ثمة نظام آخر خير منها لم يجربه الناس أو لم يعرفوه بعد . والحق أن للنظم الدمقراطية القائمة بالفعل عيوباً كثيرة ، وأن إيمان الدمقراطية بمقدرة الناس ورجاءها فى إيجاد مجتمع متساوى الأفراد يجب ألا يحولا دون توجيه النقد إلى الوسائل العملية التى سارت عليها . لقد كان أكثر ما يعترض به على النظم الدمقراطية فى أيامها الأولى ، حينما كان أهم موضوعات الجدل السياسى هو حق الانتخاب وحكم الأغلبية ، كان أكثر ما يعترض به عليها أنها مقيدة « للحرية » . ولما كان الغرض الأول الذى يعمل له أنصار الدمقراطية هو توسيع دائرة «الحرية» ، فإن منشأ هذا الاعتراض الأول أن الحرية قد فسرت تفسيراً يخالف من بعض الوجوه ما كان يفهمه منها الدمقراطيون الأولون . لقد شغل الناس فى أوائل القرن التاسع عشر بالنضال

للقضاء على الامتيازات التى كانت تتمتع بها بعض الطبقات والطوائف ؛ وكان كل المفكرين فى ذلك الوقت يمتدحون « الحرية » وحق « الانتخاب » ذى الصلة الوثيقة بالحرية[١] .

ولم تكن الحريات التى نالها الشعب فى العصور الوسطى إلا حقوقاً اعترف بها الأشراف والحكام ؛ ولم يكن مبدأ « التخلى »[٢] الذى ساد النظم الصناعية الأولى إلا سعياً وراء نوع من أنواع « الحرية » . ولذلك كانت « الحرية » التى يجاهد فى سبيلها دعاة الديمقراطية الأولون هى حماية الشعب من نزوان الحكام وأهوائهم الشخصية . وقد نال هذه الحماية بسن قوانين كان يفترض بحق أن سيراعيها كل من يباشر السلطات العامة . ثم صارت هذه الحرية « المدنية » فيما بعد هى بعينها حق كل إنسان فى أن يحاكم ، وأن يحاكم محاكمة من نوع خاص أمام محلفين ، قبل أن تستخدم معه وسائل الإكراه والعنف .

---

(١) إن لفظى Freedom ، Franchise من أصل واحد .

(٢) مبدأ التخلى هو مبدأ جماعة الطبيعيين الذين كانوا يدعون إلى الحرية فى مرافق الحياة ، وترك الأفراد أحراراً فى الأعمال الصناعية والتجارية ، وترك البضائع تنتقل من مكان إلى مكان من غير أن توضع عليها قيود . وكانوا يرون أن خير نظام اقتصادى هو الالتجاء إلى القوانين الطبيعية ، وأن لا فائدة مطلقاً من معاكسة الطبيعة . ويتلخص مذهبهم فى العبارة المأثورة « أتركه يعمل : أتركه يمر » Laissez Faire ، Laissez Passez .

وتقرر بذلك المبدأ الذى يوجب على من يتولون السلطات العامة أن يجيئوا بالمتهم أمام القضاء ، وأن يطيعوا حكم القضاء فيه على الفور . وبذلك ألغيت عادات القبض على الناس سرا ، والحكم عليهم سرا ، وعقابهم من غير محاكمة ، وهى المظالم التى أحياها عهد الدكتاتورية فى هذه الأيام . وكانت الخطوة الثانية فى سبيل الحرية جعل القوانين المعمول بها مطابقة للمبادئ الخلقية السائدة فى وقتها لا للمبادئ التى كانت سائدة فى الأزمنة الماضية . وكان من أثر ذلك أن استخدمت طرق جديدة للتشريع ، فكان من المعانى التى تتضمنها الحرية أن يكون لكل إنسان الحق فى أن يبدى رأيه فيما يجب أن يكون عليه القانون . ولما كانت معظم القوانين المتبعة فى ذلك الوقت قديمة العهد ، خيل إلى الناس أن سن القوانين الجديدة هو أهم ما يجب أن يتولاه « الشعب » من وظائف الحكومة ؛ ولذلك سمى اشتراك الشعب فى وضع القوانين « بالحكم الذاتى » ، وسمى الشعب الذى يضع قوانينه لنفسه شعباً « حرا » . ووسعت دائرة حق الانتخاب ليزداد عدد الرجال والنساء الذين يتمتعون بهذا النوع من « الحرية » ؛ وتغيرت طريقة وضع القوانين ، فكان لا بد أن يعاد النظر أولا فى الأوامر والنواهى القديمة ليرفض منها ما يستحق الرفض ، وأن

تحدد واجبات الأفراد الجديدة . وكذلك أصبح المعنى المفهوم من « القانون » هو تحديد الأعمال والواجبات الجديدة التى تقوم بها السلطة العامة[١] . وكانت الطريقة التى اتبعت لبلوغ هذه الغاية هى زيادة عدد أفراد الأمة الذين يبدون أراءهم فى هذه الأعمال والواجبات ، وسمى هذا الحق بحق « الحرية » السياسية وهو أيضاً من الحقوق التى لا تسمح بها الدكتاتورية .

على أن العلاقة بين الدمقراطية وتوسيع دائرة « الحرية » كانت علاقة مبهمة غامضة حتى فى البلاد ذات التقاليد الدمقراطية . والدليل على ذلك أن بعض الناس أخذوا يقولون إن تقدم الدمقراطيـة قد زاد على الحد الواجب . وليس ثمة شك فى أن اتساع دائرة حق الانتخاب قد أدى إلى سن شرائع ونظم جديدة خاصة بالصحة ومكافحة الأوبئـة ودور العلم وشروط العمل فى الصناعات المختلفة ؛ فهل ضيقت هذه الشرائع والنظم دائرة « الحرية » ؟ وقيل أيضاً إن فى ازدياد عدد من يتمتعون « بالحرية » المدنية أو السياسة خطراً على حرية العمل والتفكير . والحق أنه لم تكد تحطم الأغلال التى وضعتها فى رقاب النـاس الامتيازات والنظم القديمة ، حتى بدا لبعضهم أن الواجب يقضى

(١) انظر كتاب البرلمان للسير ش . إلبرت فى هذه السلسلة .

بتنظيم شروط العمل ومكافحة الغش والفساد ؛ وبذلك أخذ التجار والصناع ، الذين وقفت الدولة إلى جانبهم ضد ملاك الأراضي ، يعدونها شرا ووبالا عليهم ، لأنها قيدت جهودهم التي يبذلونها في كسب المال لمنفعتهم ، والتي كانوا يسمونها «بالمغامرات الفردية» . وكان من العقائد التي يؤمن بها أنصار « الحرية » في الصناعة ، المعارضون لبعض الامتيازات القديمة ، أن هذه المغامرات الفردية ستحقق أكبر خير مستطاع للمجموع . ولذلك قال آدم اسمث Adam Smith[1] إن منافسة الفرد لجميع الأفراد إذا سعى كل إنسان وراء مصلحته هي « الحرية » الطبيعية في أبسط مظاهرها . وبناء على هذا المبدإ كان يظن أن كل قيد تقيد به الدولة شروط العمل يتعارض مع « الحرية » . ويلوح أن دعاة هذا المذهب كانوا يفترضون أن كل فرد قد أوتي من القوة والعقل مايستطيع به أن يحصل لنفسه من الحرية على القدر الذي يتفق مع مصلحته . ويرى لأول وهلة أنهم لم يدخلوا في حسابهم

---

(١) آدم اسمث (١٧٢٣ — ١٧٩٠) عالم اسكتلندي يعد واضع أساس علم الاقتصاد السياسي الحديث . اشتغل أستاذاً للمنطق والفلسفة الأخلاقية في جامعة جلاسجو . وخير كتبه كتابه الشهير « بحث في طبيعة ثروة الأمم وأسبابها » . وهو يوافق جماعة الطبيعيين الذين يقولون بترك الأفراد أحراراً في أعمالهم التجارية والصناعية . (المعرب)

المتوهين ؛ وأنهم قد أغفلوا إلى جانب هؤلاء اختلاف المراكز التى يشغلها فى المجتمع أفراد الطبقات الاجتماعية المختلفة ، وعدوا العادات والنظم التقليدية « من طبيعة الأشياء » . وقد نشأ من هذا أن المِلْك بمعناه الذى كان يفهم منه فى القرن الثامن عشر كان يعد حقا « طبيعيا » ؛ ولذلك كان على الدمقراطية أن تحافظ على « الملك » محافظتها على « الحرية » .

ولما لاح فى الأفق نجم الدمقراطية مبشراً بتوسيع دائرة حق الانتخاب لكى تشمل العمال فى الصنائع اليدوية ، أخذ أنصار المغامرات الفردية المعارضون لتدخل الدولة أيا كان نوعه يحتجون على العهد الجديد ، وانضم إليهم فى هذا الاحتجاج خلفاء « العقليين »[1] الذين كانوا يعيشون فى القرن الثامن عشر ، لأن هؤلاء كانوا يخافون أن تقيد الدمقراطية المعبرة عن « عقل الجماهير » حرية الفنانين والسابقين الأولين فى التجارب الاجتماعية . ولا يزال بعض الناس حتى فى وقتنا الحاضر يقولون إن « الدمقراطية » تفسد الذوق ، وتخلق الضوضاء والاضطراب ، وتقضى على قوة الابتكار . ويقول غيرهم إن مهاترات الجرائد تفيض بأسوإ مظاهر الدعوة

(١) العقليون Rationalists أصحاب المذهب القائل بوجوب إخضاع كل شىء لطرق البحث والإثبات العلمى . وهم فى الأخلاق لا يرون واجباً إلا ما يوافق الضمير على أنه كذلك . (المعرب)

الدمقراطية الموجهة إلى العامة والرعاع ، وإن الفراغ الذى تطلبه للكافة لا بد أن يحط من شأن التنم المتمدين ، لأنه لا يترك للطبقة المستنيرة « حرية » اختيار ما يلائمها من التنم الراقى . وقد استنتجوا من ذلك أن الدمقراطية الحقة يجب أن تقف عند الحد الذى بلغته فى منتصف القرن التاسع عشر ولا تتعداه ، لأن « الحرية » إذا زادت أصبحت « استهتاراً » ؛ بل بلغ منهم أن قالوا إن النظم التى تساعد العمال أو الجهلة من شأنها أن تنقص من حرية الذين كانوا يتمتعون من قبل بهذه الحرية .

ولما كانت النظم الدمقراطية تقيد حرية الذين نالوا كل ما يحتاجون إليه فى مغامراتهم الفردية وفى الاستمتاع بالراحة ، أخذت الطبقات الوسطى تناوئها ، كما كان يناوئها من قبل طبقة الملاك الأرستقراطية والمعجبون بها ؛ فإذا قلت الآن لبعض التجار والكتاب تعالوا نطبق المبادىء الدمقراطية تطبيقاً يعطى العامل اليدوى الحرية الاقتصادية ، عارضوا فى ذلك ، مع أن هذا المبدأ عينه هو الذى حرر التاجر والصانع وصاحب الرأى المخالف فى الدين من سيطرة ملاك الأرض ورجال الكنيسة .

ويرى كثيرون أن الناس يكفيهم من الحرية أن يمنحوا حق الانتخاب ، لأنه يترك للمسيطرين على موارد الثروة الاقتصادية

ما يكفيهم منها . ولقد كانت الصلة القديمة بين الدمقراطية والمحافظة على الملك والحرية سبباً فى إظهار الدمقراطيــة كأنها عقبة قائمة فى سبيل الاستزادة من الحرية ؛ ونتج عن هذه المشكلة تياران متعارضان من الأفكار هما الفاشية والشيوعية . فالفاشية تدعو إلى الاحتفاظ بالملكية الفردية مهما لاقت فى سبيل ذلك من عناء ، وتندد «بالدمقراطية» لأن اتساع دائرة الحقوق السياسية يحد من حقوق الملكية . أما الشيوعية فترى أن الدمقراطية تضليل وخداع ؛ لأن ما تقره من حقوق الملكية الفردية يضيق دائرة ما تهبه من الحرية وينقص من قيمته ؛ ولذلك يقول الشيوعيون إن هذه الحرية ليست إلا خداعاً ووهما من أوهام البورچوازى . ولا ندرى هل معنى ذلك أنها ليست الحرية التى يرغب فيها هؤلاء القوم ، أو أن كل أنواع « الحرية » فى رأيهم تتعارض مع مصالح المجتمع ؟ والذى تكشف عنه كل هذه الانتقادات التى يوجهها إلى الدمقراطيــة « الحرية » الفردية القديمة والطغيان الجديد هو الحاجة إلى معرفة حقيقة ما نرغب فيه حينما نسعى إلى « الحرية » . ويجدر بنا أن نذكر أن الذى يهمنا هنا ليس هو التعريف الفلسفى للحرية ، بل ما يجنيه عامة الشعب من ثمارها . لكن الصورة الأولى التى حدد الناس بها طلبتهم من الحرية

حينما سموها كذلك كانت ترتبط فى عقولهم بعقيدة أخرى ، وهى أن كل فرد وحدة منفصلة أو ذرة تشترك مع غيرها من الذرات ليتكون من مجموعها مجتمع [١] . وذلك زعم خاطئ ؛ إذ ليس من المرغوب فيه الآن أن يبقى الناس منفصلين بعضهم عن بعض ، وليس المثل الأعلى للشخصية أنها وحدة منفصلة ، بل أنها عنصر متحد مع غيره من العناصر لتكوين المجتمع . فإذا طالبنا بالحرية فلسنا نعنى بذلك قطع كل صلة لنا بالمجتمع ، ولسنا نطلب الوقاية لأنفسنا من جميع من عدانا فحسب ، بل نطلب أن نتمكن من استخدام كل كفاياتنا وأهمها الكفايات التى يترتب عليها تعاوننا الودى مع غيرنا فى العمل المشترك . ولذلك كان من أهم مظاهر الحرية بمعناها الحديث قدرة الشخص على أن يعمل مع غيره من الأشخاص . ولهذا أيضا لاتعد الأنظمة التى تمكن سكان مدينة

---

(١) يشير المؤلف إلى نظرية الفيلسوف الإنجليزى هبز Hobbs الذى عاش فى القرن السابع عشر ، ومضمونها أن جماعة البشر مكونة من ذرات سابحة فى عالم الاجتماع ، وهى ذرات متنافرة ليس بينها شىء من الجاذبية ولا تحركها سوى الرغبات والشهوات المتعارضة ، وأن الناس لذلك كانوا فى عراك مستمر لأن الإنسان الفطرى فى زعمه مخلوق شرس شكس لاتنقطع بينه وبين أخيه الحروب . ولهذا اتفق الناس على أن يختاروا شخصا يسلطونه عليهم لحماية أنفسهم وأموالهم من كل معتد فى الجماعة أو خارجها . وتعرف هذه النظرية بنظرية العقد الاجتماعى (ملخص من كتاب الحرية والدولة تأليف الأستاذ محمد عبد البارى) (المعرب)

من المدن من أن ينشئوا لأنفسهم نظاما للمجارى أو لتوريد مياه الشرب مثلا أنظمة مقيدة للحرية ، بل بالعكس تعد موسعة لدائرتها . وقد يكون فى كل نظام نقص أو عيب ، ولكن لابد من وجود نظام ما لكى يستطيع الناس أن يعملوا معا ؛ وأنفع الأنظمة لهذا العمل المشترك هو النظام الذى ينشأ من المناقشة العلنية والموافقة على القرارات التى تعقب المناقشة . فالنظم التى تمكن الناس من أن يتناقشوا و يوافقوا بدل أن يفرض عليهم مايراد بهم رغما عنهم هى التى تتفق مع الحرية بمعناها الحديث . فإذا كانت النظم القائمة فى الوقت الحاضر لم تبسط سلطان هذه الحرية فى ميادين غير التى توجد فيها الآن ، فإن كل مايدل عليه ذلك أن المبدأ الذى تقوم عليه يجب أن ينتشر حتى يعم هذه الميادين ، ولا يدل على أن الدمقراطية قد أفلست كما يتوهم الشيوعيون ؛ وذلك لأن مبادئ الدمقراطية قد عدلت كثيراً من النظم ومنها حقوق الملكية الشخصية نفسها تعديلا خطيراً . ولا صحة مطلقا للادعاء بأن حقوق الملكية المشروعة قد أفلحت فى عصر من العصور فى مقاومة الطرق التى تسلكها الدمقراطية لتوسيع دائرة الحرية ، بل الحق أن حقوق الملكية القديمة كانت ولا تزال تتطور باستمرار ، حتى أن لفظ « الملك » نفسه قد تبدل

معناه عما كان عليه من قبل . وكذلك لا نوافق على ما يدعيه الفاشيون من أن التوسع فى تطبيق المبادئ الدمقراطية سيقضى على الكفايات الممتازة التى تستخدم فى الظروف الاستثنائية ، وذلك لأن هذه المبادئ نفسها تمكن كل شخص من استخدام كفاياته الاجتماعية ، وتفسح المجال بنوع خاص أمام الكفايات الاجتماعية الممتازة التى يتمتع بها أى شخص من الأشخاص . ولكن الذى لا تفعله المبادئ الدمقراطية هو أن تقيم سلطة تقضى على الملكية بجميع أشكالها ، أو تمكن أى إنسان مهما أوتى من الكفايات الممتازة من أن تكون له السيطرة التامة على غيره من الناس . ولا مراء فى أن النظم الدمقراطية قابلة للإصلاح والتحسين ولكن هناك أغراضا لا تصلح لها هذه النظم بحال من الأحوال ؛ فإذا قبل الإنسان المثل الدمقراطى الأعلى ، فلا بد أن يسلم بأن هذه الأغراض غير صالحة

٢

والمطعن الثانى الذى يوجه إلى الدمقراطية ، وهو أحدث عهداً من المطعن الأول ، أنها تقوم على أساس من التمويه إن لم نقل من الغش والخداع . فالمفروض فى الأحزاب السياسية مثلا أنها جماعات حرة تتألف من أشخاص قد اختاروا لأنفسهم خطة

من الخطط السياسية ؛ ولـكن الحقيقة أن معظم أعضاء أى حزب سياسى قد انضموا إليــه اتباعا لسياسة آبائهم ، أو لوجود صلة واهية بين هذا الحزب و بين إحدى البيئات أو الديانات أو المصالح الاقتصادية . والحق أنه يستحيل على الإنسان أن يعتقد أن أغلبية الناخبين يعنون ببحث مايلقى على مسامعهم من الحجج المؤيدة لمقترحات الحزب الذى يعطونه أصواتهم فى النهـاية أو الداحضة لها . وأقل من هذا احتمالا أن يفـكر الناخبون تفـكيراً جديا فى صالح المجتمع بوجه عام حينما يختارون نائبا يمثلهم فى أحد المجالس النيابيــة ، بل الذى يحدث بالفعل أن معظم الناخبين يصدرون أحكاما سطحية تقوم على أسس واهنة .

ذلك محصل هذا النقد ، وأول ما يرد به عليه أن الالتجاء إلى أصوات الناخبين عمل لا يشترط فيــه أن يقوم على أساس من العقل بحال من الأحوال . فإذا اتخذ هذا أساساً للطعن على الدمقراطية فإن الناقد يبنى نقده على مبادئ علم النفس التى كان يقول بها الدمقراطيون القدماء ، وهى مبادئ غامضة مشـكوك فى صحتها . وذلك لأنه يفترض أن الاسـتعانة بالناخبين يجب أن تـكون قائمة على أساس « العقل » بالمعنى الذى كان يفهم من هذا اللفظ فى القرن الثامن عشر ، وهو أن قوة الاستدلال العقلى

لا تعدو أن تكون نوعاً خاصا من الإحصاء المجرد عن العواطف شبيهاً بعض الشبه بعمليات الجمع والطرح الحسابية . وكانوا يعدون العقل أشبه شيء بآلة تعمل بنفسها ، إذا قدمت إليها الحجج الصحيحة من ناحيـة أعطتك القرار الصحيح من ناحية أخرى . وذلك زعم خاطئ ، فليس ثمة عيب قط فى العواطف واستثارة العواطف ، وقد يكون اعتقاد البعـض أن فيهما خطراً أثراً من آثار الزهد أو البيورتانية Puritanism[(١)] . ولا شك فى أن هذا الاعتقاد يرجع أيضاً إلى الخوف من « الحماس » ، ذلك الخوف الذى كان متسلطاً على العقول فى القرن الثـامن عشر . ومهما يكن سبب هـذا الاعتقاد ، فإن كل استنتاج عقلى لا بد أن يتأثر بالعواطف تأثراً يختلف فى شدته ، لأن الإنسان العادى ليس آلة حاسبة جامدة ؛ فإذا اعترض البعض إذن على الدمقراطية بأنها لا تعامل الناس معاملة هذه الآلات ، كان اعتراضهم غير وجيه . على أننا لا ننكر أن الاعتراض على استثارة العواطف ناشئ من وجود بعض العواطف المنحطة فى الإنسان ؛ فالشخص ينحط بسبب الخوف والغيرة مثلا ، كما تسمو به الثقة

---

(١) البيورتان Puritans هم البروتستنت المتطرفون وقد كان لهم شأن دينى وسياسى عظيم فى أيام كرمول . (المعرب)

وعزة النفس ، وكل هذه عواطف . وعلى هذا يكون منشأ الشر الناتج من استثارة العواطف هو انحطاط العواطف التى تستثار بالفعل ، وليس منشؤه العاطفة فى حد ذاتها . فمثل العاطفة كمثل القوة المحركة لا يصح أن يخشى الإنسان بأسها وإن استخدمت فى المفرقعات للتخريب والتدمير . فإذا تحدث الناس عن خطر الانفعالات النفسية فى السياسة ، كان مقصدهم أن العواطف الأولية المنحطة كثيراً ما تستخدم لتأييد بعض الأشخاص أو بعض المبادئ السياسية . ولا حاجة إلى القول بأن هذا العيب ليس مقصوراً على الدمقراطية ، لأن الخطب التى تستثار بها الغوغاء وتلهب بها عواطف الجماعات من الأمور العادية فى ظل الدكتاتوريات الحاضرة ، كما كان شأنها فى ظل الحكومات الملكية والحكومات الألجاركية فى الزمن القديم .

على أنه إذا سلم بأن فى استثارة بعض العواطف خيراً ونفعاً ، فقد يلوح أن الدمقراطية تظل من الوجهة العملية محتالة مخادعة لأنها تتيح الفرصة لمن لا يتأثرون بالحجج لأن يحاجوا ويجادلوا . وذلك اعتراض لا يوجه فى الحقيقة إلى الدمقراطية نفسها ، بل يوجه إلى الخطط التى يسير عليها السياسيون . ولكن الناقدين فى هذا أيضاً يفترضون فى الدمقراطية أكثر من حقيقتها . إن

الدمقراطية تكون مخادعة حقا إذا كان من مستلزماتها التظاهر بالأدلة والحجج ، ولكن نقاد الدمقراطية كثيراً ما يخلطون بين النظريات والأعمال ، ويحكمون على العمل بالفساد إذا لم يتفق مع نظرية بالية عتيقة . قد يكون صحيحاً أن قليلا من الناخبين يحكمون العقل والمنطق قبل أن يعطوا أصواتهم ، ولكن الدمقراطية لا تتطلب ذلك من جميع الناخبين ؛ بل الذى تتطلبه أن تتاح لكل إنسان الفرصة التى تمكنه من أن يستخدم من العقل ما يرى استخدامه ؛ وبذلك ينمى القليل الذى لديه منه . والدمقراطية العملية لا تفترض أن يكون كل إنسان منطقيا يحكم عقله فى كل مسألة ، بل كل ما تفترضه أن يستطيع كل إنسان أن يكون كذلك فى أية مسألة ؛ وليس فى ذلك الافتراض شىء من الغش والخداع .

وثمة اعتراض من نوع آخر لا يقوم على طريقة الدعوة إلى سياسة ما بل على طريقة ابتكارها الأول أو كشفها . ومجمل هذا الاعتراض أن الخطة التى يسير عليها حزب من الأحزاب لم تشترك فى وضعها عقول معظم أعضاء الحزب ، بل هى نتيجة تفكير عضو واحد أو طائفة قليلة من الأعضاء ؛ فإذا قام « الرأى العام » يطالب بهذا الشىء أو ذاك ، فإن الذى يحدث عادة أن يتولى

عدد قليل من الأعضاء استمالة كثيرين منهم إلى إصدار قرارات أو تأييدها ، فى حين أن كثيرين من هؤلاء المؤيدين لايفهمون منها إلا النزر اليسير . ولهـذا يعد نقاد الدمقراطية الرأى العام وهما وخرافة ، لأن كثرة الناس لا رأى لهم مطلقا فى كثير من الموضوعات التى تهتم بها السياسة العامة . وقد تسمع بعض الناس يقولون إن حكم « الشعب » ليس فى حقيقته إلا دعوى باطلة تستتر وراءها السلطة الحقيقية ، سلطة الفئة القليلة المحركة للإرادة التى تكون الرأى العام ، وإنك إذا تحريت الحقيقة وجـدت الأغلبية العظمى للناخبين فى حزب من الأحزاب أو فى جهة من الجهات تخضع لنفوذ عدد قليل من الأفراد ؛ وهؤلاء الأفراد القلائل ، الذين يسيطرون بالفعل على الرأى العام عن طريق الصحافة بنوع خاص ، هم فئة الأغنياء ووكلاء الأغنياء . ولهذا يقولون إن الرأى العام إنمـا يتـكون من المعلومات التى يختارها أصحاب الصحف لبعض مآربهم ، ومن شهوة السلطة والنفوذ المتمكنة من نفوس هؤلاء الـكبراء ؛ فهو فى رأيهم لايعدو أن يكون مظهراً من غرارة الأغلبية . وليست الخطة التى يظن أن الرأى العام يؤيدها أو يوجدها إلا سلطة « اليد الخفية » للفئة أو الطبقة الحاكمة ، وهى « حلقة » أو زمرة من الرجال فى مركز السلطة لايعرف أعضاؤها إلا مصلحتهم الخاصة .

هذا هو الاعتراض الثانى . وقبل أن نرد عليه نقول إننا لا يسعنا إلا أن نسلم بأن « السياسة العامة » فى جوهرها من وضع عدد قليل من أصحاب النفوذ ؛ وهذا أمر لا مفر منه فى كل مجتمع مهما كانت صفته . و إذا كان للأغنياء فى مجتمعنا الحاضر معظم النفوذ فليس الذنب ذنب الدمقراطيــة مطلقاً ، لأن هذه الحال قد نشأت من روابط سابقة لعصر الدمقراطية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة ، قائمة على أساس الثروة ، ولا تزال باقية إلى الآن حتى فى المجتمعات التى يتساوى أفرادها فى حقوقهم القانونية والسياسية . على أننا إذا صرفنا النظر عن الفروق الاقتصادية بين الناس وحصرنا بحثنا فى نقطة الخلاف الـكبرى ، لا بد أن نسلم كذلك بأن اختلاف النـاس فى شخصياتهم وذكائهم من شأنه أن يجعل لبعض الناس سلطة على غيرهم عند وضع الخطط السياسية . فإذا كانت الدمقراطية تجيز هذا النوع من السلطة أو تساعد عليه ، فلا يصح أن يكون ذلك موضعاً للاعتراض ، لأنها لا تفترض مطلقاً أن الناس متساوون فى عقولهم أو أنهم يجب أن يكونوا متساوين . ولقد قيل بحق إن تساوى الناس كلهم ليس إلا افتراضاً تبدأ به الدمقراطية « لـكى تتبين به أصلحهم » .

وخير ما يجب أن يفهم من عبارة « المستقبل للمهيأ لذوى المواهب » هو المبدأ الدمقراطى الذى يوجب إتاحة الفرص المتساوية للوصول إلى السلطة والنفوذ ؛ وهذه الفرص تمكن أكثر الناس كفاية ونزاهة وغيرة على المصلحة العامة من الوصول إلى السلطة . ولا يوجد مذهب من المذاهب الفكرية ينكر على أمثال هؤلاء حقهم فى الاستحواذ على السلطة ؛ بل إن مما يؤخذ على الخطط الدمقراطية فى هذه الأيام أن الفرص التى تتاح للناس ليست متساوية ، لأن أبناء الأغنياء يمتازون عن غيرهم فى سعيهم لنيل النفوذ السياسى ، ولأن مقاييس الكفاية والنزاهة والغيرة على المصلحة العامة مقاييس ساذجة غير دقيقة . على أن هذا العيب نفسه لا ينهض حجة على الغرض الذى ترمى إليه الدمقراطية ، لأن المقاييس يمكن دائماً إصلاحها كلما انتشر التعليم ، وقوى فى الناس شعور الجماعة ، وقللت الوسائل الدمقراطية من الفوارق بين الثروات . أما محو الكفايات البارزة الممتازة فليس من أغراض الدمقراطية ، ولا يفترض ذلك فيها إلا من يشوهون مبدأ المساواة أو يسيئون فهم معناه . ولا يوجد رجل واحد يعتقد أن أثر الرجل البطىء الفهم فى تكوين الرأى العام يعادل أثر العبقرى الفذ . وليس ينقص من قيمة الرأى « العام » أنه

تكون بتأثير طائفة قليلة من الناس ، إذا كان ما أتيح لكل فرد من الفرص للاشتراك فى تكوين هذا الرأى يعادل ما أتيح لغيره .

وقد يقال أحياناً إنه إذا وزعت الثروة توزيعاً أكثر انطباقاً على العدل والمساواة ، فقلت بذلك سيطرة أصحاب رءوس الأموال على تكوين الرأى العام ، أصبحت الدمقراطية أنقى عنصراً وأقوى أثراً ؛ وعندئذ تحول التطورات الاقتصادية بين الفئة الغنية القليلة و بين استئثارها بالسلطة السياسية ، وتمهد الدمقراطية الصناعية السبيل لقيام الدمقراطية السياسية ؛ ذلك قول سنبحثه فيما بعد . على أن ثمة اعتراضاً آخر على الدمقراطية يبقى قائماً حتى إذا محى سلطان الثروة من الوجود ، ويقوم هذا الاعتراض على ما يفترضونه من عجز الرجل العادى أو المرأة العادية عن الحكم فى مسائل الشئون العامة ، أو اختيار أليق الناس لتولى المناصب العامة .

ومحصل هذا الاعتراض أن الدمقراطيــة تعلى مقام العجز كما يقول إميل فاجيه Emile Faguet [١] ، لأن الأغلبيــة

---

(١) إميل فاجيه أديب وناقد فرنسى (١٨٤٧ — ١٩٠٦) تخرج فى كلية النورمال باريس ، وعين فى عام ١٨٩٠ أستاذاً للآداب فى السوربون ، واختير عضواً فى المجمع العلمى الفرنسى (الأكاديمى) فى عام ١٩٠٠ ، ومن أشهر مؤلفاته كتابه فى تاريخ الأدب الفرنسى . (المعرب)

لا تختار إلا الشخص الذى تفهمه ؛ ولما كانت الأغلبية قليلة الكفاية فى ممارسة الشؤون العامة ، فإنها تفضل اختيار من هم على شاكلتها ليتولوا المناصب العامة ؛ وأقصر طريق لديها للوصول إلى السلطة ، حينما يكون الوصول إليها موقوفاً على أصوات الأغلبية ، أن يلجأ الناس إلى أبسط الأفكار عن الموضوع المطروح للبحث ، وهى عادة أبعد الأفكار عن الصواب ؛ و إذن فالسياسى فى الدمقراطية يخدع الجمهور و يعلى من قدر العجز .

ليس من السهل أن نرد تهمة العجز التى توجه للنواب المنتخبين ، لأن الناس يختلفون فى معنى لفظ « العجز » ، كما أن علماء النظريات السياسية يخطئون كل الخطأ فى حكمهم على السياسيين العمليين . ذلك بأن المقياس الذى تقاس به كفاية الحكام الإدارية أو مقدرتهم على إدارة دفة السياسة العامة ، يجب أن يختلف عن المقياس الذى يقاس به علمهم ؛ فالخطيب الذى يستطيع أن يؤثر فى طبقة العامة ليس لهذا السبب أقل كفاية من زميله الذى لا يستطيع أن يؤثر إلا فى الفلاسفة ؛ و إذا فضل العامة من الشعب رجلا يبغضه المتعلمون أو المثقفون ، فإن هذا التفضيل لا ينهض دليلا على عجزهم عن اختيار زعيم لهم . والحق أن من الصعاب التى تواجهها الدمقراطية

أن المقاييس القديمة التى تقاس بها الثقافة ، والتى يؤمن بها عادة أعداء الدمقراطية ، تفترض وجود مجتمع من طبقات منفصلة ، إن لم نقل إنها تفترض وجود مدنية قائمة على الاسترقاق . وإن ما يسميه البعض سوء أدب قد يكون فى حقيقته أدباً لا يناسب نظاماً اجتماعيا بالياً عتيقاً ، وقد لا يكون ما يسمونه عجزاً إلا عدم القدرة على فعل ما لم تبق حاجة إلى فعله ، كإصدار الأوامر إلى المرءوسين . وفى الحق أننا نشك كثيراً فى مقدرة نقدة الدمقراطية أنفسهم على النقد ، لأن المقاييس التى يقدرون بها الكفاية تقوم على فروض غير صحيحة . وأهم هذه الفروض الخاطئة هو إعجابهم اللاشعورى بالأشخاص « المتفوقين » الذين يحبون بطبيعة الحال أن يعدوا منهم . لقد لجأت الدمقراطية حتى الآن إلى استخدام الخبراء ، واصطفت الإخصائيين لتحسين الأحوال الصحية ، وإصلاح طرق التربية والنقل ونظام الضرائب والوظائف العامة ؛ وفى عملها هذا أكبر حجة تفحم نقدة الوسائل الدمقراطية كما سنبين ذلك فيما بعد ؛ وحسبنا هنا أن نقول إن حسن قيام الحكومات بهذه الأعمال هو المقياس الصحيح الذى تقاس به كفايتها ، وليس ذلك القياس هو احتفاظها بثقافة تقليدية قديمة .

لقد كانت معظم الانتقادات التى بحثناها هنا خاصة بتطبيق

بعض المبادئ على الخطط التى تسير عليها الحكومات . ولقد قصرنا همنا على الانتقادات الأساسية التى يلوح أنها تلقى ظلا من الشك على الغرض الذى قامت من أجله النظم الدمقراطية ؛ لكن خير ما يرد به على مثل هذه الانتقادات بوجه عام هو وصف النتائج الواقعية التى أدى إليها قيام الدمقراطية فى القرن الماضى .

٣

إذا كان صحيحاً أن قيمة الشيء لا تعرف إلا بعد تجربته ، فإن قيمة نظام الحكم الدمقراطى لا تقاس بسهولة تنفيذه ، بل بالأثر الذى يحدثه فى الحياة العادية لعامة الناس . ولا شك فى أن ما تم على يديه حتى الآن لا يدعو إلى الاغتباط ؛ وحتى إذا كانت النظم الدمقراطية قد أفادت العالم فى خلال القرن الماضى ، فقد تكون عديمة النفع فى وقتنا الحاضر . لكننا يحسن بنا قبل أن ندرس مشاكلنا الحاضرة أن نتعرف كيف حلت مشاكل أخرى كانت قائمة من قبل . نعم إن فى العالم كثيراً من المساوئ تنتظر العلاج ، ولكن وجودها يجب ألا يحجب عن بصائرنا قيمة الوسائل التى تخلص بها العالم من الشرور والمساوئ السابقة ؛ وما أكثر الرجال والنساء والأطفال الذين يعانون فى أيامنا

الحاضرة آلام الفاقة والضعف ؛ وكلنا ينوء بالعبء الباهظ الذى ألقاه على كواهلنا استعدادنا لاتقاء خطر الحرب المقبلة ؛ لكننا لا نقاسى الآن ما كان يقاسيه أسلافنا من عجز المحصولات الزراعية فى بقعة من بقاع الأرض ، أو من انتشار الطاعون والهيضة والتيفوس فى المدن ، أو من الجهل الفاضح والإدمان الوحشى للمسكرات اللذين كانا يسودان البيئات الصناعية فى الأزمنة الماضية . لقد نجا العالم الآن من هذه الشرور ؛ ويرجع معظم الفضل فى نجاته منها إلى نظام الحكم الدمقراطى الذى تقدم فى ظلاله العلم وانتشرت المعارف بين عامة الناس رجالهم ونسائهم ، فكانت لهم من ذلك القوة التى تغلبوا بها على هذه الشرور والآثام .

لا ننكر أن تنظيم الحكم على المبادئ الدمقراطية لم يكن وحده سبب هذا التقدم ؛ لكن لولا هذا التنظيم لما استطاع الناس أن ينتفعوا بالعلم وأن تنتشر بينهم المعارف إلى الحد الذى نراه الآن ؛ وليس أدل على ذلك من أنه حتى بعد استخدام العلم فى حاجات الجمهور وانتشار التعليم الشعبى فى بعض الأقطار ، ظلت بلاد أخرى ترزح تحت مصائب المرض والقحط كما كانت ترزح تحتها فى العصور الوسطى . أما الأقطار التى استطاع

الشعب فيها أن يشعر أولى الأمر بسلطانه ، ويؤثر فى أعمالهم بنفوذه ، فهى البلاد التى نجت كثرة الناس فيها مما كانت تعانيه فى العصور الوسطى . فبريطانيا العظمى وفرنسا والدول الصغرى فى غرب أوربا و بعض البلديات الألمانية والولايات المتحدة الأمريكية والأملاك البريطانية المستقلة هى البلاد التى نجحت فى القضاء على الأوبئة والمجاعات أكثر من غيرها ، أى أن النجاح كان حليف الحكم الدمقراطى .

على أن نجاح الحكومات الدمقراطية فى القضاء على الأوبئة فى القرن التاسع عشر حديث قديم قد بليت جدته ؛ وليس فى الناس من يهتم بالأخطار التى نجا منها ، بل إنه إذا ما اطمأن لسلامته صب اللعنات على من عمل لإنقاذه ، ولاح له مظهر منقذه مبتذلا لا جدة فيه . ولذلك لا يرى أحد فى الغارات التى تشن على الوباء والجهل « مجدا وفخارا » . ألسنا نخرج سراعا إلى ميادين القتال نحفر الخنادق إذا نفخ فى النفير ودقت الطبول ولا نسير على أصواتها إلى حفر المصارف ؟ وهل وجدت إنسانا يقول إن فى تصريف أقذار المدن ، وفى مد أنابيب الماء إليها روعة وجمالا ؟ ولكن انظر إلى آثار هذه الأعمال تجد أن آثارها هى نفوسنا الكريمة ؛ فلولا ما أمدتنا به الدمقراطية من وسائل

لتحسين الصحة العامة لكان كثيرون ممن جاوزوا الخمسين منا في عداد الأموات ، ولأنهكت العلل من بقى منا على قيد الحياة . نعم قد يكون في ذلك ضرر يلحق بالجيل الناشئ من الشبان الذين ينتظرون الآن أعمالنا وأموالنا لينعموا بهما ؛ ولكن يلوح بوجه عام أن من الخير أن يكون المجتمع أقل تعرضا للموت والمرض مما كان عليه آباؤنا فى العصور الوسطى ، ولا ريب فى أن رقيق الحال فى البلاد ذات الحكومات الدمقراطية أقل تعرضا للعلل والموت مما كانوا عليه فى الأزمان الماضية ؛ فلست ترى الآن بيننا طوائف المتسولين من المرضى والمقعدين الذين كانوا يقفون على أبواب الكنائس فى العصور الوسطى ؛ وقد وصلنا إلى ما نحن فيه الآن بتحسين وسائل التغذية واستخدام العلم فى علاج الأمراض ، والفضل فى كليهما عائد إلى فن الحكم . نعم إن مظاهر العظمة والفخامة فى بعض العواصم كانت من أعمال الحكومات التى يسيطر عليها الملوك أو الطبقات الحاكمة كما كانت الحال فى ألمانيا والنمسا قبل عام ١٩١٤ ، ولكن حتى فى هذه الدول نفسها كانت نشأة الحكم الدمقراطى فى البلديات هى السبب فى تحسين وسائل الصحة العامة .

وسنبحث فيما بعد فى النظم والمنشآت التى أوصلتنا إلى

هذه الغاية ، وحسبنا أن نلاحظ هنا أثر هـذا النظام الجديد ، لأن بعض الناس قد يرى أن تحسن الصحة أمر قليل الخطر ، مع أنه قد خلق صنفا جديدا من الرجال والنساء تكون منه مجتمع من نوع جديد ، أعضاؤه أكثر تشابها فى قوامهم الجسمية والعقلية ؛ وقد حدث معظم هذا التغير بفضل الحكومات « المحلية » التى نظمت الصلات اليومية بين الأهلين المتجاورين . ولا تزال التقاليد ترى فى ذلك العمل أمرا عاديا خاليا من الروعة ، لكن الحقيقة أن تجمع الناس فى المصانع والمدن منـذ قرن من الزمان على أثر انتشار النظام الصناعى الجديد وسهولة التبادل التجارى زاد خطر المرض وضعف الصحة . وكانت المدن وقتئذ تحت سيطرة عدد قليل من ذوى الثراء ، ولم يكن أحد يعرف أن المرض يمكن اتقاؤه بتنظيم وسائل الخدمة العامة ، حتى بدت مساوئ الحالة الجديدة ظاهرة للعيان ، فأثارت من الاهتمام والانتقاد ما أدى إلى اختراع نظم جديدة للعناية بالصحة العامة ووسائل جديدة للوقاية من الأمراض ؛ وكانت النتيجة التى لم تقصد لذاتها أن زاد متوسط عمر الشخص من حوالى ٣٤ سنة إلى ٥٩ فى أقل من نصف قرن ، كما زادت أيضا مقدرة الناس على أن يروا ويسمعوا ويحسوا زيادة كبيرة .

يضاف إلى هـذا أن التعليم قد نظم وتحسنت بعض وسائله في كنف الدمقراطية ؛ وذلك أنه بعد أن اتسعت دائرة حق الانتخاب فى أوائل القرن التاسع عشر أنشأ ولاة الأمور فى البلاد الدمقراطية مدارس لتعليم السواد الأعظم من السكان ، ثم زادت رغبة عامة الناس فى التعلم كما تدل على ذلك الجهود التى بذلوها فى سبيله دون معاونة الحكومات فى أوائل القرن التاسع عشر . ورأى المسيطرون على القوة الاقتصادية أن الأوفق لهم أن يستخدموا فى الأعمال الصناعية على الأخص عمالا نالوا حظا أوفر من التعليم ؛ ولذلك نقصت نسبة الأمية فى البلاد الدمقراطية ، وأصبحت عادات النـاس وطباعهم أرقى وأكثر حضارة مهما كانت أسباب هذا الرقى ، وأصلحت وسائل التعليم بتأثير العلماء الخبيرين ، و بفضل السلطات العامة والمناقشات العامة ، حتى أصبحنا الآن و إذا بنا نرى لأول مرة فى التاريخ آباء الجيل الحاضر فى البلاد ذات الحكومات الدمقراطية دون غيرها ممن تعلموا فى المدارس . نعم إن طرق التعليم المدرسى كانت طرقاً معيبة ، و إن نظام التعليم الحاضر لا يفى بالغرض المقصود ، ولـكن من السخف أن نقابل الحال الاجتماعية التى أدى إليها انتشار التعليم العام بالحال التى كانت سائدة قبل قيام الحكم الدمقراطى .

وآخر ما نذكره هنا أن أحوال العمل والعمال فى عهد الدمقراطية قد تحسنت عما كانت عليه فى العهود السابقة ، وأن الفضل فى ذلك راجع بعضه إلى التشريع و بعضه إلى التنظيم الاختيارى الذى قام بها الأجَراء من تلقاء أنفسهم مستعينين بالحقوق التى خولها لهم القانون . وهنا يجدر بنا أن نفرق بين وسائل الإنتاج الضرورية فى العالم الحاضر و بين « الرأسمالية » أى سيطرة أصحاب رءوس الأموال ووكلائهم على هذه الوسائل . لا ننكر أن فى التنظيم الصناعى مخاطر عدة سببها احتشاد جيوش العمال فى المصانع وفى غيرها من الأماكن ، لكن نظام الإنتاج الجديد كان نعمة و بركة ظاهرة عمت جميع الناس . فمن منافعه رخص الطعام والخدمات ، وضمان العَرض ، وزيادة أنواع السلع النافعة . حسبنا هذا القول فى فضل التنظيم الصناعى ؛ أما الرأسمالية فقد كان من آثارها أن مزايا هذا النظام الجديد لم توزع بين الناس توزيعاً عادلا يتساوى فيه الجميع ، بل إن هذا النظام قد وضع مزايا استثنائية فى يد فئة قليلة من الناس استطاعت أن تنتفع بكل فرصة سنحت لها للحصول على الثروة والاستئثار بها لنفسها . وساد الاعتقاد بأن الخير سيعم الناس جميعاً بفضل الأعمال التى مكنت أفراداً قلائل من الاستحواذ على الثروة

الطائلة ، ولكن الرأسمالية لم تجعل لهذا النظام الجديد من أثر إلا فتح أبواب لأنواع جديدة من النشاط ، للتجارة بدل الزراعة ، فأوجدت بذلك أصنافاً جديدة من الناس ، وبقى المجتمع بوجه عام كما كان من قبل لا تجد كثرته إلا الكفاف من العيش . ولكن مساوئ نظام المصانع ، وبخاصة ما كان يقاسيه منها النساء والأطفال ، قد أثارت عاطفة إنسانية كانت هى التى أعانت الدمقراطيين الأولين ، وشجعت بوادر الثورة بين العمال . فأدى كل ذلك إلى سن القوانين للإشراف على جهود الفئة القليلة « المغامرة » ، ولتقرير حق العمال اليدويين فى تنظيم نقابات العمال وغيرها من الجمعيات التى تعمل لمساعدة أعضائها وحمايتهم . ولم تستطع أية قوة ، حتى قوة أصحاب رءوس الأموال فى الصناعة الجديدة ، أن تحول دون ازدياد حرية العمال اليدويين والأُجَراء .

لكن عددا قليلا من نقدة الدمقراطية يحاجون بأن التحسن الذى طرأ على حياة عامة الناس لم يكن إلا طلاء من الذهب موهت به الأغلال التى فى أعناقهم ؛ وهؤلاء النقاد يعارضون فى الإصلاح الاجتماعى لأنه يجعل كثرة الناس أقل ميلا إلى الانتقاض والثورة . لا نعرف قط حجة أوهى من هذه الحجة ، ولكننا مع ذلك نسمح لأنفسنا بأن نناقش معناها .

هذه الحجة تفترض أنه كلما زادت الحال سوءا كان ذلك أدعى إلى قلبها من أساسها ؛ وذلك خطأ فى فهم نفسية الناس لأن الجياع والمرضى لا يصبحون أكثر نشاطا وأعظم ذكاء ، بل بالعكس يضعف نشاطهم ويضمحل ذكاؤهم . أما الغذاء الصالح ، فيجعل الناس أكثر استعداداً للعمل لتحقيق رغباتهم ؛ وحتى إذا كان لا بد من الالتجاء إلى العنف لا إلى وسائل النصح والإقناع ، فإن الصحة أقوى دعامة للثورة من المرض . ألا ترى أن الأمراض التى كانت تفتك بأجسام الطبقات الفقيرة فى العصور الوسطى ، والجهل الذى كان مخيما على عقولهم ، قد استعبداهم أكثر مما استعبدتهم القوانين ؟ لكن عندنا لمن يعيبون آثار الإصلاح الاجتماعى ردا أقل من الرد السابق مجاملة ؛ إننا ليخيل إلينا أن رغبتهم فى السلطة أقوى من حبهم لسعادة عامة الشعب . لا ننكر أن الحرص على إصلاح صغائر الأمور ، والرغبة فى القضاء على « النظام » القائم من أساسه ، قد يكونان فى بعض الأحوال مما يحمد الإنسان عليه ؛ ولكنهما قد يكونان فى بعض الأحوال الأخرى من الأدلة على شهوة الحكم المتمكنة من نفوس من لا يصلحون لإقناع غيرهم بآرائهم . إن أولئك الذين يحبون أن يصلوا إلى كراسى الحكم بأى ثمن قد لا يشعرون فى أنفسهم

بتلك الرغبة ، ولذلك لا تعد رغبتهم فيه إثما يؤخذون به ؛ وقد تظهر تلك الرغبة بأشكال وطرق متعددة ؛ لكن الذين يتناولون السياسة العامة بالبحث فى كنف الحكم الدمقراطى يحاذرون دائما من الخطر الذى قد تؤدى إليه مطامعهم ، فهم يخشون دائما أن يلهيهم عن تحسين حال طبقات الشعب المعيشية تفكيرهم فى ابتكار مشروع جديد أو إصلاح أداة فى دولاب الإدارة .. نحن نقر أن التقاليد الدمقراطية قد أساء إليها اندفاع دعاتها وتسرعهم ، ولكننا نقرر أيضا أنها كانت على الدوام عونا على تحسين حال الناس المعيشية رجالهم ونسائهم وأطفالهم من نواح معينة ، وأن هذا التحسن قد جعل المجتمع كله فى البلاد الدمقراطية أكثر اقتدارا وذكاء ؛ ولذلك يخطىء من يقول إن ما أفاده الناس من الدمقراطية فى شؤون الصحة والتعليم والتنظيم الصناعى يحول بينهم و بين الرقى ، إذ الحقيقة أنه يتيح لهم الفرص ليبدلوا نظام المجتمع من أساسه .

الفصل الرابع

النظم الدمقراطيـــــة

إن ما تم على يد الدمقراطية حتى الآن ، وما يمكن أن يتم على يديها فى المستقبل ، يرجع بعضه إلى النظم التى استخدمت حتى الآن والتى يمكن أن تستخدم فيما بعد . ذلك بأن الدمقراطية ، من حيث هى مثل أعلى للحكم ، قد أوجدت نظما جديدة تعد نموذجاً لما يجب أن تكون عليه الدمقراطية من الوجهة العملية ؛ وقد استرعت هذه النظم من اهتمام الناس أكثر مما استرعته الأغراض التى وجدت هى من أجلها ؛ ويرجع معظم السبب فى ذلك إلى أن السياسة العملية وفن الحكم يهتمان بكيفية تحقيق حاجيات الناس أكثر مما يهتمان بهذه الحاجيات نفسها . ولما كان الناس يعتقدون بحق أن المثل الأعلى يكون أكثر جاذبية إذا ثبت أن فى الإمكان تحقيقه ، فإن الغرض الذى كانت ترمى إليه الجهود المبذولة لإيجاد مجتمع متساوى الأفراد ، تقوم حقوق الشخص فيــه على رضاء غيره من الأشخاص لا على قوته هو ، لم يكن ليحتاج إلى بحث مستمر ، لأنه كان مفروضاً أن هــذا

الغرض قد اتفق عليه بوجه عام فى الوقت الذى كانت النظم الموصلة إليه ترقى وتمو . أما الآن فقد أصبحنا لا نسلم من الاعتراض إذا افترضنا أن المجتمع المتساوى الأفراد الذى لا تسيطر عليه القوة هو المجتمع الذى يفضله كافة الناس . لكننا إذا لم نسلم بأن قيام مثل هذا المجتمع أمر مرغوب فيه ، فإننا لا نستطيع أن نفهم حقيقة الوسائل التى تسير عليها النظم الدمقراطية ؛ وعلى هذا فإننا سنصف هذه النظم وندرسها هنا على افتراض أن المساواة والرضا هما الغرض المقصود من نظام الحكم .

إن النظم المرتبطة بالدمقراطية منذ نشأتها هى اختيار النواب بالاقتراع ، ومناقشة السياسة العامة مناقشة علنية على لسان الفئات المتنازعة المنظمة على هيئة أحزاب سياسية ، ووجود وزراء مسئولين أمام مجلس نيابى أو رئيس منتخب يشرفون على الشئون الإدارية . ولنظام الحكم أيا كان نوعه وظيفتان إحداهما المحافظة على القانون القائم بالفعل والثانية هى تغيير هذا القانون . ويحتفظ كل نظام للحكم بالقانون القائم ويعمل على تغييره بطريقتين : طريقة الإقناع ، وطريقة القوة ؛ ولكن النسبة بين ما يستخدم من القوة ، وما يستخدم من الإقناع تختلف باختلاف النظم ؛ فالنظام الدمقراطى يعمل على منع القوة بتاتاً إلا ما يلزم

منها لتقييد الأنواع المنحطة عن المرتبـة البشرية [١] . لـكن كل نظام حتى النظام الدمقراطى نفسه قد ورث شيئاً من أساليب الحـكومات السابقة ، وما من حكومة مهما كانت نزعتها الدمقراطية تستطيع أن تتجنب كل أنواع القوة .

لـكن النظم الموضوعة للمحافظة على القانون فى كنف الحـكم الدمقراطى أكثر مرونة ، وأكثر قبولا للنقد ، وأكثر اعتماداً على الحاجة والإقناع من النظم التى تستعين بها أنواع الحـكم الأخرى . على أن أهم ما يمتاز به الحـكم الدمقراطى عن غيره من أنواع الحـكم المعارضة له هو النظم التى يستخدمها لتغيير القانون ؛ ذلك أن الحـكومات القديمة لم تكن تحسب لهذا التغيير حساباً ، لأنها لم تكن تحس بأن القوانين تتطور مع الزمن ، بل كانت تعد القوانين القديمة أشياء مخلدة . أما الآن فقد تبين لنا أن تطور وسائل الحـكم أمر لا مندوحة عنه ، تحتمه التغيرات الطبيعية التى لا بد من حدوثها فى المناخ وخصب التربة وعدد السكان والعلاقة بين الأجيال المختلفة . وهذه التغيرات أدت إلى معرفة ما يسميه أتباع بنتـام Bentham [٢] « مبـدأ التشريع

(١) يقصد المجرمين والمعتوهين . (المعرب)

(٢) جرمى بنتام Jeremy Bentham (١٧٤٨ — ١٨٣٢) فيلسوف وكاتب عظيم فى فقه القانون والأخلاق ، وأعظم نقاد الشرائع والحـكم فى =

المستمر » ، ذلك أن كل مجتمع فى حاجة إلى أن يكيف نفسه حسب مايطرأ عليه من ظروف جديدة ناشئة من القوى التى تعمل على تقدمه ، ومما يطرأ عليه من شرور عارضة . ويرى بعض الناس أن تكون الثورة هى الوسيلة التى تتبع لإحداث هذا التطور ، والثورة معناها التغيير العنيف المفاجئ البعيد الأثر . لكن يلوح أن التاريخ يدل على أن كل ثورة إنما تحدث مفاجأة من غير قصد ، ولهذا لا يمكن أن يرسم لها الطريق وتمهد لها الأسباب . وسواء أكان ذلك أم لم يكن فإن الوسيلة العملية لهذا التغيير فى الحكم الدمقراطى هى استخدام النظم المؤدية إلى تغيير القانون تغييراً تدريجيا عن طريق مناقشة السياسة العامة جهراً ، والاقتراع عليها ونقدها نقداً مستمرا . والنظم التى تستخدم لإحداث هذا النوع من التغيير هى البرلمانات وما شاكلها من الهيئات النيابية ؛ واستخدام هذه الهيئات من أخص خصائص الحكم الدمقراطى العملى . ولذلك يجدر بنا أن نبحث الآن فى كيفية قيام هذه

= أيامه . كتب فى العقاب والغرض منه ، وله آراء جديدة مبتكرة فى التشريع المدنى والجنائى . وكان فى السياسة من أكبر الداعين إلى منح حق الانتخاب للرجال والنساء ، وإلى طريقة الاقتراع السرى ومكافأة النواب . وقد انتشرت آراؤه فى بلاد القارة الأوربية واعتنقها كثيرون ، وقال عنه مل Mill إنه وجد فلسفة القانون فوضى وعماء فتركها علماً صحيحاً .

(المعرب)

النظم بواجبها ، لنعرف إلى أى حد تستطيع أن تحقق الغاية التى تعمل لها . ويحسن بنا أن نقرر هنا أن هذه النظم ليست خالدة أو كاملة ، وإنما هى تجارب يستعان بها على توجيه العادات والطبائع البشرية المعتادة الوجهة الصالحة .

إن الاقتراع هو أظهر مظاهر الدمقراطية فى أى مجتمع من المجتمعات . ولقد كان حق الانتخاب هو أهم المشاكل السياسية التى قامت فى أوائل القرن التاسع عشر ؛ ولم يكد ينتهى هذا القرن حتى نالت النساء فى كثير من البلاد حق الانتخاب على الأساس الذى أدى إلى توسيع دائرة حق الانتخاب قبل ذلك الحين . ولا تزال النساء فى بعض البلاد التى تقول إنها بلاد دمقراطية كفرنسا مثلا محرومات من هذا الحق ، لكن الناس بوجه عام يرون أن الدمقراطية الصحيحة هى التى تمنح حق الانتخاب لمن بلغ سن الرشد من الرجال والنساء على السواء . فكل مواطن فى هذه البلاد يفترض فيه أنه يفكر فى الشؤون العامة ، وأن يصدر أحكاماً عن طريق الاقتراع على مشاكل معينة فى السياسة العامة ، وهذا فى اعتقاد الناس هو الذى يميز المواطن ذا الحقوق السياسية عن التابع الخاضع لحكم غيره . ولا جدال فى أن الاقتراع فى حد ذاته أقل أهمية من البحث

الذى يسبقه كما أوضح ذلك تكفيل Tocqueville[1] ، وذلك لأن هذا البحث يحدد الخطة السياسية ويوضح الظروف القائمة والقوى التى يمكن الاستعانة بها لعلاج مثل هذه الظروف ، كما أن من شأنه أن يجعل كل المواطنين أكثر رغبة فى أن يعيشوا مع من يخالفونهم فى الرأى فى محبة وسلام . وينتج من هذا أن الصوت الذى يعطى فى ظل الدكتاتورية من غير أن يسبقه بحث أولى فى الآراء المتعارضة ، ومن غير انتقاد حر لولاة الأمور ، لا يماثل الصوت الذى يعطى فى ظل الدمقراطية ؛ أى أن الأصوات التى تعطى تحت حكم الدكتاتوريات ليست أصواتاً دمقراطية بأى حال من الأحوال ، وإنما هى هتاف وتحيات لكل ما تقترحه الحكومة ، ولا تدل مطلقاً على أن أصحابها يفهمون تلك المقترحات . فالصوت الذى يعطى فى ظل الدمقراطية إذن هو صوت يعبر عن رأى سبقته مناقشة حرة ، سواء أكان هذا الرأى صائباً أم خاطئاً ، سديداً أم أخرق ؛ والمفروض أن البحث العام بين ذوى الآراء المتعارضة قد أكسب الصوت صفته الواجبة

(١) تكفيل (الكونت ده تكفيل ١٨٠٥ — ١٨٥٠) سياسى فرنسى من كبار أعضاء مجمع العلوم الأخلاقية والسياسية فى فرنسا ، ومن أعضاء مجلس النواب الفرنسى ، وأحد وزراء الخارجية الفرنسية ، ومن أشد معارضى لوى نابليون . ومن أشهر كتبه كتابه عن الدمقراطية الأمريكية . (المعرب)

وهى الموافقة بعد إعمال الفكر والروية . ولا شك فى أن الاقتراع ليس هو كل ما يجب على المواطنين ، وقد لا يكون أهم ما يجب عليهم ، ولكن من أهم واجبات المواطن المتمتع بالحكم الدمقراطي أن يناقش السياسة العامة ويبدى رأيه فيها .

والاقتراع يحدث فى انتخابات النواب وفى إصدار القرارات فى المجالس النيابية . فأما فى الحالة الأولى ، حالة اختيار النواب ، فقد طالب به الشعب أولاً فى أوائل القرن التاسع عشر ليستعين به على الاشتراك مع بعض الطبقات والجماعات الممتازة فى السلطة السياسية . وكان المفروض وقتئذ أن خير ما يحفظ « مصالح » الفرد هو أن يختار من يمثله فى المجلس النيابى ؛ وسبب ذلك أن ملوك إنجلترا فى العصور الوسطى كانوا يجمعون المال من رعاياهم بطريقة تطورت بالتدريج حتى أصبحت هى النظام البرلمانى الحديث كما أشرنا إلى ذلك فى الفصل الأول من هذا الكتاب . فكان الملك إذا طلب مالاً أبدى المطلوب منه رأيه فى هذا الطلب بوساطة النواب ، وبذلك أصبح اختيار هؤلاء النواب فى آخر الأمر موكولا إلى أعيان الجهة أو أغنيائها الذين استعانوا بالنظام النيابى على مراقبة السياسة العامة . فكان طبيعيا إذن أن يعتقد المصلحون فى أواخر القرن الثامن عشر أن إعطاء الصوت لنائب ما وسيلة من

وسائل الاشتراك فى السلطة . ثم جعل حق الانتخاب فى كثير من الأقطار بعد سنة ١٨٣٠ أو حوالى ذلك الوقت ميزة تمنح لبعض الطبقات الاجتماعية ذات الأملاك الثابتة ، وقصر أولا على الرجال دون النساء بعد أن كان هذا الحق قبل ذلك الوقت يُورث أو يُشترَى بالمال . وقد أكثروا وقتئذ من ذكر « الشعب » و « الشعب ذى السيادة » ؛ ولكن « الشعب » من الناحية السياسية لم يكن يشمل فى خلال الجزء الأكبر من القرن التاسع عشر ، حتى فى البلاد الدمقراطية ، إلا عدداً قليلاً من الذكور ذوى الأملاك ؛ وهؤلاء هم الذين كان يظن أن لهم « مصالح حقة فى البلد » ؛ أما غير هؤلاء كالنساء أو العمال اليدويين مثلاً فكان المفروض أنه لم تكن لهم مثل هذه المصالح ، مع أنه كان يُطلب إلى العمال اليدويين أن ينضموا إلى صفوف الجيش . ألا ما أعجب هذه الأوهام السياسية وأكثر سخافاتها !

على أن حق الانتخاب الضيق الذى نالته الشعوب فى أوائل القرن التاسع عشر كان يطلق عليه اسم «الدمقراطية» تمييزاً له عن المَلَكية المطلقة أو الأجاركية . ولم تكن هذه التسمية جديدة ؛ فقد ذكرنا من قبل أن المدن المستقلة فى أيام الحضارة اليونانية الرومانية كانت تسمى «دمقراطيات» ، مع أن السلطة

فيها كانت محصورة فى يد عدد من الذكور ملاك البيوت الذين كانوا يسيطرون على النساء والرقيق . لكن تبين بعد ذلك أن الحال الاجتماعية فى القرن التاسع عشر لا يمكن معها مقاومة ما كان يطلبه النساء والعمال اليدويون من نصيب فى السلطة السياسية ، فنشأت من ذلك فى بعض البلاد الدمقراطيةُ بشكلها الحاضر ، الذى يتمتع فيه الراشدون من الرجال والراشدات من النساء بحق الانتخاب . وقد بقيت النساء حتى الآن محرومات من هذا الحق فى بعض البلاد ، وهى على العموم البلاد ذات التقاليد الاجتماعية الاستبدادية كاليابان ، أو التى للمذهب الكاثوليكى فيها سلطان كبير .

والطريقة المتبعة فى النظام الدمقراطى لاختيار أعضاء المجالس النيابية هى طريقة الاقتراع السرى ، وبهذه الطريقة لا يستطاع إرهاب الناخبين . ويتبين الإنسان من طريقة فرز الأصوات فى البلاد الدمقراطية الفرق الجوهرى بين نظام الحكم بوجه عام والحكومة القائمة بالأمر وقت الانتخاب . ذلك أنه إذا كان للحكومة القائمة بالأمر فعلاً ، أى الأشخاص الذين بيدهم زمام السلطة والذين يحكم الناخب على أعمالهم ، إشراف على فرز الأصوات ، فإن الناخبين لا يثقون بالنتائج التى تعلن ؛

ولهذا كان لا بد من وجود هيئة حكومية تسير دولاب الإدارة مستقلة عن سياسة الحزب الحاكم وقت الانتخاب . ومن هذا نشأت الحاجة إلى وجود هيئة الموظفين المدنيين التى لا يتعرض أعضاؤها للعزل تبعاً لإرادة الحكومة القائمة بالأمر وحدها ؛ وبذلك يتحقق الغرض المقصود من الانتخاب وهو تمكين المواطنين من أن يعبروا عن رغبتهم أو « إرادتهم » أو « رأيهم » تعبيراً صادقاً لا يخضعون فيه لضغط أو قوة .

ويظن بعض الناس أحياناً أن التعبير عن الرأى العام بانتخاب ممثليه يحتاج إلى طريقة من طرق التمثيل النسبى . يقول هذا البعض إنه إذا أريد أن يكون المجلس النيابى الذى يشرع للأمة ويشرف على سياستها صورة صادقة لرأى المجتمع كله ، فلا بد أن تمثل فى هذا المجلس كل هيئة ذات شأن من الناخبين . وأصحاب هذه النظرية يعدون المجلس النيابى صورة مصغرة للمجتمع تمثل جميع آرائه على اختلاف أنواعها ، ويرون أن تكون نسبة أصوات الجماعات المختلفة فى المجلس كنسبة أصوات أفراد المجتمع الممثل فيه ، سواء كان هذا المجتمع هو الأمة كلها أو جزءاً من أجزائها . تلك هى النظريه ، ولكن النظم السياسية المبتكرة القائمة على النظريات المعنوية المجردة شديدة الخطر ، لأن كل

النظريات المعنوية إنما تقوم على الفروض ، ولأن صاحب النظرية لا يستطيع أن يستحضر فى ذهنه وقت وضعها جميع الفروض المحتملة . وقد تكون فكرة اعتبار الناخبين وحدات متفرقة ، ثم إضافة الناخبين الذين من رأى واحد فى جهة من الجهات إلى الذين يلوح أنهم من رأيهم فى جهة أخرى ، قد تكون هذه الفكرة فكرة خاطئة . ألسنا نعرف مثلا أن « أحرار » إنجلترا ليسوا « كأحرار » رومانيا سواء بسواء ؟ وحتى فى الدولة الواحدة نرى أحيانا أن الجدل المحلى والشخصى هو الذى يحدد صفات الأحزاب فى الدائرة الانتخابية ، وليست تحددها المبادئ السياسية . وفوق هذا هل يحسن أن يكون فى المجلس النيابى من الآراء المختلفة بقدر ما فى المجتمع كله من آراء ؟ إن دعاة التمثيل النسبى المتطرف أنفسهم لا يطلبون أن تمثل فى المجلس كل طائفة ، لأن فى كل نظام طوائف لا « يقام لها وزن » . ولذلك تصبح المشكلة العملية التى تمخض عنها هذه النظرية هى أى الطوائف يجدر أن تمثل فى المجلس النيابى ؟ وجواب هذا السؤال يقف من الناحية العملية على ما يفترض أن يؤديه المجلس من الأعمال . لقد قلنا من قبل إن المبدأ الدمقراطى يسمح ببحث جميع الآراء المختلفة بحثا حرا ، ولكنه لا يشترط أن يكون هذا

البحث فى داخل المجلس النيابى ، لأن المجلس النيابى أو مجلس الأمة أو البرلمان هو الذى تصدر فيه القرارات عن السياسة العامة ، وكل مايجعل القرار الذى يصدر فيه أقل صراحة أو وضوحاً قد يؤثر تأثيراً سيئاً فى فن الحكم . ولسنا نقول هذا لنبرر به استبداد الأغلبية ، بل نقصد أنه إذا كان أساس المهارة فى الحكم هو التوفيق بين أكبر عدد مستطاع ، فإن الحكم يتطلب أيضاً من المسئولين عنه عملا باتا جازماً ، وإن أغضب بعض الطوائف . ذلك بأن أى نظام من نظم الحكم مهما بلغ من دمقراطيته لا يمكن كل إنسان من أن يسير على هواه . قد يكون ضروريا أن يعاد النظر فى طريقة تقسيم الدوائر الانتخابية ، أو فى الطرق الخاصة التى تسير عليها الانتخابات فى البلاد المختلفة ؛ لكن الفكرة الأساسية التى يقول بها أنصار التمثيل النسبى وهى مضاعفة عدد الآراء المختلفة فى الجمعيات التشريعية لم يؤد السير عليها عمليا إلى إصلاح الحكم الدمقراطى . هذا إلى أن لدى الأقليات طرقاً أخرى كثيرة غير طريق التمثيل فى المجالس النيابية تستطيع بها أن تشعر الناس بنفوذها . ويجب أن يكون المقياس الذى تقاس به قيمة كل إصلاح يقترح هو ما يحدثه من الأثر فى سير الأعمال . وقد يكون من الخطر أن نقول مع لورد

بيكنزفيلد Lord Beaconsfield [1] إن « إنجلترا لا يحكمها المنطق و إنما يحكمها البرلمان » ، لكن ثمة منطقاً للشؤون العملية تعنو له الآراء المختلفة وقت الإقدام على عمل من الأعمال العامة .

٢

و يتطلب تنظيم الاقتراع و إشراف المجلس النيابى على الحكومة فى ظل الحكم الدمقراطى انضمام الأهالى باختيارهم إلى أحزاب سياسية مختلفة ، و إن كانت الأحزاب قد وجدت قبل أن توجد الدمقراطيــة ، و إن كانت قد ورثت حتى فى عهد الدمقراطية شيئاً من عادات الفرق والجماعات التى كانت قائمة فى عهد الحكم المطلق أو غيره من أشكال الحكم . وليست الدمقراطية هى سبب جميع العيوب التى نشاهدها فى النظام الحزبى ، بل إن منشأ بعضها هو طبيعة الزمرة أو الهيئة الصغيرة التى تتولى الترشيح وتشرف على الأتباع . هذا ولابد لكل حزب سياسى قائم فى النظام

---

(١) لورد بيكنزفيلد (بنيامين دزرئيلى إرل بيكنز فيلد) ١٨٠٤ — ١٨٨١ سياسى عظيم وكاتب قصصى يهودى الدين محافظ فى المذهب السياسى . من أعماله أنه عرض وهو وزير للمالية فى عام ١٨٦٧ مشروعا للإصلاح النيابى وتوسيع دائرة حق الانتخاب . وأصبح رئيسا للوزارة فى عام ١٨٦٨ وهو الذى اشترى أسهم الحكومة المصرية فى قناة السويس سنة ١٨٧٥ ، وهو الذى لقب ملكة إنجلترا إمبراطورة الهند سنة ١٨٧٦ .

(المعرب)

الدمقراطى من « مكتب » حزبى به موظفون ، ولابد له أيضاً من برنامج يسير عليه وشخصيات قوية تشرف عليه . وقد تكون كل هذه خطراً يتعرض له السعى لتحقيق المثل الدمقراطى الأعلى ، ولكن كل حزب ضعيف فى أية ناحية من هذه النواحى الثلاث الضرورية لا أمل له فى الاستيلاء على زمام السلطة . لذلك كان لكل حزب نواة صغيرة من أشخاص يعملون فى الشؤون العامة ، و إلى جانبهم أتباع من أشخاص عاديين مختلفين فى عددهم « يتبعونه » تبعية تختلف قوة وضعفاً ، كما يتبعون مذهباً دينيا أو نادياً من النوادى . و يمثل كل حزب فى الغالب آراء إحدى الطوائف التى لها مصلحة خاصة أو فائدة مالية تسعى لإدراكها . وقد تصعب التفرقة بين الخطط السياسية للأحزاب فى بعض البلاد كالولايات المتحدة الأمريكية ؛ وقد تكون الأحزاب فى البعض الآخر كفرنسا مثلا جمعيات من طوائف قليلة العدد من الساسة المحترفين لا توجد بين وجهات نظرها أو سياستها العامة إلا أدق الفروق وأخفاها ؛ لكن الأحزاب فى جميع البلاد ذات النظم الدمقراطية تساعد على إظهار الاختلافات فى الآراء والتجارب الخاصة بالسياسة العامة . و إذا نجح حزب أو نجحت طائفة من الأحزاب فى حمل أغلبية السكان

على اعتناق آرائها ، قبلت الأحزاب الأخرى أن يتولى الحزب الفائز أو الأحزاب الفائزة زمام الحكم . لقد ألف قراء هذا البحث من الإنجليز والأمريكيين هذا النظام إلى حد يجعلهم عاجزين عن إدراك ما فيه من جدة ، وكثرة مايحتاجه النجاح فى تنفيذه من عادات وخصال دقيقة . وليس ذلك النظام من النظم التى يمكن إقامتها بين عشية وضحاها ، لأنه يتطلب أن تتمكن عادة بحث السياسة العامة من نفوس من يختلفون فى نظرتهم إليها ، ويتطلب كذلك جوا من الاستقرار الاجتماعى يتعذر فيه استخدام العنف الشخصى إن لم نقل يستحيل ، ويتطلب فوق ذلك من الشعب بوجه عام أن يفهم كيف يستخدم العقل فى استنباط وسائل جديدة للقيام بما يحتاجه من الأعمال . ولا تصلح الديانات الاستبدادية التى تأبى تحكيم العقل ، ولا العادات التقليدية التى لاتقبل النقد ، لأن تكون أساساً يقوم عليه الجدل الدمقراطى بين الأفراد الذين ينتمون إلى أحزاب مختلفة . وكذلك قد تقوم الفوارق الشديدة بين الطبقات الاجتماعية حائلا بين أصحاب الآراء المتعارضة وبين المناقشة الودية ؛ لكن العادات والخصال الاجتماعية فى بعض البلاد الأخرى تيسر سبل المناقشة العلنية فى الآراء المتباينة ، وقد ساعدت الأحزاب السياسية فى

هذه البلاد على إصلاح الحال الاجتماعية .

لكن السياسة الحزبية على الرغم من هذا كله قد أصبح اسمها موضع السخط فى كل مكان ؛ وكثيراً ما يؤكد نقاد الدمقراطية أن هذه السياسة تضحى بالمصالح «القومية» أو مصالح المجتمع بوجه عام ؛ ولذلك نرى بعض الساسة حتى فى البلاد الدمقراطية يفخرون بأنهم «مستقلون» . وليس ثمة شك فى أن الإفراط فى الخير جائز ؛ وقد أدى الإخلاص للأمة نفسه إلى شر الأعمال ؛ بل إن الإخلاص لله قد اتخذ ذريعة للقسوة والاضطهاد ؛ فلا غرابة إذا خرج بعض التابعين لحزب من الأحزاب السياسية عن جادة العقل ، واتبعوا خطة أنانية خالية من التبصر . يضاف إلى هذا أن الأحزاب القائمة فى هذه الأيام قد نمت متأثرة بالاعتقاد الذى كان سائداً فى القرن التاسع عشر ، وهو أن الصالح العام يتكون من طائفة من الصوالح المتفرقة المشتركة بين المصالح المتنافسة ؛ وفى هذه الحال يميل كل حزب إلى أن يعمل لمصلحة واحدة أو عدد من المصالح المتفرقة ، أو طائفة من المصالح المتقاربة ، مفترضاً أن المصالح الأخرى يدافع عنها غيره من الأحزاب . وبذلك يصبح معنى «توازن المصالح» هو التنافس بين الخصوم ؛ ولهذا السبب استعيرت الاصطلاحات الحربية واستخدمت فى

الجدل السياسى ؛ ولهذا أيضاً يلجأ المرشحون إلى الناخب يمنونه بأنه سينال هو نفسه نفعاً من هذا الاقتراح أو ذاك . ويلوح أن بعض الساسة يعتقدون أن فوزهم فى الانتخاب يكون أقرب إلى الاحتمال كلما كثرت الأساليب التى يعدون بها مؤيديهم .

على أن هذا لا يستلزم أن يكون الحزب السياسى قطيعاً من الأنعام لا هم له إلا مصالحه ، بل الواقع أنه قد يسير على خطة يبغى بها الخير العام للمجتمع بأ كمله ؛ كما أن الناخب قد لا يؤيد مشروعاً من المشروعات لمنفعته الذاتية بل للمصلحة العامة التى يشترك فيها مع غيره من الأفراد . وللناس آراء كثيرة مختلفة صحيحة فى معنى الصالح العام ، ولذلك قد لا يكون اختلاف الآراء بين الأحزاب ناشئاً من اهتمامها بمصالحها المتعارضة ، بل ناشئاً من اختلاف وجهة نظر كل منها ، حتى ولو كانت كلها ترنو ببصرها إلى مطمح واحد ، أو تسعى كلها لغرض واحد .

لقد سبق القول إن الدمقراطية متصلة بالفردية من جهة ، وبتوازن المصالح المتضاربة من جهة أخرى . ولكن هذين المبدأين لا يعدان من أصولها الجوهرية ، إلا بقدر ما يعد اسمها الإغريقى من هذه الأصول . إنما المبدأ الجوهرى الذى تقوم عليه هو بحث

الآراء المختلفة أو المتعارضة ، واتخاذ هذا البحث وسيلة لتعرف طريق العمل الصحيح . وهذا البحث يساعد عليه قيام الأحزاب السياسية ، ولذلك كان كل ما يبذل من الجهود لإلغاء هذه الأحزاب فى حقيقة أمره جهودا تبذل لتركيز السلطة كلها فى يد واحد منها بعد القضاء على نقاده ومعارضيه . ولهذا أيضا كان وجود الأحزاب التى تعمل لخير المجتمع كله ، و إن اختلفت نظرة كل منها إلى هذا الخير ، أمرا جوهريا لا غنى عنه لمناقشة الشؤون العامة ، ولإشراف الشعب على الحكومة ، لأن هذه الأحزاب تعمل فى داخل المجلس النيابى وخارجه .

٣

لقد كانت المجالس النيابية فى أول أمرها وسيلة لمقاومة السلطة التنفيذية والحد من حقوقها ؛ وذلك لأن الحكومات كانت فيما مضى تعد فى الغالب خطراً على المحكومين ، ولأن أهم ما كان يعنى به الحكم فيما مضى هو أن يشرف على المجتمع عدد قليل من الرجال لمنفعتهم الخاصة ؛ ولا يزال معظم الرجال والنساء حتى الآن لا يرون فى الحكم إلا سلطة تفرضها عليهم وعلى جيرانهم فئة خفية يسمونها « الحكومة » . والحق أن الحكومة لم تكن إلا طائفة قليلة من الأشخاص استطاعوا بوسيلة

من الوسائل أن يسيطروا على المراكز الرئيسية التى تجعل لهم سلطانا على غيرهم من النـاس . لـكن « الحـكومة » فى معظم البـلاد الدمقراطية قد أصبحت بعد التجارب التى حدثت فى القرن التاسع عشر جزءاً من المجـالس التشريعية ؛ وأهم الحـكومات التى تسـتثنى من ذلك هى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية حيث تنفصل السلطة التنفيذية عن مجلس الأمة انفصالا تاما ، وحيث يعد هذا المجلس عينا مذكاة على « الحـكومة » وقوة محددة لسلطانها . لـكن الريبة القديمة فى الحـكومات لا تزال مع ذلك باقية فى جميع الدمقراطيات .

ويراقب المجلس النيابى فى الحـكومات الدمقراطية الوزراء ويسألهم وينتقدهم ؛ وقد جرت عادة مجلس النواب فى فرنسا أن يقف من كل حـكومة تقوم فيها موقف المتشـكك المرتاب ؛ ويلوح أن القاعدة التى كانت تفترضها النظرية القديمة المسماة بنظرية « فصل السلطات » [١] هى أن الحرية إنمـا تقوم على

---

(١) فصل السلطات : من النظريات التى سادت زمنا ما وكان لها أثر بعيد فى نظم الحـكم ، النظرية القائلة بأن هناك سلطات عامة ، وأنها ثلاث فقط : السلطة التشريعية والسلطة القضائية والسلطة التنفيذية ، وأن الحـكم لا يستقيم إلا إذا فصلت كل واحدة منها عن الأخرى . وهذه النظرية بشقيها لا يؤمن بها الـكثيرون فى الوقت الحاضر ، فليست هناك سلطات متعددة ، ولا يمكن =

تكليف شخص بعمل من الأعمال وتكليف غيره بمنعه من القيام بذلك العمل . ومن هنا نشأ شيء من التوتر في العلاقة بين المجالس النيابية والوزراء المسئولين . لكن من مستلزمات الدمقراطية أن تكون « الحكومة » مسئولة أمام نواب الشعب ، وأن يترك النواب « للحكومة » كامل السلطة التي تمكنها من أن تقوم بعملها . ويحاول النظام الدمقراطي أن يجمع نظام الحكم الواحد بين الانتقاد الحر لأولى الأمر والحكم النافذ على أعمالهم ، وبين العمل الحازم يتولاه ولاة الأمور .

وأهم وظيفة يقوم بها المجلس النيابي هي التشريع أي سن القوانين الجديدة . أما في غير الحكومات الدمقراطية فتتولى السلطة التنفيذية هذا العمل ، وتصدر القوانين دون مناقشة عامة . لكن من مزايا الدمقراطية أن القوانين التي تصدرها تتغير كلما حدث تغير واسع النطاق في حال الشعب ، وبذلك تقوم طريقة تغير الوزراء وتبدل الأغلبية في المجالس النيابية المنتخبة مقام الثورة في مقابلة التطورات الاجتماعية التي تطرأ على الأمة .

= فصل الهيئات السالفة الذكر ، بل إنها تتدخل بعضها في أعمال البعض ، ويراقب بعضها البعض . ومن أشهر القائلين بهذه النظرية الكاتب الفرنسي منتسكيو ويظهر أن منشأها لديه خطؤه في فهم الدستور الإنجليزي . (المعرب)

والقاعدة المتبعة أن القوانين التى تصدرها المجالس النيابية تعرض مشروعاتها أول الأمر على لجان من هذه المجالس ، أو على هيئة المجلس كلها ؛ وقد تعدل هذه المشروعات وقت مناقشتها . ولقد كان ما يسن من القوانين الجديدة فى عهد الحكومات القديمة قليلا فى عدده ، بسيطا فى نوعه ؛ ولذلك كان من حق كل عضو فى المجلس النيابى بمقتضى النظرية الدمقراطية القديمة أن يقترح أى قانون جديد . أما الآن فإن الذى يحدث بالفعل أن السلطة التنفيذية هى التى تقترح كل القوانين الجديدة الهامة ، إلا فى النظام الأمريكى . وقد حدث تبدل عظيم الخطر فى نوع القوانين منذ قيام الحكم الدمقراطى ، إذ أصبحت القوانين الجديدة تسن الآن عادة لتنظيم خدمات عمومية ، أو تقرير قواعد عامة يرغب الأهلون جميعهم فى السير على مقتضاها ؛ وبذلك قلت أهمية القانون بمعناه القديم أى التحريم وفرض العقوبات على المخالف ؛ ولم يعد أهم ما يتبادر إلى الأذهان عند ذكره هو السلطة العليا «والعقوبات» . على أن الحقوق الأساسية التى تحفظ كيان المجتمع لا تزال إلى الآن يؤيدها القانون الجنائى ، ويذب عنها العقاب الذى جعلته الدمقراطية الآن أكثر إنسانية مما كان .

ولننتقل بعد ذلك إلى الكلام على المجالس النيابية ، فنقول

إن أعضاء الهيئة النيابيـة القديمة فى إنجلترا أى مجلس العموم ، ومجلس الأمة السابق على العهد الدمقراطى فى الولايات المتحدة ، تختارهم الآن هيئة الناخبين المكونة من جميع السكان العقلاء الراشدين ؛ و بذلك أصبحت هاتان الهيئتان تعملان متأثرتين بعوامل جديدة . والحق أنهما قد أدخل على نظامهما تعديل جوهرى ، لا تدل عليه أساليب العمل القديمة التى يسيران عليها . لـكن جميع المجالس النيابية القائمة فى الوقت الحاضر لم ينشأ منها واحد بعد أن شمل حق الانتخاب جميع الراشـدين ، و بعد أن تعددت واجبات الحـكومات حتى شملت الصحة والتربية ؛ و يستثنى من ذلك مجالس الدول الجديدة التى خلقت بعد الحرب الكبرى مثل تشكوسلوفاكيا . ولذلك كان معظم مجالس النواب التشريعية القائمة فى البلاد الدمقراطية فى الوقت الحاضر هيئات قديمة ذات تقاليد عتيقة ، تقوم بين ناخبين جدد يختلفون عن الناخبين السابقين كل الاختلاف ، وتؤدى واجبات حكومية لا تقل عن الناخبين فى جدتها .

ولا تزال أنماط قديمة من المجالس غير النيابية قائمة حتى فى البلاد التى تسيطر عليها نظم دمقراطية ؛ وأهم المجالس الباقية من هذا النوع مجلس اللوردات البريطانى . و يكون تاريخ هذا

المجلس صفحة من سجل الرقى المتعدد الصفحات ؛ ولقد أدى أعمالا خطيرة فى الماضى ، وإن لم يكن قط جزءاً من نظام الحكم الدمقراطى . وكذلك شأن الملكية فى بريطانيا العظمى وفى بعض البلاد الأوربية الصغرى ، فهى بقيـة من بقايا العهد السابق للحكم الدمقراطى . لكن النظام الدمقراطى فى أنقى صوره فى فرنسا وأمريكا يفترض من غير شك وجود الحكم الجمهورى ، أى أن الوظيفة التى هى رمز وحدة الشعب كله فى النظام الدمقراطى وظيفة انتخابية . ولهذا النظام عيوب بطبيعة الحال ، ولكن أكبر ظننا أن هذه العيوب ليست هى التى أبقت على الملكية فى بعض البلاد ، بل الذى أبقى عليها هو حكم العادة . ولا يخفى أن انتخاب رئيس السلطة التنفيذية بوساطة الشعب أو عدم انتخابه لا يهم كثيراً من حيث المبدإ ، وإنما الذى يهم هو أن الشخص الذى يتولى هـذا المنصب يتولاه فعلا برضاء المجلس النيابى ويظل فيـه خاضعاً لإشرافه المستمر . فإذا كان للمجلس المنتخب السيطرة على رئيس السلطة التنفيذية ، فقد تكون الملكية الدستورية نافعة حتى مع وجود النظام الدمقراطى[١] ؛

---

(١) لقد كانت الملكية فى انجلترا أكبر أسباب الاستقرار والهدوء فيها ، وكان الملك هو أقوى رابطة تؤلف بين شعوب الإمبراطورية وتمنع أجزاءها من التفكك والانفصال . (المعرب)

وذلك لأن تكييف النظم القديمة كاستعمال اللغة القديمة يفيد من ناحية العواطف النفسانية التى لا يمكن إغفال شأنها فى السياسة العملية . والناس يفهمون هذا التكييف أكثر من فهمهم إقامة أنماط للحكم جديدة ، وإنشاء وظائف جديدة ، كما يكون استعمال لفظ قديم لتأدية معنى جديد أفضل فى بعض الأحيان من اختراع لفظ جديد لتأدية هذا المعنى . فالمشكلة العملية إذن هى طبيعة الهيئة التنفيذية فى الحكومة لا شكلها .

٤

والآن فلنبحث فى عمل السلطة التنفيذية فى الحكومات الدمقراطية . تنظر التقاليد البريطانية إلى « التاج » كأنه الرمز الأخير أو الأعلى للسلطة التنفيذية . وليس التاج هو الملك ، ولكن الملك بلا ريب هو العنصر الرئيسى من عناصر تلك السلطة التى تسمى التاج . وقد يطلق هذا اللفظ أحياناً على قوى الدولة كلها ؛ لكن هذه المسائل الدستورية لا تثار إلا فى أيام الأزمات ، لأن عمل الحكومة حسب التقاليد البريطانية يقوم به فى الأحوال العادية هيئة الموظفين المدنيين خدام الملك ، ولجنة مؤلفة من الزعماء السياسيين تسمى مجلس الوزراء . وتاريخ مجلس الوزراء وهيئة الموظفين المدنيين جدير بالدرس ، لأنه يعيننا على

فهم حقيقة فن الحكم بقدر ما يعيننا على ذلك تاريخ البرلمان نفسه . لقد كان البرلمان فيما مضى بمثابة الضابطة لدولاب الحكومة أو عجلة القيادة فيها ، ولا يزال ذلك هو عمله الرئيسى حتى الآن . ولم يكن فى يوم من الأيام هو الآلة الحقيقية التى تحرك دولاب الحكومة ، بل إن أهم جزء فى هذه « الآلة » هو الهيئة التنميذية والإدارات المختلفة . تلك هى الحقيقة فى الماضى والحاضر ، وإن كان المؤرخون لم يشرعوا فى دراسة العناصر التى تتألف منها الحكومة إلا فى الوقت الحاضر ؛ ولذلك ظللنا أجيالا عدة نعيش فى جو مشبع بالخوف من السلطة التنفيذية ، يكاد يشبه الخوف الذى كانت تبعثه هذه السلطة فى نفوس الناس فى العصور الوسطى ؛ وما زلنا نعدها سلطة ظالمة يجب فرض الرقابة عليها . والآن حتى بعد أن بدأ الناس يدركون أسرار الحكم يغضب بعض رجال القانون فى إنجلترا مما يسمونه « الأتقراطية الجديدة » أو « الاستبداد الجديد » ، حتى كان من موضوعات البحث العام فى السنين الأخيرة موضوع السلطة التى يمنحها البرلمان للهيئة التنفيذية ، والتى تخولها حق التشريع فى بعض المسائل الثانوية التى تتطلبها ظروف الوقت الحاضر . كذلك لا تتمتع السلطة

التنفيذية فى الولايات المتحدة بحب الأمة ؛ ولما كان نظام الحكم القائم فى تلك البلاد أكثر من الحكم البريطانى اعتمادا على قواعد وخطط موضوعة ، وأقل منه اعتمادا على النمو التدريجى غير المحسوس ، فإن الدستور قد نص صراحة على حقوق السلطة التنفيذية . لكن الذين وضعوا نظام الحكم فى أمريكا قد أخطأوا فى فهم النظام البريطانى ، وكان لهذا الخطأ أثره فى النظام الذى وضعوه ؛ وكان منشأ هذا الخطأ أنهم ظنوا أن لا بد من إيجاد التوازن بين حقوق السلطة التنفيذية وحقوق غيرها من السلطات . على أن التجارب اليومية من شأنها أن تغير بالتدريج نظام الحكم فى كل البلاد حتى فى البلاد ذات الدساتير المسطورة[١] ؛ ولذلك أصبح للهيئة التنفيذية فى الولايات المتحدة ما لمثلها فى بريطانيا العظمى من السلطة العليا ، بعد أن أنشأت نظام الموظفين الدائمين . ولسنا نقصد بالسلطة العليا أنها تسيطر على الاتجاه العام الذى يسير فيه الحكم ، بل نقصد أنها

---

(١) الدساتير نوعان : دساتير مسطورة ودساتير غير مسطورة . فالدستور المسطور هو الذى وضع فى وقت واحد ، على يد لجنة أو جمعية وطنية انتخبها الشعب لهذا الغرض ، ودونت مواده . ومعظم دساتير العالم كالدستور المصرى من هذا النوع . أما الدستور الغير المسطور فهو الذى نما نموا تدريجيا من العادات والتقاليد التى كانت تدعو إليها الحاجة ، ومن هذا النوع الدستور الإنجليزى (المعرب)

تسيطر على القوى التى تحرك الدولة فى أعمالها اليومية .

كذلك كانت نتيجة الجدل الذى ثار حديثاً فى فرنسا أن برز إلى الوجود نفس هذا النزاع بين الهيئة التنفيذية ومجلس النواب . نعم إن رئيس الجمهورية الفرنسية أقل سلطة من رئيس الجمهورية الأمريكية ، وإن مجلس الوزراء فى فرنسا لا يخضع لرئيس الجمهورية الفرنسية خضوع مجلس الوزراء الأمريكى لرئيس الجمهورية الأمريكية ، ولكننا نستطيع أن نقول بوجه عام إن الرغبة فى تركيز السلطة فى يد الهيئة التنفيذية آخذة فى الازدياد فى جميع البلاد الدمقراطية ؛ وقد ساعد على تقوية هذه الرغبة نمو هيئة الموظفين المدنيين . والحق أن تاريخ هذه الهيئة ليعد صفحة من أهم الصفحات فى تاريخ الدمقراطية . ولقد كان يتملك هذه الهيئة فى إنجلترا حتى فى العصور الوسطى شعور الغيرة على المصالح القومية ، مع أنها لم تكن من الوجهة الاسمية إلا خدما للملك شخصيا ، ومع أن المناصب الكبرى كان يكافأ بها عادة أتباع الشخص صاحب النفوذ السياسى ، أو الطائفة صاحبة ذلك النفوذ . فلما استهل العقد الثامن من القرن التاسع عشر أصبح امتحان المسابقة هو طريق التعيين فى الوظائف المدنية ، وأصبح للبرلمان إشراف عليها ؛ فبث ذلك فى نفوس الموظفين المدنيين

شعوراً راقياً بخدمة الصالح العام . ولما ألقيت على عاتق الدولة في البلاد الدمقراطية واجبات جديدة ، وزادت بذلك أهمية الأعمال السلمية إذا قوبلت بأعمال القوى المسلحة كما سنبين للقارئ فيما بعد ، أصبح الجزء الأكبر من الأعمال الحكومية يتكون الآن من الواجبات اليومية التى يقوم بها الموظفون فى الإدارات والوزارات المختلفة ، الذين لا يتأثرون بالمنازعات السياسية العادية ، والذين يعملون على الدوام للمصلحة العامة بإشراف السياسيين المختلفين الذين يتولون مقاليد الحكم كلما تغيرت الحكومة . وأصبحت مهارة هؤلاء الموظفين المدنيين هى الدعامة التى تستند إليها السلطة التنفيذية .

فإذا لم تكن النظريات المعنوية إذن هى الدليل على حقيقة الحكم الدمقراطى ، بل كانت التجارب الواقعية هى ذلك الدليل ، فإن هذا الحكم لا يمكن أن يتهم بالتردد ، وسلطته العليا لا يمكن أن تتهم بالضعف ؛ بل إن من الحق أن نقول إن للهيئة التنفيذية فى الحكومات الدمقراطية من بعض الوجوه سلطاناً أعظم وأقوى أثراً من سلطانها فى الحكومات الدكتاتورية . إن المظاهر تخدع الإنسان أحياناً . ترى الأوامر يصدرها الطغاة فتظنها أوامر عسكرية صادرة من قائد الجيش الأعلى ؛ ولكن الطغاة

حين يحرمون على الناس حق نقدهم إنما يعترفون بضعف سلطانهم ؛ ولذلك تراهم فى حاجة إلى سيل مستمر من « الدعاوة » الرسمية يؤيدون به سلطانهم و يفسرون به أوامرهم ؛ فى حين أن أغلبية الأهلين العظمى تطيع أوامر السلطة التنفيذية فى الحكومات الدمقراطية إطاعة قائمة على العقل فى الأحوال العادية ، لأن أوامرها لم تصدر إلا بعد بحث ونقد ، ولأنها يمكن أن يعقبها النقد على الدوام . وقد يلوح أن احترام السلطة العليا فى الجيش أكثر منه فى هيئة من الرجال الأحرار يعملون معاً لغرض مشترك ؛ مع أن الحقيقة على عكس ذلك تماماً . على أنه مهما يكن الفرق بين الدكتاتورية والدمقراطية فيما يختص بسلطان الهيئة التنفيذية ، فإن الذى لا ينكره أحد قط أن الحكومات الدمقراطية أيضا تصدر أوامرها وقراراتها فى كل يوم ، لأن الحكم سلسلة متصلة من الأعمال وليس عدة حوادث متقطعة تقع من آن إلى آن .

وثمة أمر آخر عظيم الخطر وهو أن من الأعمال التى تقوم بها الحكومة فى كل يوم تطبيق القانون على المشاكل التى هى مثار للخلاف ؛ وهذا العمل تقوم به السلطة القضائية أى المحاكم القانونية التى توجد فى كل نظام حكومى . ولكن تقدم فن

الحكم جعل هذه المحاكم تستقل شيئا فشيئا عن إرادة الحكام أصحاب السلطة الفعلية فى الحكومة القائمة فى وقت من الأوقات ، ولا تخضع لأهوائهم . وكان فى وجود المحاكم حتى فى عهد الحكومات الملكية شىء من الضمان يقى الناس شر استبداد الملوك وموظفيهم ؛ وذلك لأن الناس بوجه عام قد اصطلحوا على طائفة من الحقوق الأدبية يجمعها كلها أو جلها « القانون » ولا تتأثر برغبات ولاة الأمور وآرائهم . ولهذا فإن نوع الحكم الذى يسميه الألمان « الرشتستات » Rechtstaat أى « الدولة القائمة على الحق » يمكن أن يوجد حتى فى غير البلاد الدمقراطية . كذلك أدت النظرية المعروفة بنظرية « فصل السلطات » إلى جعل القضاة مستقلين عن الحكومة القائمة بالأمر ، حتى قبل أن توجد النظم التى تعبر عن المبادئ الدمقراطية بمعناها الذى نفهمه منها الآن فى أية حكومة من الحكومات ، ومنها الحكومة الإنجليزية نفسها . وبهذه المناسبة نقول إننا لا نستحسن عبارة «فصل السلطات» ونفضل عليها عبارة اشتراك سلطات الحكومة ، لأن التعبير الأخير هو الذى نستطيع أن نفهم به حق المحاكم فى تطبيق القانون وفى تفسيره تفسيراً يكون بمثابة وضعه فى صيغ جديدة . ولا تستطيع السلطة التنفيذية ولا الهيئة التشريعية فى

الحكومات الدمقراطية أن تتدخل فى أحكام المحاكم أو تعزل القضاة إلا بتطبيق قواعد موضوعة من قبل ؛ ومن حق المحاكم فى جميع النظم الدمقراطية أن تصدر أحكامها على أعمال السلطة التنفيذية ؛ بل إن فى وسع المحكمة العليا فى النظام الأمريكى أن تنفذ بعض أحكامها و إن خالفت القوانين التى يصدرها مجلس الأمة [١] . وسنبحث فى تفاصيل هذا النظام فيما بعد ؛ وحسبنا أن نقرر فى هذا الصدد ذلك المبدأ الجوهرى الهام وهو أن المحاكم فى البلاد الدمقراطية هى الدعامة التى تستند إليها « الحرية المدنية » وحكم القانون .

٥

ويمكن تقسيم الأعمال العادية التى تقوم بها الحكومات إلى عدة أنواع ، هى الشرطة « والدفاع » أولا ، والإشراف على الإنتاج وتوجيهه ثانياً ، والإصلاح الاجتماعى ثالثاً . تلك أعمال تقوم بها كل الحكومات الحاضرة ، و إن كانت الحكومات قد بقيت إلى منتصف القرن الماضى لا تعنى إلا فى النادر بنظام الإنتاج ، ولا تهتم بتنظيم شؤون التربية والصحة ؛ بل كانت واجبات الحكومة مقصورة على حفظ النظام « والدفاع » عما يسمونه الحقوق القومية ، لا تتعداها إلى غيرها ، حتى اتسعت

(١) وللمحاكم الأمريكية حق النظر فى دستورية القوانين (المعرب)

دائرة حق الانتخاب وألغيت بعض المزايا التى كانت تمتع بها الطبقة الحاكمة القديمة ؛ ومن حقنا أن نربط هذا التوسع فى واجبات الحكومة بالنظام الدمقراطى . نعم إن أسباباً أخرى كثيرة ، غير ازدياد عدد الناخبين وتقوية إشراف الرأى العام على أعمال الحكومة ، كانت مما أدى إلى اضطلاع الدولة بهذه المهام الجديدة ؛ ولكن أحداً لا ينكر أن قوة نفوذ الشعب كانت من الأسباب التى أدت إلى تغيير طبيعة الحكم ؛ ولذلك لم تستنكف الدكتاتوريات نفسها ، وهى نظام ساذج من وجوه أخرى ، من أن تنتفع بنتائج النظام الدمقراطى فى تنظيم شؤون الصحة والتربية . والحق أن الدولة الحديثة قد أصبحت مختلفة كل الاختلاف عن الدولة التى عرفها أفلاطون وأرسطوطاليس ، بل وعن الدولة التى وصفها هيجل Hegel وهربرت اسپنسر Herbert Spencer[(١)] . ولو أتيح لأحد الفلاسفة الأقدمين أن يطلع على الأعمال التى تقوم بها الحكومة فى أية دولة من الدول الحديثة ، لأخذ منه العجب كل مأخذ . لكن نظرية الدولة التى تلقن لطلاب العلم فى الجامعات فى الوقت الحاضر لا يزال أساسها تحليل الظروف تحليلا لا يفى الآن بالغرض الذى قامت لأجله.

---

(١) هربرت اسپنسر (١٨٢٠ — ١٩٠٣) فيلسوف إنجليزى كتب فى الفلسفة وعلم النفس والاجتماع والأخلاق والسياسة والتربية العقلية والخلقية والبدنية . (المعرب)

وإذا أراد الإنسان أن يفهم كيف تسير الأعمال فى الحكومة الدمقراطية ، فعليه أن يرقب الوزير وموظفيه فى مصلحة من المصالح يتخذون القرارات ، ويصدرون التعليمات ، ويجتمعون بالخبراء وممثلى الأعمال والمصالح المختلفة . نعم إن الحكومات لاتزال حتى الآن تؤدى الواجبات التى كانت تؤديها من قبل ، ولكن هذه الواجبات قد تغيرت عما كانت عليه ؛ فأصبح الجيش مثلا بعد أن قويت العاطفة الدمقراطية لا يجيشه أفراد مستقلون من علية القوم يستأجرون الجند ويؤلفون الفيالق التابعة لهم ؛ واختفت من الوجود فصائل الجند التى كانت تختطف الناس لتكرههم على الانتظام فى سلك البحرية ؛ وأضحى رجال القوات المسلحة يجمعون حسب قانون عام موضوع لذلك الغرض ، أو يتطوعون باختيارهم لأداء هذا الواجب تحت إشراف المجالس النيابية ؛ ولا يستطيع الضباط الآن أن يشتروا الرتب بالمال ؛ وأصبح اهتمام رجال الشرطة المكلفين بحفظ النظام يوجه الآن إلى منع الجرائم وتنظيم المرور أكثر مما يوجه إلى القبض على المجرمين . وأما المحاكم فقد أضحت الآن أقل تحاملا على الفقراء والجهال مما كانت عليه منذ خمسين سنة لا أكثر ؛ وترى الآن خيرة رجال القانون كما ترى مدارس الحقوق فى فرنسا والولايات المتحدة تعترف كلها بالمبادئ

الاجتماعية التى يقوم عليها ويتضمنها كل قانون ، وبالأغراض الاجتماعية التى يجب أن يؤديها القانون .

أما الواجبات الاقتصادية التى تضطلع بهـا الحكومات الحديثة فلا تزال تشمل ما كانت تشمله فى الزمن القديم من الحيطة ضد الاحتيال فى المعاملات أو الغش فى المأكولات . ولا تزال بعض الطوائف ذات المصالح الاقتصادية المختلفة تكافح لكى تنال من الدولة بعض المساعدات المالية أو غير المالية وبخاصة الطوائف التى تعمل فى التجارة الخارجية . وكل هذه من الواجبات التى كانت تضطلع بها الحكومات حتى فى القرن السادس عشر ، ولم تكن مما استحدثته الدمقراطية . غير أن هناك نوعا من الواجبات الاقتصادية الجديدة التى تقوم بها الحكومة ، وهو سن القوانين ووضع الأنظمة الخاصة بالمصانع وتأمين العمال من البطالة . ولذلك أصبحت هيئات العمال فى الوقت الحاضر وثيقة الصلة بالمصالح الإدارية الحكومية ، كما كان الماليون والتجار متصلين بهـا فى العهد القديم . وليست هيئات العمال القائمة فى البلاد الدمقراطية هيئات خلقتها الحكومات خلقا ، وإنما هى جماعات اختيارية مكونة من أشخاص لهم آراؤهم الخاصة بهم . وتهتم الحكومات فى الوقت الحاضر بمنع الإضراب وإقفال المصانع فى وجه العمال ،

ولـكنها لا تفعل ذلك بإصدار الأوامر بل بوسائل التراضى والتحكيم بين المتنازعين . وتوجه الحـكومة عنايتها المستمرة لترقية وسائل الإنتاج سواء أكان ذلك من حيث ظروفه المادية أم من حيث معاملة الصناع والزراع .

والقسم الثالث والأخير من واجبات الحـكومات الحديثـة هو الخاص بالإصلاح الاجتماعى من طريقة تحسين وسائل الصحة والتربية . ولقد أخذت الحـكومات منذ منتصف القرن التاسع عشر تعنى بالشؤون الصحية وبتوريد المياه الصالحة للسكان وغير ذلك من وسائل اتقاء الأمراض ؛ والحـكومات بأدائها هذه الخدمات تثبت أنها حكومات دمقراطية خالصة ، لأن الفائدة التى ترجى من ورائها لا تختص بها فئة أو طائفة معينة ، بل يعم خيرها المجتمع بأكمله ، وينال منها كل عضو فيه بقدر ما يناله كل عضو آخر . فمجارى المدن واحدة للأغنياء والفقراء ، والماء الصالح الذى يقدم لهؤلاء هو نفسه الذى يقدم لأولئك . وقد أخذت الدولة تعنى عناية متزايدة بتنظيم الخدمة الطبية لمصلحة السكان عموما على السواء ، وأصبح النظام الصحى بأكمله موضع النقد المستمر ، يوجهه إليه الإخصائيون أو تتطوع بتوجيهه جماعات من الأشخاص تعنى عناية خاصة بهذه الناحية من نواحى

الخير العام . وكذلك الحال فيما يختص بشؤون التربية ، فإن الدولة الحديثة تعمل الآن لتمكين جميع أفراد الجيل المقبل من أن ينالوا على الأقل حظا من العلم يقوى الرابطة التى بينهم و بين المجتمع عن طريق القراءة والكتابة ؛ حتى كان من النتائج المباشرة للحكم الدمقراطى أن التعليم لم يبق ميزة تختص بها طائفة أو فئة بعينها ، بل أصبح مما تقوم به المدارس والجامعات فى بعض البلاد بإشراف الدولة و رقابة المجلس النيابى ؛ وأصبح التعليم لا يقصد به فى ظل الدمقراطية ، من الوجهة النظرية على الأقل ، أن يلقن الناس كلهم عقيدة خاصة ، بل يقصد به مساعدتهم على أن ينقدوا ما يعرض لهم من الشؤون و يحكموا بأنفسهم عليه .

وتؤلف أنظمة الحكم فى النظام الدمقراطى وحدة مرتبطة الأجزاء . وهذه الأنظمة هى نتيجة التجارب التى عملت فى نواح مختلفة للقضاء على بعض المفاسد والشرور ، أو إطلاق قوى جديدة كامنة فى حياة المجتمع . لكن بعض هذه الأنظمة ليس إلا تكييفا لوسائل عتيقة ، كما أن بعضها ناقص معيب . غير أن الأساس الوحيد الصحيح الذى يجب أن يبنى عليه ما يوجه إليها من نقد هو المبدأ الذى قامت عليه أو الغرض الذى أنشئت لتحقيقه . قد يكون البرلمان الإنجليزى أو مجلس الأمة الأمريكى

مثلا فى حاجة إلى الإصلاح ، ولكن العقل لا يجيز القضاء عليه لأنه لا يجعل من الأرض جنة كجنة الخلد ، ولا يمكّن كل فرد من من أن ينال مبتغاه ، وذلك لأن المجالس النيابية وغيرها من الأنظمة الدمقراطية لم تنشأ لهذه الغاية . نعم قد يشتط فى مطالبه الجيل الناشئ الذى لم يألف الأوضاع السياسية ، والذى أكسبه التوسع السريع الحديث فى حق الانتخاب قوى جديدة وشعوراً جديدا نحو الحكومة ، بعد أن أصبحت فى هذا الوقت وثيقة الاتصال بالحياة اليومية ؛ كما أن من السخف حقا أن يرجى من أى شكل من أشكال الحكم الدمقراطى أن يحوز ذلك الرضاء العام الذى تعمل العقول الساذجة لنيله من طريق الدكتاتورية . لكن السخط على التقاليد قد يكون دعامة طيبة يقام عليها بناء صرح الإصلاح السليم الرشيد ، إذا اتبعت فيه الخطة التى ثبتت صلاحيتها وأدت فى الماضى إلى خير النتائج .

الفصل الخامس

الدمقراطية والســــــلم

نمت التقاليد الدمقراطية خلال القرن التاسع عشر ، ونمت معها نزعة قومية جديدة . وكانت الحدود التى رسمت « للأمة » هى التى عينت الطريق الذى سلــكه معظم التفكير السياسى فى ذلك الوقت ؛ ولذلك وضع هيجل Hegel نظرية للدولة بعد أن عنى بدراسة نماذج منفصلة من الدول القائمة ، وجعل مثله الأعلى بعد هذا الدرس نوعاً واحداً منها هو الدولة البروسية Prussia . ثم وضع هربرت اسپنسر Herbert Spencer نظرية أخرى أخذ معظم قواعدها من نوع واحد غير النوع الأول هو الدولة الإنجليزية . وكتب كلاهما عن « الدولة » فى جوهرها ، ولا شك فى أنه كان ثمة شىء من هذا الجوهر فى أية دولة قائمة ؛ ولــكن تجاربهم المحدودة وجهت اهتمامهم بنوع خاص إلى المسائل الخاصة بتــكوين الدولة الداخلى ، أى بالعلاقة بين نظام الحــكم وبين المواطنين والرعايا الخاضعين له . ولقد يخيل إلى من يطلع على آراء

أصحاب النظريات السياسيـة القديمة أن أهل كل دولة أو رعاياها لا تربطهم بأية دولة أخرى ، أو بأفراد أية دولة غير دولتهم ، روابط ذات أهميـة . لـكن الواقع أن الحروب التى كانت تقوم بين الدول من حين إلى حين ، والتجارة الخارجيـة التى لا تنقطع بينهن ، كانتا تؤديان إلى وجود علاقات خارج حدود الدولة . وكانت المعاهدات ونظام التمثيل الدبلوماسى سبباً فى إحكام الروابط بين الدول . غير أن أصحاب النظريات السالفى الذكر لم يدركوا أثر هذه الروابط فى كيان « الدولة » ، ولذلك كان أكثر ما يدور عليه الجدل السياسى القائم فى ذلك الوقت هو نشاط الحـكومة فى داخل حدود الدولة نفسها .

لا ننكر أن مقصد دعاة الدمقراطية الأوائل فى أيام الثورة الفرنسية لم يكن مقصوراً على تغيير علاقة الشعب بنظام حكومته ؛ بل كان يشمل أيضاً تغيير العلاقة بين الدول بعضهـا و بعض . ولا ننكر أنهم كانوا يعرفون أن الحرب من الشرور ذات الصلة الوثيقة بمطامع الأمراء ؛ ولذلك جهروا مراراً بمقـاومتهم كل حرب اعتدائية . ولـكنهم لم ينشئوا نظاماً يقوم مقام الحروب ، ولم يفـكروا تفـكيراً منتجاً فى خطة تحل محل الحرب فى « الدفاع عن الحقوق » .

كذلك كان شأن الولايات المتحدة الأمريكية التى قامت على أساس دمقراطى ، والتى كان المفروض أن لا شأن لها بالحروب بتاتاً . وكان المقصود من كلمة واشنجتن Washington[1] المأثورة ، التى حذر فيها الأمريكيين من الوقوع فى « شراك الأحلاف » ، هو أن ينصح لهم بتجنب أسباب الحروب ؛ ولا يزال هذا هو المعنى الذى يفهمه منها معظم الأمريكيين إلى هذا اليوم . ولا شك فى أن آلافاً من الناس الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة ليتحرروا فيها من ظلم الحكومات الأوربية كانوا يشعرون أن الحرب هى شر المصائب التى نجوا منها بهذه الهجرة ؛ ومن هذا نشأ الاعتقاد الشائع فى أمريكا أن الحرب عادة مرذولة من عادات العالم القديم . والحق أن جميع عناصر الحركة السائرة نحو الدمقراطية فى تلك البلاد كانت تنطوى على نبذ أقدم غرض من الأغراض التى تقوم من أجلها الحكومات ، وهو الحرب والاستعداد للحرب . لكن الموقف الذى وقفته كان موقفاً سلبيا محضاً ، فلم يكن هناك إدراك حقيقى للعلاقة بين الدول ، ولا للنظام الذى يمكن أن يحل محل الفوضى القديمة .

---

(١) واشنجتن (چورج واشنجتن ١٧٣٢ — ١٧٩٩) محرر الولايات المتحدة وأول رئيس لجمهوريتها والرجل الذى لم يكن « والداً إلا لوطنه » . (المعرب)

وكانت العاطفة المستولية على نفوس الشعب دون أن يشعر بها هى أن النظام الدمقراطى فى كل دولة لا يتعدى أثره حدودها ؛ وكان طلب الحقوق والسلطات السياسية محصوراً فى داخل الحدود التى افترضوها « للأمة » ؛ وكان الناس يشعرون شعوراً غامضاً بأن الأمة تشمل السكان الذين تجمعهم وحدة اللغة والعادات ؛ ونما الحكم وتركّزت إدارته فى حاضرة الدولة ، وكان الجزاء الذى يرجو أن يناله المصلحون المتطرفون نظير أعمالهم هو ما يكون لهم فى العاصمة من المكانة ؛ وأصبح النظام الدمقراطى « قوميا » كما أصبح الذين يطلق عليهم لفظ « الناس » هم الذين يطلق عليهم أيضاً لفظ « الأمة » ؛ وصار « الرأى العام » الذى يظن أنه هو المسيطر على الحكومة عبارة عن عاطفة رعاياها وحدهم لا عواطف غيرهم من الأجانب . ولا يفهم من هذا الإحساس العام أن غيره قد رفض بعد درس وتمحيص ؛ بل الحقيقة أن مسألة التبعة الملقاة على كل حكومة نحو الحكومات الأخرى ، أو نحو أهل كل دولة أخرى ورعاياها ، لم يعرها أحد قط أقل اهتمام ، اللهم إلا عددا قليلا من فقهاء القانون « الدولى » وطلابه . ومن الأدلة على ذلك أن أنصار حماية التجارة وحريتها مثلا كانوا خلال الجدل الذى يقوم بينهم بشأن التجارة الخارجية يفترضون

جميعاً أن فى وسع أية حكومة أن تغض النظر عن تأثير سياستها فى أهل الدول الأخرى ورعاياها ، ولم يعترض معترض على سياسة تجارية بأنها يمكن أن تضر بالأجانب

كذلك كانت الدمقراطية من الوجهتين النظرية والعملية ذات صلة وثيقة « بالفردية »(١) . وكانت تنظر إلى الشخص على اعتبار أنه قبل كل شىء « إنسان » ، وتعتقد أن اختلاف الناس فى الجنس والعقيدة الدينية والوطن ليس له أى أثر فى حقوق « الإنسان » بصفته هذه أى صفته الإنسانية ؛ ولذلك خيل إلى الناس أن الدمقراطية لا تتفق مع وجود الفروق القومية . لقد كان الإنجليزى والفرنسى فى نظرها إنساناً فحسب ، ولاح أن المثل

(١) يرمى المذهب الفردى فى الحكم إلى إطلاق أقصى الحريات الممكنة للأفراد يتولون من شؤونهم ما يرون أنهم أقدر على القيام به من الحكومة . ويرى أنصاره أن ليس للحكومة أن تتدخل فى الأعمال الاقتصادية لأن الأفراد أقدر على القيام بها من الحكومة ، ويقصرون واجب الحكومة على الشرطة والدفاع .

ويناقضه المذهب الاشتراكى الذى يقول إن على الحكومة أن تقوم بكل عمل لا يستطيع الأفراد أن يقوموا به ، أو يحسنوا القيام به . وهم طائفتان : الاشتراكيون المعتدلون ومذهبهم يرمى إلى إزالة المساوئ التى أوجدتها الرأسمالية لكى تتحسن حال العامل ، وذلك عن طريق التشريع ؛ والشيوعيون ومذهبهم يرمى إلى انتزاع كل موارد الثروة وجعلها ملكا عاما للأمة ، وإشراف الدولة ممثلة فى الحكومة على جميع المرافق العامة .

(المعرب)

الأعلى الجديد الذى ترمى إليه ثورات القرن الثامن عشر ينطوى على إهمال أمثال هذه الفوارق الجنسية . فلما قام كارل ماركس Karl Marx يدعو إلى فوارق جديدة بين الناس ، ليست هى الفوارق القومية بل فوارق قائمة على المصدر الذى يستمدون منه إيرادهم، لما قام يدعو إلى ذلك ، خيل إلى دعاة «الحرية» أن هذه التفرقة الجديدة شر حتى من التفرقة القائمة على أساس القومية . لكن نظم الحكم التى تقسم الناس « دولا » تقوم على أساس الفوارق الإقليمية واللغوية والخلقية الموجودة بين الناس ، وقد بقيت هذه النظم فى عهد الدمقراطية كما كانت فى العهود السابقة فيما يختص بعلاقة الدول بعضها ببعض ، وإن كانت قد أصلحت فى كل « دمقراطية » على حدة .

ذكرنا من قبل أن للشعوب فى داخل الدول التى ساد فيها الحكم الدمقراطى حق مناقشة السياسة العامة علنا ، وأن للمجالس النيابية المنتخبة فيها حق مراقبة السلطة التنفيذية ؛ لكن النظم القديمة التى تربط الدول بعضها ببعض وبخاصة نظام الهيئات الدپلوماسية المكونة من السفراء ووزراء الخارجية لم تكد تتأثر بالنظام الدمقراطى مطلقا ؛ وذلك أن معظم الدول كانت قبل عام ١٩١٤ دولا ملكية ، وأن السياسة الخارجية فيها كانت

تعد من حقوق الملوك الخاصة ، وكان السفراء يعينون لدى « البلاط » ولا يعينون لدى المجالس النيابية أو الشعوب . ولما كان أكثر من نصف دول العالم فى ذلك الوقت لم يرق فى فن الحكم فوق المستوى الذى بلغته الدول الأوربية فى عصر النهضة ، لم يكن مستغربا أن تسير « الدمقراطيات » الجديدة فى علاقاتها الخارجية على الأنماط السائدة وقتئذ . وكان من أثر ذلك أن بعض المعاهدات التى عقدتها الدول الدمقراطية نفسها وقيدت بها الشعب كله قد وقعت من غير أن يؤخذ فيها رأى المجالس النيابية المنتخبة ؛ وكان وزراء الخارجية فيها يتذرعون بحجج عهد النهضة فيمتنعون عن الإدلاء بما يطلب إليهم من المعلومات وعن مناقشة السياسة الخارجية « لأسباب خاصة بسلامة الدولة » أو مراعاة « للمصلحة العامة »

غير أن الدستور الأمريكى حاول أن يبث الروح الدمقراطى فى السياسة الخارجية بإعطاء مجلس الشيوخ The Senate بعض الإشراف على المعاهدات ؛ وكذلك اختيرت فى النظام الفرنسى لجنة خاصة من المجلسين لمراقبة السياسة الخارجية . لكن رؤساء الجمهوريات وجدوا بالتجربة أن معظم علاقاتهم بالحكومات الأجنبية يسيطر عليها الوزراء والملوك كما كانوا يفعلون فى عهد النظام القديم .

ولننتقل الآن إلى هيئة أخرى من الهيئات التى تتولى أمرها الحكومة منذ القدم وهى القوات المسلحة . لقد وجهت الدمقراطية عنايتها إلى هذه القوات لكى تضمن خضوعها « للسلطة المدنية » أى للسلطة التنفيذية العادية المنتخبة والمسئولة عن أعمالها . لكن التقاليد التى تسير عليها القوات المسلحة فى معظم البلاد الأوربية هى تقاليد عصر الإقطاع ؛ ولا يزال الولاء يفهم عادة على أنه خدمة تقدم إلى شخص معين . غير أنه قد أمكن فى بعض الدول أن ينقل هذا الولاء « للشعب » ووزرائه ، بإعطاء الدولة أو الأمة شخصية معنوية . وهناك سبب آخر لاهتمام الدمقراطية بالقوات المسلحة ، وهو أن هذه القوات أداة من أدوات السياسة ؛ ذلك أن هذه القوات نظمت لغرض خاص هو الذى سمى فيما بعد «بالدفاع» ؛ ولما تولت الحكومات الدمقراطية أمر القوات المسلحة ، وقفت من الدول الأجنبية الموقف التقليدى الذى كانت تقفه هذه القوات من قبل ، والذى يعبر عنه بلفظ « الدفاع » ؛ فكانت تعد الأجانب بطبيعتهم أشخاصاً لا يركن إليهم ، خطرين لا يؤمن جانبهم ولا ينصاعون فى الغالب لحكم العقل . يضاف إلى هذا أن الحكم الدمقراطى نشأ فى عالم كان الملوك لا يزالون هم المسيطرين عليه ، ولا يبعد أن يهدد الملوك

هذا النظام الذى خيل إلى بعضهم أنه سيؤدى إلى ثل عروشهم ؛ ولذلك وقفت الدمقراطية بطبيعة الحال موقف الدفاع عن نفسها

وكانت نتيجة ذلك أن جرت الدمقراطيات فى القرن الماضى كما جرى غيرها من الحكومات على خطة زيادة قواتها المسلحة ، واتخذت الوسائل الحربية أداة لتنفيذ مطالبها . ولم تر الدمقراطية فى أوربا حرجاً من أن تسير على سياسة التجنيد الإجبارى العام ، أى أن تفرض الخدمة العسكرية فى القوات المسلحة على جميع الرجال . والحق أن العقول حتى فى البلاد الدمقراطية لم تفارقها بعد العقيدة القديمة ، وهى أن الخدمة العسكرية أسمى الواجبات الوطنية .

أما العلاقات بين الدول فلم يكن هناك مفر من أن يؤثر فيها تقدم الحكم الدمقراطى حتى وإن كان هذا التأثير غير مقصود بالذات . ذلك أن عامة الشعب إنما يهتمون بالمطعم والملبس أكثر من اهتمامهم بالمجد والشهرة ، وما ذلك إلا لأن معظمهم ممن يعملون بأيديهم وأن أغلبيتهم الساحقة ممن يكسبون قوتهم بعرق جبينهم ، وأن المجد والشهرة من الأغراض الخيالية التى تسعى إليها الطبقات العليا المستريحة ، التى لا يضطر أفرادها إلى العمل لكسب قوتهم ، ومنشؤها ذلك البهاء الروائى الذى

يحيط بالعادات القديمة التى نسى الناس معناها الأصلى ، وهما الدعامتان الأساسيتان اللتان تقوم عليهما شهرة القواد فى الحروب . ومع أن من الممكن الاستعانة بدعوى الشرف القومى والعزة « القومية » لتهيئة الشعب الكثير العدد لأن يعجب بالسطوة التى تجىء عن طريق النصر فى ميدان القتال ، فإن نظام الحكم الدمقراطى يظل غير صالح بطبيعته لإعداد عقول الشعب للحرب ؛ وهذا هو منشأ القول الذى كان يتردد كثيراً فى القرن التاسع عشر وهو أن « السلم » من المعانى التى ينطوى عليها لفظ الدمقراطية .

وكان المصلحون السياسيون ودعاة حرية التجارة الأولون يعتقدون أن السلم سيكون هو النتيجة الطبيعية للحكم القائم على أساس حق الانتخاب الشعبى ؛ ولكن يلوح أن السلم لم يكن يقصد منه فى ذلك الوقت إلا أن تقف إحدى الحكومات موقف الصداقة من حكومة أخرى ، أو أن يقف شعب من آخر هذا الموقف ، أى أنه كان مسألة عواطف أو مقاصد حسنه ولم يكن مسألة نظم تقام وخطط ترسم للوصول إلى هذا الغرض . ولهذا ظلت النظم القديمة قائمة منتشرة و إن كان الحكم الدمقراطى يناصر « السلم »

يضاف إلى هذا أن التجار وغيرهم من أصحاب الأعمال كانوا

ينقلون محصولات أوربا ونفوذها إلى آسيا وإفريقية ، وإن لم تكن هناك نظم أو هيئات حكومية تسد الثغرة الموجودة فى علاقة الأمم والشعوب بعضها ببعض ؛ واضطرت الحكومات أن تسير فى أثرهم لا سيما الحكومات الدمقراطية التى انتشرت فيها النظم والأوضاع الصناعية الجديدة . وبذلك وجدت الدول « الدمقراطية » وهى بريطانيا العظمى وفرنسا وهولندة نفسها قبل نهاية القرن التاسع عشر مضطرة إلى حكم شعوب خاضعة لسلطانها ؛ فأخذ الاستعمار الحديث على عاتقه « العبء الملقى على كاهل الرجل الأبيض » ، وأقيم حكم الشعوب التابعة لغيرها بما فيها الشعوب التابعة للحكومات الدمقراطية على القوة لا على رضاء المحكومين واختيارهم الحر . لكن الحقيقة أن المبادئ الدمقراطية لم يكن لها أثر فى العلاقة بين الشعوب ، ولذلك أسس الحكم الاستعمارى ، أو حكم المتلكات الأجنبية ، على النظام الاستبدادى القديم سواء أكان استبداداً عادلا أم كان غير عادل . وكان من أثر إنشاء الإمبراطوريات والحمايات ومناطق النفوذ وغيرها من الأوضاع أن قويت المنافسة القديمة بين الدول ، التى كانت كل منها تعد نفسها مساوية فى السيادة للأخرى . وقد جر النزاع المقنع القائم بين هذه الدول للسيطرة على الأقطار

المملوكة لها إلى الحرب العلنية فى بعض الأحيان ، ولم يكن يوجد فى الحقيقة مبدأ يرجع إليه للتوفيق بين مطالب الحكومات المتنافسة غير النزاع والحرب .

والسبب فى ذلك أن العلاقة بين الشعوب لم تكن تعد فى وقت من الأوقات من المشاكل التى تعنى بها الدمقراطية ؛ ويلوح أن كبار المفكرين كانوا يدعون إما إلى العزلة الكاملة أو إلى تقسيم العالم إلى عدد لا حصر له من الحكومات الصغيرة المنفصلة ؛ وتلك هى الفوضى بعينها ونتيجتها الحرب لا محالة .

٢

لكن الأهوال التى قاساها الناس فى الحرب العظمى أشعرت كثيرين منهم رجالا كانوا أو نساء بحاجة العالم إلى هيئة دائمة تعمل لمنع الحرب ، و بعبارة أخرى أقرب إلى التعبيرات العلمية إن السلم لم يعد مجرد عاطفة من العواطف ، بل أصبح مسألة من مسائل التنظيم السياسى . ورؤى أن فن الحكم فى حاجة إلى أن يتسع حتى يشمل العلاقة بين الدول ؛ وصار معظم الناس فى الدول الغربية على الأقل يعتقدون أن الدولة ليست شخصاً خياليا يمكن أن يضحى من أجله بالسكان ، وإنما هى خدمة عامة . وأخذ الناس يتساءلون عن السبب الذى تشب من

أجله نار الحرب ، ولم تعد تكفيهم ألفاظ « النصر » و « المجد » . وقد نشأ عن ذلك أنهم كانوا يدعون إلى القتال فى الحرب العظمى بحجة أن الأحوال ستصلح فيما بعد ، وقيل لهم إن ويلات الحرب ستجعل العالم صالحاً لأن يحيا فيه الأبطال ، وآمناً لا خوف فيه على الدمقراطية . ولكنهم لم يكن يخفى عليهم أنه إذا كان هذا هو الغرض الذى ستؤدى إليه الحرب ، فإن خيراً للعالم وأسهل عليه أن يناله بغيرها من الوسائل ، لأن الاعتقاد الشائع أن الحرب مهما يكن من أمرها شر وفساد . وكان ميل الناس عامة رجالهم ونسائهم لأن يجنوا من الحكم فوائد ملموسة مما قوى رغبتهم فى أن يقضوا على الحرب قضاء نهائيا ؛ وكانت جماعات قليلة العدد فى بعض البلاد الدمقراطية قد اقترحت قبل نهاية الحرب العظمى أن تنشأ عصبة الأمم ؛ وأخذ الرئيس ولسن President Wilson [1] عنهم هذه الفكرة فى آخر الأمر ، فأدت هذه الدعوة إلى إنشاء عصبة الأمم بمقتضى معاهدات الصلح . وهذه العصبة هى هيئة منظمة من الدول تعهدت حكوماتها أن تشترك فى العمل لحفظ السلم والسعى لتحقيق بعض المصالح المشتركة بين العالم ، كشؤون الصحة والنقل والإصلاح

(١) انظر كتاب النتائج السياسية للحرب العظمى أو ترجمته العربية تحت عنوان التسوية التى أعقبت الحرب وعصبة الأمم . (المعرب)

الاجتماعى وغيرها من الأغراض الجديدة التى أضيفت إلى واجبات الحكومات فى القرن التاسع عشر . ولذلك أنشئت عصبة الأمم ، وصارت هى وهيئة العمل الدولية التابعة لها ومحكمة العدل الدولية المنضمة إليها هيئات فى مقدورها أن تحول « عاطفة » السلام إلى خطة مرسومة وسياسة مقررة ، و بفضلها أضحى للسلم معنى جديد لم يكن له من قبل .

لقد شرحنا فى غير هذا المكان نظام العصبة شرحا وافيا ، وذكرنا الواجبات التى يفرضها عهدها ؛ وحسبنا هنا أن نشرح العلاقة بين هذا النظام و بين الدمقراطية ، لأنه هو أحدث النتائج التى وصل إليها تقدم النظام الدمقراطى فى الناحية الدولية ؛ وكان طبيعيا ومحتوما أن يقوم هذا النظام أو ما يشبهه فى الوقت الذى وضعت فيه الدولة تحت سيطرة كثرة أهلها العاديين . لكن تجارب الحرب العظمى وأهوالها كانت هى الباعث الحقيقى على إقامة نظم سياسية جديدة تعنى بالعلاقات بين الدول

٣

وأول ما نذكره عن عصبة الأمم أنها هى النتيجة الطبيعية لنمو الدمقراطية فى فن الحكم ؛ ونقول بعد ذلك إن العصبة لا تستطيع أن تقوم بواجبها مطلقا إلا إذا كانت أعظم الدول

المنضمة إليها ، إن لم تكن كلها ، دولا دمقراطية . فأما أثر الدمقراطية فى العلاقات القائمة بين الحكومات أو الشعوب المنقسمة إلى دول منفصلة فقد أشرنا إليه من قبل ، فقلنا إن الاتجاه العام فى النظم الدمقراطية هو التحقير من مجد الحرب والشك فى نفعها . ولكن المسألة ليست مسألة ميل الشعب أو عاطفته فحسب ؛ بل إن طبيعة الحكم كلها فى الدولة الدمقراطية تؤدى إلى تبديل نشاط الدولة القديم بأ كمله ، إذ تعلى من قدر الخدمات التى تؤديها وتصغر من شأن السلطان أو القوة التى تفرضها على شعبها . لقد كان تنظيم السلطة والقوة العسكرية من الأعمال التى تقوم بها أبسط أشكال الحكم الذى يشرف عليه الملوك ؛ أما ماء الشرب الصالح ومجارى المدن فهى من الأمور التى ترى الحكومات الاستبدادية أنها أحقر من أن توجه إليها الكثير من عنايتها . وأخص خصائص المجتمعات السابقة لعهد الدمقراطية هو الأمر والطاعة . وكان المعنى الذى يفهم من القانون فى ذلك العهد وهو أنه أمر أو نهى يتبعه « عقاب » ، والمعنى الذى يفهم من لفظى السيادة والسلطان ، كلاهما يمكن الانتفاع به فى الحرب . أما إصلاح نظام الصحة والتربية فلا أهمية فيه للسلطان والسيادة ؛ وكلما عنى بتنظيم الدولة على أنها هيئة للخدمة العامة الغرض منها ترقية

شؤون الحياة المتمدينة العادية ، قلت أهمية القوة وقل استخدامها في أغراضها . ولهذا تعمل الدمقراطية التي تعنى بالخدمات العامة على جعل الدولة هيئة منظمة للعمل في سبيل المصلحة العامة ، أكثر مما تجعلها معسكرا مسلحا أو عصابة من اللصوص وقطاع الطرق .

كذلك لا يستطيع مجتمع من المجتمعات في هذا العالم الحاضر ، الذي تتبادل دوله المتاجر الواسعة ، والذي سهلت فيه سبل الاتصال وعمت جميع الأرجاء ، لا يستطيع مجتمع من هذه المجتمعات أن يحيي حياة راقية من الوجهة المادية أو المعنوية ، إلا إذا كانت حكومته تساعد غيرها من الحكومات التي تعمل لهذه الغاية نفسها ، وتتلقى منها المساعدة . فالفرنسيون مثلا ينجون من الأوبئة وتتاح لهم الفرص لكي يمتعوا أنفسهم بأنواع المسرات المختلفة والأفكار المستحدثة ، إذا كانت الحكومات التي تعمل لهذه الغاية في بلاد الإنجليز والألمان تقدم المساعدات للفرنسيين عن طريق حكومتهم . وليس هذا التعاون بين الحكومات قائما على العواطف أو الرغبة في إيثار الغير على النفس بل يحتمه العقل والإدراك العادي . فالإدراك العادي الذي أنشأ في داخل الدولة نظام الحكم الدمقراطي ، هو نفسه الذي يدفعها بطبيعته إلى أن توجه عنايتها في الخارج إلى نواحي النشاط الودي لا الحربي .

وعلى العموم إن الدولة التى تقوم بما يجب عليها لأبنائها من العناية بأحوالهم الصحية والتعليمية والتجارية والمالية ، لا تستطيع أن تضطلع بهذه الواجبات إلا بمعاونة غيرها من الدول ؛ وهذا التعاون يحتاج إلى تنظيم ، والتعاون المنظم بين الدول هو السلم الحقيقى . فالسلم الذى نقصده إذن نظام موضوع وخطة مرسومة ، وليس مجرد عاطفة ؛ وهو عامل جديد لم يكن له من قبل وجود فى فن الحكم ؛ وليس اجتناب الحرب كل ما فيه ، و إنما هو نظام دولى إيجابى يربط كثيرا من الدول بعضها ببعض .

ثم إن الدمقراطية تميل بطبيعتها إلى حل المشاكل الداخلية فى الدولة عن طريق المناقشة لا عن طريق العنف ؛ حتى أن التغييرات الأساسية فى الحقوق القانونية تتم فى البلاد الدمقراطية عن طريق المناقشة بين ذوى الآراء المتعارضة ؛ أى أن المحافظة على الحقوق القائمة والاعتراف بالحقوق الجديدة كلاهما قد روعى فى النظام الدمقراطى من غير أن يلجأ الذين يتأثرون به إلى العنف والقوة . ولا يبرر النظام الدمقراطى استعمال القوة إلا للسلطات العامة التى لا تنتمى إلى أحد الطرفين المتنازعين ، والتى يلجأ إليها لمنع أحد الطرفين من أن يستخدم القوة لمصلحته ؛ وحتى إذا لجأت الدمقراطية إلى القوة فإن هذه القوة ليست هى الأساس

الذى يقوم عليه سلطانها . وينتج من ذلك بطبيعة الحال أن المبادئ الدمقراطية تحرم على الدولة أن تستخدم القوة فى علاقتها بالدول الأخرى لتمنع الاعتداء على حقوقها، أو لتؤيد بها حكمها الخاص على مطالبها . بل إن الفرد فى الدولة الدمقراطية لا حق له فى استخدام القوة للدفاع عن النفس إلا بفرض أنه نائب عن رجل الشرطة ، أو على أنه يقوم بواجب عمومى ؛ ولا يحق له مطلقا أن يقدر بنفسه أن حياته كانت مهددة بالخطر ، إلا إذا استطاع أن يثبت ذلك للقضاء فيما بعد . وينتج من هذا أن المبدأ الدمقراطى يحتم على الدولة فى علاقاتها بالدول الأخرى أن تؤيد مطالبها بالحجة والمناقشة لا بالقوة والعنف ، وألا تستخدم القوة لمنفعتها الخاصة بل للدفاع عن النظام الدولى ؛ وفى هذا إنكار « لحق » الدولة التقليدى فى أن تتخذ الحرب أداة من أدوات السياسة القومية . وإذ كانت الحرب نظاماً عريقاً فى القدم تؤيده كثير من العواطف الخاطئة والكذب الروائى والمصالح الشخصية والمالية المتعددة ، فإن مجرد إنكار « حق » الدولة القديم فى أن تلجأ إلى الحرب لا يحتمل أن يقلل من خطر الحرب فى المستقبل . لكن الدمقراطية مع ذلك لا تقاوم الحرب على أساس العاطفة فحسب ، بل تقاومها أيضاً على أساس المبدإ

لأن الحرب والدمقراطية ضدان لا يتفقان .

وينتج من هـذا أن السلم فى النظام الدمقراطى يحتاج إلى هيئات تنظم العلاقة بين الدول على أساس ثابت دائم ؛ أى أنه لا بد من وجود وسيلة عملية تمكن الدول من أن تعمل مجتمعة للأغراض العامة التى تسعى لها جميع الحكومات الحديثة كالصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية بوجه عام ؛ ولا بد أيضاً من وجود نظام مقرر لمعالجة ما يقوم من النزاع بين الحـكومات بوسائل المناقشة والتوفيق والتراضى بدل الالتجاء إلى الحرب . وكل نظام للحكم فى أية دولة من الدول الحديثة لم توجد فيه هذه النظم والخطط السياسية التى تستلزمها بطبيعتها لمعالجة الشؤون الخارجية أو الأجنبية ، لا يعد نظاماً دمقراطيا كاملا من هذه الوجهة . ومعنى هذا بعبارة أخرى أن نظام عصـبة الأمم القائم الآن أو ما يشبهه هو نظام طبيعى يحتم وجوده نظام الحـكم الدمقراطى ؛ ولو لم يوجد هذا النظام لـكان علينا أن نوجده لنصل به إلى الأغراض التى يقوم من أجلها نظام الحـكم الحديث . إن فى مقدورنا بغير نظام العصبة أن نحصل على أسلاب الحرب ، وأن نحصل على ما هو أعظم من ذلك ، على الشرف والهيبة اللذين تجدهما العقول الساذجة فى الحرب ، أى أن نعيش فى عالم العصور

الوسطى الهمجى . بل إن فى مقدورنا بغير العصبة أن ننال « السلم » ، إذا كان معنى السلم هو الفترات التى تكون بين الحروب ؛ أما السلم الحقيق والحياة التمدنية فى الظروف الحاضرة فلا يمكن وجودها إلا مع وجود هيئة دولية منظمة ، والعصبة أول علامة من علامات هذا النظام . ولا يعد أى نظام من نظم الحكم « دمقراطيا » بحق إلا إذا ارتبط مع غيره بهيئة سياسية تؤدى تلك الخدمات التى تؤدى بعضها على الأقل عصبة الأمم الحالية . وعلى هذا فكل حكومة تعمل للمثل الدمقراطية العليا لا بد أن تكون حكومة منظمة تنظيما لا يقتصر أثره على الشؤون الداخلية ، بل يتعداه إلى الأغراض العامة الدولية .

٤

لكن نظاماً كنظام العصبة لا يستطيع أن يقوم بما يجب عليه إلا إذا كانت أعظم الدول المشتركة فيه دولا دمقراطية ؛ لأنها إن لم تكن كذلك فإن النظام الآخر الوحيد المستطاع عمليا هو الدكتاتورية ، إذ أننا لا نعتقد أن حق الملوك الإلهى يمكن أن يعود إلى الظهور ويتخذ أساساً للحكم فى أى بلد من البلاد . فالدكتاتورية إذن هى النظام العملى الوحيد الذى يمكن أن يحل

محل الدمقراطية ، ولهذا سنقصر بحثنا هنا على العلاقات الخارجية أو الأجنبية للدولة فى ظل الدكتاتورية . وأول ما نذكره هنا أن المعلومات التى تصل إلى الدولة الدكتاتورية من الخارج ، وكذلك آراء النقاد الأجانب فى سياستها الحكومية ، كل ذلك تفرض عليه الرقابة أو يمنع منعاً باتا . أما الجمعيات الدولية الاختيارية فيضيق عليها الخناق إن لم تحرم الدولة الدكتاتورية على رعاياها الانضمام إليها ، ولهذا لا يمكن أن ينمو فى الدولة الدكتاتورية رأى عام يشترك فيه رعاياها مع رعايا الدول الأخرى . هذه هى النقطة الأولى فى بحثنا ؛ وأما الثانية فهى أن الدكتاتوريات تُعِد رعاياها للحرب إعداداً عمليا إن لم يكن نظريا . ذلك بأن السلم ليس من طبيعة الدكتاتورية ، وحتى إذا رغب الدكتاتور فيما يسميه «سلما» فإن الاستعداد للحرب نظام صالح يعد به الناس إلى الأغراض الأخرى . والنقطة الثالثة ، وقد سبق أن ذكرناها من قبل ، هى أن كل دكتاتورية تعتمد على الحزب الذى يتولى زمام السلطة تعد القوة أداة طبيعية ، بل أداة مرغوبا فيها من أدوات السياسة ؛ فهى لهذا تميل بطبيعتها إلى الحرب . ويؤيد هذه الرغبة اللاشعورية فى الكفاح فلسفة جبرية تقول إن لبعض الأمم أو الطبقات حقا طبيعيا محتوما فى البقاء .

والدكتاتوريات الفاشية تناصر الحرب بلا مراء ، وقد لا يكون ثناء الدكتاتورين الفاشيين على الفضائل الهمجية الأولى واستثارة الشعب إلى الاستماتة فى الكفاح ، وغير هذا وذاك مما يزين به هؤلاء خطبهم ، قد لا يكون هذا كله إلا من قبيل البلاغة الخطابية . غير أننا لا يخالجنا شك فى أن النظام الذى يعجب به هذا النوع من الحكم أشد إعجاب ، هو نظام الثكنات والخنادق ؛ وقد قرر ذلك بالفعل كبيرهم موسولينى Mussolini فقال إن « الحرب تظهر أنبل سجايا الإنسان » . وكل ما يقوله الفاشيون فى خطبهم فى مدح السلم قد لا يكون المقصود منه إلا أنهم فى حاجة إلى فترة من الزمن كافية للاستعداد للحرب . وليس ذلك مقصورا على الفاشية بل إن الشيوعية المعادية للحرب من الوجهة النظرية لا تميل بطبيعتها إلى السلم الحقيقى ، لأن إشراف الحكومة على جميع الأخبار والآراء حتى فى ظل دكتاتورية الشمال[1] يفصل الشعب الخاضع لحكمها عن سائر الشعوب . فالدكتاتورية الشيوعية لا تسمح بأن يطلع رعاياها على النقد الذى يوجه إليها من الخارج ؛ والسياسة الخارجية التى تتبعها ، وهى التى يتوقف عليها إشهار الحرب أو الجنوح إلى

(١) الشيوعية . (المعرب)

السلم ، تُفرض على الشعب الذى يساق إلى الحرب إذا أعلنت كأنها أمر مقضى لا يحتمل جدلا أو معارضة ؛ وهذه السياسة تهيئ عقول المجتمع الشيوعى للحرب على الأجانب .

أما الحكومة الدمقراطية فإنها تسمح لكل الآراء الخارجية أن تصل إلى رعاياها ، وتجيز أن يأتلف كل ذى مبدإ فيها مع من يعتنق مبدأه فى دولة أخرى ، وترحب بمناقشة سياستها الخارجية ومعارضتها . وهل رأيت غير الدمقراطية حكومة تجيز بالفعل الدعوة إلى السلم ، بل تجيز ماهو أبعد من ذلك ، تجيز المبدأ المتطرف القائل بعدم مقاومة الاعتداء بمثله ؛ وبذلك تهيئ العادات والأوضاع الدمقراطية جوا عاما معاديا للحرب . على أن الحكومة الدمقراطية تساعد على السلم الحقيقى لسبب أكثر من هذا جلاء ووضوحا ، وهو أن أغراضها الكبرى لا يمكن تحقيقها إلا بالطرق والأنظمة الدولية . وهذه الأغراض هى تحقيق الرغبات العامة للشعب رجاله ونسائه ؛ وليست هذه الرغبات مقصورة على الطعام والشراب ، بل تشمل أيضا اطمئنان العقل والثقة بالمستقبل ، وغيرهما من الأغراض التى تسعى لتحقيقها عصبة الأمم . فهى إذن لا تستطيع أن تقوم بهذه المهمة إلا إذا كان عدد كبير من الدول التى تؤيدها دولا دمقراطية . إن فى

الإمكان إنشاء عصبة من الدول الفاشية أو الشيوعية ، ولكنها إذا أنشئت لاتنشأ للأغراض التى ترمى إليها العصبة الحاضرة ، لأن الحكومات الدمقراطية وحدها هى التى فى مقدورها أن تسير العصبة القائمة الآن فى الطريق الذى رسم لها من قبل .

على أننا لا نقصد بهذا كله أن أية حكومة من الحكومات القائمة بالأمر فى هذه الأيام تعمل مخاصة كل الإخلاص لإقامة صرح السلم المنظم ؛ بل الحق أننا لا نزال فى منتصف الطريق بين الهمجية والمدنية فى جميع الشؤون الدولية ؛ ولا نزال كلنا حتى الذين يرون منا إمكان تغلب المدنية على الهمجية نخشى خطر الانتكاس والعودة إلى الهمجية إذا ما دعا داعى القوة ، حين تتعارض مصالح الدول . ويزيد من خطورة الموقف أن الدول جميعها ، لا فرق بين الدمقراطية منها وغير الدمقراطية ، مدججة بالسلاح من قمة رأسها إلى أخمص قدميها . ومع أن نظم السلم قد أقيمت قواعدها على سبيل التجربة والاختبار ، فإن سياسة السلم لا يكاد يفهمها أحد حتى الساسة المسئولون . ولما كان معظم أعضاء المجالس النيابية الدمقراطية أو البرلمانات على اختلاف أحزابهم يجهلون المشاكل الدولية ، فإن هذه المشاكل تحل باستثارة الأهواء والأحقاد القديمة ؛ و إذا ماجاء وقت الانتخابات

رأيت الناخبين كلهم يعارضون الحرب ، ولكن قل منهم من يعنى أقل عناية بتغيير النظم القائمة أو السياسة المتبعة وتوجيهها وجهة سلمية . وليس فى الشعور بسيئات الحرب والهتاف للسلم من فائدة إلا بقدر ما كان من فائدة لشعور الناس فى القرن الماضى بأن الهيضة وباء يجب القضاء عليه . إن مثل هذه العواطف لاتجدى نفعا إلا إذا أوحت إلى الناس بخطة للعمل مرسومة محددة . لكن الخطط العملية التى ترمى إلى التخلص من الحرب وتنظيم السلم الحقيق لا بد أن تحدث الاضطراب فى بعض النظم القديمة الجليلة الشأن ، كما فعلت من قبل مشروعات المجارى وإيصال المياه الصالحة إلى المدن . فتخفيض السلاح مثلا أو الإشراف على تجارة الأسلحة والعدد الحربية سوف لا يجعلان لأمة من الأمم «أعظم أسطول» «أو أكبر جيش» ، ولا يبقيان لأمة من الأمم قواها المسلحة القديمة وكلمتها النافذة فى خارج بلادها ؛ وذلك ما لا تستطيع أغلبية الأمم أن تقبله ؛ ولذلك تراها تفعل كل شىء لمصلحة السلم إلا الشىء الذى لا بد من فعله . ومن هذا يتضح أن مبادىء الدمقراطية التى تقيم الحقوق على أساس المناقشة والاتفاق ، لا على أساس القوة والبطش ، لا تطبق تطبيقا عمليا فى علاقة الدول بعضها ببعض ؛ بل إن نظم السلام نفسها

كعصبة الأمم مثلا ، التي نشأت و بقيت تسندها الدول الدمقراطية ، إن هذه النظم لا ينتفع بها الانتفاع الواجب .

٥

قلنا إن نظم السلم الإنشائي وسياسته هي النظم وهي السياسة التي تتفق مع طبيعة الحكم الدمقراطي ، و بقي أن نرى الأثر الذي ينتج من تطبيق المبادئ الدمقراطية على الحكم القائم في العالم في الوقت الحاضر ، نقصد على جزئه الخاص بالعلاقة بين الشعوب المختلفة في الجنس والقومية . وسنتخذ أساس بحثنا أن الغرض المقصود من الحكم أن يمكن جميع الرجال والنساء من أن يعملوا بوسيلة ما لتحصيل الخير الذي يشتركون في الانتفاع به ، وأن الكفايات الاستثنائية لا تجيز انتزاع أزمة الحكم جميعها من أيدي عامة الشعب ، ولا تبرر مطلقا تكديس المنافع الخاصة لذوي الكفايات الاستثنائية . وسنفرض أيضاً أن النظم التي تستخدم للوصول إلى هذا الغرض تستلزم مناقشة الآراء المعارضة علنا ، ونقد ولاة الأمور وعزلهم طوعاً لإرادة الأغلبية . ولكن يجب ألا نستنتج من هذه الفروض أن الدمقراطية ينبني عليها اعتبار العالم كله وطناً واحداً ، أو إيجاد حكومة واحدة له تقوم بالأمر فيه بدل الحكومات « القومية » . وعلى هذا

الأساس تكون الخطوة الأولى هى جعل الحكومة « القومية » مسئولة عن سياستها الخارجية كما هى مسئولة عن سياستها الداخلية . وهذا يستلزم وجود نظم مختلطة أو دولية من نوع « النظم التعاهدية » ، كما يستلزم أيضا ألا تكون سيادة شعب ما عبارة عن سلطة مطلقة له خارجة عن القانون أو فوق سلطانه ، بل تعنى مسئوليته عن العمل الذى تتأثر به الشعوب الأخرى .

و بتطبيق هذا المبدإ على العلاقة القائمة بين المجتمعات المنظمة تنظيما راقيا من جهة والمجتمعات الساذجة النظم من جهة أخرى ، أى على حكم « المستعمرات » ، نرى أن لا بد من توسيع دائرة نظام الانتداب الذى ينص عليه عهد عصبة الأمم حتى تصبح كل حكومة « دمقراطية » ، تشرف على مجتمع أقل من أهلها رقيا ، مسئولة عن هذا الإشراف إلى حد ما أمام هيئة من الرأى العام أكبر من أهل بلدها . إن « الأمانة المقدسة » التى قيل إن عهد الانتداب يتضمنها واجب يؤدى لشعوب العالم قاطبة ، والغرض الذى يرمى إليه هو رد هذه الأمانة إلى أهلها بعد أن ينجح حاملها فى إبراء ذمته منها ، ويصبح وجوده لا داعى له . كذلك يجب أن تكون الحكومات المشرفة على أقطار غير مستقلة ذات موارد طبيعية مسئولة عن كيفية استخدامها هذه

الموارد أمام أناس من غير أهلها . وملاك القول أن مبادئ الدمقراطية تستلزم وجود نظم وسياسة فى هذا الميدان الذى يكاد يكون غير مطروق ، تحل محل الحرب الوحشية والقوة الغاشمة .

فإذا انتقلنا بعد ذلك إلى العلاقات بين المجتمعات المتساوية فى الرقى والنظام ، وجب أن تكون جميع الخطط السياسية المتبعة فيها نتيجة للمفاوضة والتوفيق بينها ؛ فإذا لم تؤد هذه إلى الغرض المطلوب ، وجب أن تقرر هذه الخطط ويفصل فيها قضائيا على يد محكمة تنشأ لهذا الغرض . وهذا إذا تم يقضى على كل حجة يتذرع بها لامتشاق الحسام ، ويجعل القانون العام لايعترف لدولة من الدول بحق تدعيه إذا كانت قد حصلت عليه بإرادتها هى معتمدة على قوتها . أما المشاكل التى تقوم بين الدول بعضها و بعض ، فإنها عند ذلك تبحث وتسوى كما تسوى المشاكل التى تقوم بين الأفراد فى إحدى الدول الحديثة . فالنظام المقترح إذن لا يخضع حكومات العالم لإرادة حكومة واحدة عالمية ، بل يجعلها تقيم مجتمعة سلطة قضائية تخضع كلها لها .

فإذا رفضت إحدى الحكومات أن تنصاع إلى حكم القانون أرغمتها على ذلك سائر الحكومات بالقوة أو الضغط المختلف الأنواع ، كالذى ينص عليه ميثاق العصبة . ولكن من المسلم

به أنه ما من حكومة اعترفت صراحة بواجب الخضوع لرأى المحكمة ، وأباحت لأبنائها أن ينتقدوها ، أى كان الحكم القائم فيها دمقراطيا حقيقيا ، ما من حكومة من هذا النوع تستطيع أن تنكث عهدها من غير أن تعرض نفسها لثورة الشعب عليها .

وليس من المستطاع إنشاء ما يسميه البعض « شرطة دولية » إلا إذا سبق إنشاءها اعتراف دول العالم بسيادة القانون . وإذا ما بلغت الدول هذا الحد أصبح استخدام قوة الشرطة ضد الحكومات الدمقراطية لا ضرورة له ؛ أما غير الدمقراطية منها فلا يحتمل أن تقيد نفسها بواجب عرض جميع مطالبها على محكمة عليا ، وذلك للأسباب التى شرحناها من قبل ، والتى تدل على نزعة جميع الدكتاتوريات للحرب .

فإذا نظم العالم على أساس التعاون بين حكومات دمقراطية ، أصبحت واجبات الحكومة لا تقوم بأدائها وحدات إقليمية ، بل تنشأ بعد ذلك هيئات دولية إخصائية واجبها رعاية الصحة وتنظيم وسائل النقل والتربية ونظام العمال والمالية وما ماثلها من الشؤون . وليس من الضرورى أن تكون « السلطات » التى تنشأ حسب النظام الجديد دولا ، بل قد تكون لجانا من الإخصائيين تشرف عليها فى قيامها بالواجب الذى أنشئت له

هيئات قائمة فى جميـع الأمم . ولدينا مثل لذلك فى هيئة العمل الدولية ، التى تبنى ماتقرره من الاتفاقات على أساس الآراء التى يقدمها ممثلو هيئات أخرى ، مـكونة من العمال وأرباب الأعمال فى الدول المختلفة ، ولا تقدمها دول ذات سيادة . وكذلك تفعل المصارف المالية المركزية ، التى لا تخضع كلها لإشراف الدول ، والتى تؤدى واجبات دولية عن طريق « بنك التسويات الدولية » (Bank of International Settlements) . وزيادة على ذلك فقد أخذت الدبلوماسية فى الوقت الحـاضر تشمل الصلات بين وزارات المالية والتجارة فى مختلف الدول ، بعد أن كانت مقصورة قبل ذلك على وزارات الخارجية وحدها . ومن هـذا يرى أن السياسة يقل اهتمامها بالمشاكل التى كانت فيما مضى مثاراً للحروب كلما زادت عنايتها بأغراض الحـكم الدمقراطى .

وآخر ما نذكره فى هذا الفصل أن السـلم الإنشائى ، وهو التعاون فى سبيل الحياة المتحضرة ، والذى لا يقتصر على تجنب أسباب الحرب ، يسـتلزم أن يعود إلى عمل الناس العادى رجالهم ونسائهم ما كان له من الشرف والقدر . ونقصد بعملهم العادى إنتاج السلع وأداء الخدمات اللازمة للحياة العادية . وبذلك يمتنع الناس عن تمجيد المحاربين والإشادة بذكرهم فى

كل دولة من الدول ، وينظرون نظرة أكثر رقيا وحضارة من ذى قبل إلى عمال السكك الحديدية والنساجين وكتبة المصارف ، الذين يقف على عملهم اليومى نجاح السياسة التى تعمل بالتدريج على إطالة الحياة البشرية وتحسين نوعها ؛ فلا نعود بعدئذ تطرق آذاننا الخطب القديمة بألفاظها الطنانة الرنانة ، ألفاظ الموت فى سبيل الوطن ، التى تخفى الغرض الحقيقى الذى يرمى إليه رجال الحرب وهو قتل الأنفس فى سبيل الوطن ؛ ويحل محل هذا النداء حماس أقل منه همجية ووحشية .

الفصل السادس

الدمقراطية والصناعة

١

لقد خطا فن الحكم بعض الخطى فى سبيل الرقى ، والأمل كبير فى أن يطرد هذا الرقى فى المستقبل . إن الدمقراطيــة قد وفت بأغراضها فى خلال القرن المـاضى ، وهى اليوم الدعامة الطبيعية لسياسة الرقى والتقدم ، على الرغم من كل ما يوجه إليها من نقد ، وما يستبدل فى بعض البلاد بها من نظم أخرى للحكم . لـكن هذا القول لا يعنى أننا راضون كل الرضا بما وصلنا إليه حتى الآن ، سواء فى النظم السياسية والاقتصادية القائمة أو فى كيفية استخدام هذه النظم ؛ بل كل ما قلناه حتى الآن لا يدل إلا على أن المبدأ الدمقراطى العام صحيح فى ذاته ، أى أن السياسة العامة يجب أن تقوم على أساس المنـاقشة الحرة ، وأن مناقشة جميع أفراد الشعب فى هذه السياسة وانتقادهم لها بعد وضعها يجب أن يجعلا تغييرها فى الإمكان . ولـكن أحداً ممن يدعون إلى الدمقراطية بجد لا يمكن أن يقنع بالنظم الحاضرة التى ورثناها

من عهد التجارب الأولى فى الحكم الدمقراطى . ذلك بأن النظم القائمة فى هذا الوقت لإدارة الانتخابات والمناقشة العلنية و إصدار القرارات ، لا تجعل لإرادة عامة الشعب ، أو لآراء رجاله ونسائه ، أثراً كافيا فى السياسة العامة . بل إن هناك ما هو شر من ذلك وهو أن هذه النظم لا تساعد على تكوين هذه الإرادة أو هذا الرأى الذى يستحق أن يكون له ذلك الأثر . ولهذا كان أمام الحكم الدمقراطى الآن مشكلتان كلتاهما منفصلة عن الأخرى : أولاهما كيف نجعل لإرادة الأهلين عامة أثراً فعالا ، والأخرى كيف نوجد إرادة أو رأيا صالحا أو صحيحا . ولذلك يجب عند انتقاد النظم القائمة فى الوقت الحاضر أن يوجه النقد إليها من إحدى ناحيتين ، هما فائدتها فى التعبير عن إرادة الشعب وقدرتها على إصلاح هذه الإرادة .

فأما من حيث التعبير عن إرادة الشعب فإن الدمقراطية تستلزم من غير شك أن توضع القوانين إما بطريق الاقتراع العام المباشر أى استفتاء الشعب ، و إما بالطريق الثانى غير المباشر وهو طريق النواب . ولهذا يقول البعض إن السلطة التشريعية التى تمارسها هيئة شبيهة بمجلس اللوردات البريطانى لا تتفق مع المبادئ الدمقراطية . فإذا كنا جادين فى حرصنا على الحكم

الدمقراطى ، وجب علينا أن نلغى مثل هذه الهيئات أو نجعلها إذا أبقينا عليها هيئات استشارية محضة ، أو قائمة لمجرد الزينة والمراسم التقليدية . وإن من السخف حقا أن يقال إن جماعة من الناس ورثوا حقوقا تشريعية ، أو منحوا هذه الحقوق منحا ، يصلحون للتعبير عن إرادة الشعب أو آرائه . قد يكون رأى الشعب خاطئا أو فاسداً ، ولكنه إذا لم يعمل به كان الحكم القائم هو الحكم الأجاركى غير الدمقراطى . وقد تكون هيئة موقرة[1] جديرة بالبقاء ، ولكن إذا كان بقاؤها يؤثر فى طبيعة نظام الحكم القائم ، فإننا نخدع أنفسنا إذا قلنا أو افترضنا أن مسألة الحقوق المخولة لها ليست مسألة أساسية جوهرية . إننا نستطيع أن نتصور أن يكون المجلس الثانى المنتخب بطريقة من الطرق أيا كان نوعها مجلسا دمقراطيا لا يتعارض وجوده مع مبدإ الحكم الدمقراطى : أما إذا وجدت هيئة غير منتخبة لها سلطة فعلية على التشريع والسياسة العامة ، فإن وجودها يجعل قيام الدمقراطية الحقة مستحيلا . نعم إن مجلس اللوردات البريطانى قد ظل قائما لأن البريطانيين لا يرغبون فى « خلق المشاكل » إذا كان من المستطاع تجنبها ؛ لكن السلطات المخولة لهذا المجلس فى

(١) يشير إلى مجلس اللوردات البريطانى . (المعرب)

الوقت الحاضر لا تتفق مع المبادىء الدمقراطية فى شىء ، حتى بعد أن نقصت هذه السلطات بمقتضى القانون البرلمانى الصادر فى عام ١٩١١ [1] . قد تكون الدمقراطية فى رأى بعض الناس نظاماً بغيضاً ، أما الذين لا يعتقدون أنها كذلك فإن الواجب يقضى عليهم بإلغاء جميع المجالس التشريعية غير المنتخبة .

ومن الإصلاحات الأخرى المقترحة انتخاب النواب لتمثيل الأعمال أو الجماعات التى تؤدى أعمالا اقتصادية ، لا لتمثيل مناطق أرضية . ويلوح أن هذا الاقتراح قد نال إعجاب منشئ دولة الجماعات فى إيطاليا [2] . وقد ورد فى الكتب المؤلفة عن

---

(١) قانون عام ١٩١١ البرلمانى : رفض مجلس اللوردات فى عام ١٩٠٩ التصديق على قانون مالى أقره مجلس النواب ، فكانت نتيجة هذا الرفض أن صدر فى عام ١٩١١ قانون عام وافق عليه المجلسان يجعل لمجلس العموم السلطة التامة فى المسائل المالية . فقد نص هذا القانون الجديد على أن كل مشروع قانون مالى يرسل إلى مجلس اللوردات قبل اختتام دورته بشهر على الأقل ، ولا يقرره هذا المجلس من غير تعديل فى خلال شهر من تاريخ إرساله إليه ، يرسل إلى الملك لتوقيعه ويصبح بذلك قانوناً واجب التنفيذ ولو لم يوافق عليه مجلس اللوردات . وقد وافق اللوردات أنفسهم على ذلك القانون وبذلك رضوا بتقييد حقوقهم فى المسائل المالية . وكان مجرد التهديد بأن يستعمل الملك حقه الدستورى فيزيد عدد اللوردات بما يكفل إيجاد أغلبية فى المجلس توافق على هذا القانون ، كان مجرد هذا التهديد كافيا لحمل المجلس على إقرار هذا المشروع . (المعرب)

(٢) سمى المؤلف إيطاليا دولة الجماعات لأن مجلسها النيابى يمثل الجماعات الاقتصادية المختلفة ، ولا يمثل المناطق الأرضية . (المعرب)

الفاشية[1] وصف الغرض الذى يرمى إليه هذا النظام . وهذا الإصلاح المقترح مأخوذ من نظام النقابات الفرنسى ؛ وكانت الفكرة الأساسيه التى بنى عليها أن عمل الإنسان فى هذا العالم الحديث أعظم شأناً من المكان الذى يقيم فيه . ونحن حتى إذا صرفنا النظر عن أن الدولة بطبيعتها إقليمية فى أعمال شرطتها وأعمالها الصحية وغيرها من الواجبات ، فإننا نشك كثيراً فى أن روابط المهن هى خير أساس لتقرير السياسة العامة . نحن لا نعترف فى هذا الكتاب بأن الدمقراطيـة هى مجرد توازن بين مصالح متنافسة ؛ فإذا تقرر أنها ليست كذلك ، بل كانت وسيلة للتعبير عن إرادة عامة لخير عام ، توطد دعائمه ويشترك الكل فيه ، فإن جيرة الإنسان لا زملاءه فى حرفته البعيدين عنه هم خير من يعرف منهم كيف يتعاونون على العمل للصالح العام الذى يرونه بأعينهم ويلمسونه بأيديهم . ذلك بأنه لا شىء يمكن أن يحل محل الاتصال الشخصى فى المجتمع وتقابل الأفراد وجهاً لوجه ، بالرغم من وجود الهيئات النظامية الكبيرة العدد الواسعة النطاق . ولهذا كانت الدائرة الانتخابية الإقليمية خير أساس لانتخاب عضو المجلس النيابى ؛ وكان خير مكان يليق لوجود الهيئـة

(١) انظر كتاب « الفاشية » للبيجر س . بارنز فى هذه السلسلة .

المكونة على أساس الحرف أو الوظائف هو المجالس الاستشارية أو مجالس الخبراء الإخصائيين ، أو المؤتمرات العامة التى لا تمت بصلة إلى البرلمان أو مجلس النواب الأعلى المسيطر على شؤون الدولة .

على أن هذا لا يعنى أن المجالس النيابية القائمة فى هذا الوقت تفى بجميع الأغراض التى أنشئت من أجلها . ذلك بأن العلم بدقائق الصناعة ضرورى عند سن بعض القوانين ، والمعلومات الخاصة المستمرة لازمة لتوجيه السياسة الخارجية وجهتها الصحيحة ، ونظم التربية تتبدل من أساسها تبدلا يجعل رجال السياسة القدماء يبدون فيها آراء خاطئة . وهذه الأسباب كلها تحتم إصلاح الطرق المتبعة لمناقشة المسائل العامة والفصل فيها فى المجلس النيابى سواء سميته برلماناً أو جمعية أو مجلس أمة . وزيادة على ذلك فإن كثرة ما يسن من القوانين واختلاف أنواعها يعد سبباً كافياً لنقل بعض الواجبات التشريعية إلى غير المجالس النيابية ، أو جعلها من اختصاص هيئات محلية . لكن ذلك كله إصلاح للدقائق والتفاصيل ، لا يستطاع بحثه فى هذا الكتاب ؛ وحسبنا هنا أن يُفهم المبدأ الدمقراطى العام ، وهو أن إرادة الشعب يجب أن تكون هى الإرادة النافذة .

٢

على أن أشد ما يوجه إلى النظم الدمقراطيــة من النقد فى هذه الأيام سببه أثر النظام الاقتصادى فى منع إرادة الشعب من السيطرة على الحكومة . ذلك أن من المسلم به بوجه عام أن فئة قليلة من ذوى الثراء قد تسيطر على تكوين الرأى العام عن طريق الصحف أو غيرها من الوسائل . ولكن الواجب علينا فى هذه الحال هو أن نعنى ببحث النظم التى تساعد على وجود هذا العيب وطريقة إصلاحها . وأهم هذه النظم كلها هو نظام المِلكية الخاصة لرأس المال الصناعى . يقول البعض إن الدمقراطية السياسية لا تستطيع أن تقوم بعملها حتى تلغى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج ، أى حتى تحل الاشتراكية محل الرأسمالية . وهناك انتقاد أخص من هذا وأضيق منه دائرة ، وهو أن النظم الدمقراطية يجب أن تؤدى إلى إشراف هيئات شعبية على أهم ما يستخدم فيه رأس المال المنتج . ويجب أن نلاحظ هنا أن النزاع لا يقوم على الملكية الخاصة للقبعات أو الأحذية مثلا ، بل إن الذى يقوم عليه النزاع هو أن تؤدى عن الأرض أو الآلات أو القوى المستخدمة فى الإنتاج فوائد أو أرباح ، تجعل لأصحابها السيطرة على من يستخدمونها .

وإذا نظرنا إلى أعم أشكال النقد الذى يوجه إلى النظم الدمقراطية الحاضرة ، والذى أساسه أنها لا تعطى السلطة فى الحقيقة للأغلبية ، وجدنا هذا النقد ينصب على وجود العدد الجم من أصحاب الملكية الصناعية فى المجالس النيابية ومن أقاربهم فى مصالح الحكومة . لكن أصدق من هذا وأشد وقعاً أن النساء والرجال الذين يعتمدون فى كسب قوتهم على أصحاب رأس المال الصناعى ووكلائهم ، لا يستطيعون أن يعبروا عن آرائهم تعبيراً حراً ، وقد لا يجدون الوسائل التى تمكنهم من أن يكون لهم رأى صحيح . والحق أننا يجب ألا نغتر بالظواهر . إن الشخص ، رجلا كان أو امرأة ، الذى يكدح طول يومه ليحصل على الكفاف من العيش ، ولا يجد الفراغ الذى يمكنه من التفكير ، ويخشى على الدوام أن يفقد عمله وهومورد رزقه الوحيد ، إن هذا الشخص ليس هو المواطن الحر المساوى لغيره ، والذى تحدثنا عنه الكتب ، حتى ولو خلا الانتخاب من جميع وسائل الإرهاب المباشر . ولذلك يقول النقدة إن الخطوة الثانية التى يجب أن تخطوها الدمقراطية نحو المساواة والحرية هى أن يقضى على قوة أصحاب رءوس الأموال . وليس الغرض الذى يرمى إليه هذا العمل هو جعل الحرية السياسية حقيقة واقعية فحسب ، بل يُقصد به كذلك

تحقيق المثل الدمقراطى الأعلى ، وهو وجود مجتمع من الرجال والنساء فى استطاعتهم أن يستخدموا ما وهبهم الله من كفايات لمنفعتهم الخاصة .

وإذا شئنا أن نفهم المشكلة القائمة الآن فى أوربا الغربية وأمريكا ، وجب علينا أن نستعيد إلى ذاكرتنا التاريخ الحديث لنظام الإنتاج والاستهلاك ؛ وذلك لأن الحياة المتمدينة كلها تقوم على الإنتاج المنظم أيا كان نوعه ، وعلى الانتفاع بالمنتجات ؛ كما أن طرق تبادل السلع والخدمات ذات أثر اجتماعى عظيم فى معظم المدنيات . وإذا كانت الحكومات تشرف الآن إشرافا عاما على نظام النقد ، وتشرف بعض الإشراف على نظام الأئتمان ، فإنها لا تشرف على الوسائل الفعلية المتبعة فى إنتاج السلع وأداء الخدمات لأنها أحدث عهدا من نظامى النقد والأئتمان .

لقد كان من أثر الإنتاج الكبير بقوة الآلات أن دخل النظام الصناعى منذ قرن من الزمان فى مجتمع تسيطر عليه العقائد العتيقة ، التى ورثها دون أن يشعر من مدنية الاسترقاق القديمة . وكانت المسيحية فى خلال العصور الوسطى ، والمبادئ الإنسانية التى بعثها عهد النور فى القرن الثامن عشر ، قد أدخلا بعض التعديل على أحوال العمال اليدويين القديمة ، وقللا من اعتمادهم

على أصحاب الأراضى وغيرهم من ذوى الأملاك . وانتشر فى العالم شعور عام بأن الناس متساوون من بعض الوجوه « عند الله » ، وإن لم يقل أحد حتى ولا الكنيسة نفسها إن الناس متساوون « عند الناس » . وكان الاعتقاد السائد أن أفضل حياة هى التى تتفق مع « الوضع الذى وضع الله فيه الإنسان » ، ولا يخفى أن معظم الناس رجالهم ونسائهم قد وضعوا فى موضع أقل مما وضع فيه غيرهم . وقد حدث بالفعل أنه حينما احتاجت الصناعة الجديدة إلى الأيدى العاملة أو المهارة ، أمكن الحصول على عدد كبير من الرجال والنساء والأطفال واتخاذهم وسائل للإنتاج ؛ وكان هؤلاء هم « الطبقات السفلى » أو « الطبقات العاملة » ، الذين لم يكن فى مقدورهم أن يحصلوا على قوتهم إلا بالعمل أمام الآلات التى يمتلكها غيرهم .

وإن من الخطأ وسوء الفهم أن نفسر هذه الحال بأنها استغلال مقصود متعمد للعمال اليدويين ؛ كما أن أصحاب رءوس الأموال لم يتحدوا بعملهم حقوقاً معترفاً بها ، بل إنهم هم « وعمالهم » قد افترضوا وجود مراتب أو طبقات منفصلة ، أى أنهم كانوا يعملون حسب القواعد التى قامت عليها كل مدنيات الاسترقاق القديمة ؛ ولربما كانوا لا يشعرون بأنهم يعملون بهذه القواعد ،

بل بدا لهم أن من الأمور الطبيعية ، إذا لم نقل من الأمور الصادرة عن العناية الإلهية ، أن « يدعى » بعض الناس إلى العمل ليحصلوا على الكفاف من العيش[١] ، وأن « ينعم » البعض الآخر بالفراغ والمتاع الزائد على الحاجة . ولا يزال كثيرون من ذوى السلطان السياسى والاقتصادى يفترضون أن هذه هى الحال الطبيعية ، وإن كان تاريخ استخدام العمل فى المدنية يثبت أن الحال التى وجدت فى النظام الصناعى الجديد لم تكن أكثر انطباقاً على الحال الطبيعية أو المحتومة من أية حال اقتصادية أخرى وجدت قبلها . وكل ما فى الأمر أنها كانت نتيجة فروض وعادات قامت عليها مدنيات الاسترقاق فى بلاد اليونان وروما . نعم إن هذه الظروف قد عدلت بعض التعديل بتأثير عواطف العصور التالية ، ولكنها لم تكن بأية حال من الأحوال نتيجة « المنافسة الحرة » أو « الإقدام الحر » ؛ كما أن توزيع القوة

(١) يشير المؤلف إلى النظرية المعروفة بنظرية الكفاف أو قانون الأجور الحديدى التى وضعها الطبيعيون وأخذ بها آدم اسمث وغيره . ومضمونها أن العمل كالسلع بائعوه هم العمال ومشتروه أصحاب الأعمال . ولما كانت قيمة السلعة إذا اشتدت المزاحمة تقدر بنفقات إنتاجها ، فكذلك إذا اشتدت المزاحمة بين العمال قدرت أجورهم بالنفقات الضرورية لمعيشة العمال وإيجاد الأطفال الذين يحتاج إليهم المجتمع لكى يحلوا محل هؤلاء العمال عندما يعجزون عن العمل . وتلك بالطبع نظرية خاطئة مهما توسعنا فى فهم عبارة الكفاف . (المعرب)

بين أصحاب الأملاك والعمال اليدويين لم يكن جزاء « العفة والقناعة » أو نتيجة تطبيق مقياس الكفايات ؛ بل تلك ألفاظ ما أنزل الله بها من سلطان ، صاغها علم الاقتصاد الجديد ليفسر بها سيطرة الأقلية الضئيلة على الأكثرية الساحقة فى كل الهيئات الاجتماعية ، وآمن بهذه الألفاظ الخرافية كل الناس تقريباً سواء أكانوا من ضحاياها أم من المنتفعين بمزاياها .

غير أن دخول التعابير الدمقراطية فى لغة السياسة ، والإحساس الجديد بالكرامة الإنسانية اللذين جاءت بهما الثورة الفرنسية ، مع ازدياد الشعور بآلام الإنسانية ، كل هذه العوامل بدأت تقوض دعائم الفروض التى قامت عليها الفوارق الاجتماعية القديمة ، بعد أن عرف أن الناس إذا كانوا متساوين وأحرارا بطبيعتهم فى حقوقهم السياسية على الأقل ، فلا بد من أن يكون هناك خطأ فى النظام الاقتصادى القائم على انعدام المساواة ، وعلى إلزام الأغلبية أن تكدح باستمرار . وبدا غريبا على أية حال ألا يُبَاشَر الإنتاج إلا فى ظروف تحرم الأغلبية الكبرى الراحة من عناء الأعمال ، وتوجد « طبقة رافهة » تستمهد الراحة ولا تفيد الإنتاج بشىء . فالدمقراطية من حيث هى نظام عملى للعلاقات الاجتماعية بين الناس ، وعلى الأخص من حيث هى مثل أعلى يراد تحقيقه ،

لا تتفق بحال من الأحوال مع الوسائل التى كان يسير عليها التنظيم الصناعى الحديث . ذلك بأن من السخف والهذيان أن نقول إن الناس متساوون ، فى حين أن أغلبيتهم لا تكاد تحصل على الكفاف من العيش ، وأن عدداً قليلا منهم ينالون أكثر مما يستطيعون أن ينتفعوا به . لقد قال هذا وأكده كثير من الكتاب فى أوائل العهد الصناعى وقاله أخيراً كارل ماركس بعبارات بليغة الأثر عظيمة الوقع فى النفوس .

لكن المصلحين السياسيين فى القرن التاسع عشر لم يعالجوا هذه المشكلة قط ، لأنهم كانوا يفترضون عادة أن عدم المساواة الاقتصادية أمر لا خطر له مادام لكل رجل صوت فى الانتخاب ، وأنه ما دامت الأغلبية وهى من العمال ستقترع لمصلحتها فإن فى ذلك ما يكفى لأن تستقيم الأمور ، ولا سيما إذا اعتقدت هذه الأغلبية أن مصلحتها تقضى بترك النظام الاقتصادى كما هو . وأدخل الاقتصاديون فى روع الناس كلهم أن هذا النظام « من طبيعة الأشياء » ، وأنه نتيجة « قوانين » سرمدية لا نتيجة عادات سيئة تؤدى إلى سيطرة البعض على البعض ، أو اعتقادات رثة بالية فى وجود نظام اجتماعى ثابت . ولذلك اقتصر العمل السياسى فى الميدان الاقتصادى عادة على تخفيف الآلام الشديدة

البارزة ، وتلطيف حدة ما كانت تسببه وسائل الإنتاج الجديدة من « احتكاك » فى بعض الأحيان . نعم إن ما سن من قوانين للمصانع ، وما استخدم أخيراً من وسائل للتوفيق والمصالحة والتأمين من البطالة وتعويض العمال ، من شأنه أن يجعل العلاقات الاقتصادية أكثر « دمقراطية » مما كانت ؛ ولكن الفكرة التى بنيت عليها هذه الإصلاحات كانت فكرة المنح والتعديل داخل دائرة النظام القائم ، نظام سيطرة البعض وخضوع البعض الآخر ، ولم يكن يلحظ فيها أنها وسيلة لتقويض بنيان هذا النظام من أساسه .
أما العامل السياسى الذى كان له أعظم أثر فى الصناعة من الناحية « الدمقراطية » فهو الاعتراف القانونى والسياسى بحق العمال فى أن يؤلفوا النقابات ، لأن ذلك كان بمثابة ثورة فى العلاقات الأساسية بين العمال وأرباب الأعمال ؛ فالعامل إذا أمكنه أن يضع بنفسه السياسة التى يسير عليها ، لم يبق مجرد آلة مسخرة . لكن حق العمال القانونى فى أن يؤلفوا باختيارهم جماعات لهم لم يعترف به اعترافاً عاما فى الولايات المتحدة ، حيث لا تزال « الدمقراطية » من نوع الدمقراطية الفردية .

٣

ولم يكن الاعتراف بحقوق نقابات العمال فى غير البلاد التى

ذكرناها إلا تسليما منها بحال جديدة قائمة بالفعل . وبذلك لم يكن أقوى عامل يدفع الأمم نحو الدمقراطية فى الصناعة عاملا سياسيا ، بل كان هو اتحاد الصناع اليدويين باختيارهم ومن تلقاء أنفسهم وتكوينهم نقابات يحمون بها أنفسهم ويدافعون بها عن مصالحهم[١] . وتلك هى الدمقراطية الحقيقية ؛ وقد نشأت فى العهد الصناعى بتأثير شعور الزمالة والرغبة فى تبادل المنافع بين العمال الرجال منهم والنساء . وقد بعث فيهم هذا الشعورَ وتلك الرغبة تجاربُهم العملية فى وسائل الإنتاج ، بعد أن تبين لهم أن أجورهم سوف تنقص ، وأوقات عملهم سوف تطول كلما كان مستطاعاً أن تزيد الأرباح بمثل هذه الوسائل ، مهما حسنت نيات المسيطرين على الصناعات . وأتى على الصناع حين من الدهر أثبت فيه مهرة الاقتصاديين ، وسرهم ما أثبتوا ، أن هناك « رصيداً »[٢] تؤدى منه الأجور ، وأن هذه الأجور لا يمكن أن

---

(١) انظر كتاب الدمقراطية الصناعية لوب Webb .

(٢) يشير المؤلف إلى النظرية الاقتصادية المعروفة بنظرية مخصص الأجور ، وواضعها جون استيورت مل . ومضمونها أن متوسط سعر أجور العمال يحدد بعاملين : أولهما ما يخصص من النقود لدفع الأجور وهو قدر يتعين قبل البدء فى الإنتاج لدفع أجور العمال ، وثانيهما عدد العمال ؛ وبقسمة مخصص الأجور على عدد العمال ينتج متوسط سعر الأجر . واستنتج من هذا أن لا أمل فى تحسين أجور العمال من طريق تأليف النقابات وأن =

تزيد على ما بلغته فى ذلك الوقت ؛ وأثبتوا فوق ذلك أن حركة النقابات لا تستطيع أن ترفع هذه الأجور . لكن النقابات ازداد عددها ، وارتفعت الأجور وتحسنت الأحوال فى الصناعات الحسنة النظام ، واعتقد العمال اليدويون على الأقل أن الفضل فى ذلك راجع للنقابات على الرغم من عقائد الاقتصاديين المقررة .

وقد استطاع العمال اليدويون بفضل الطريقة التى نشأت بها نقاباتهم أن يجربوا بأنفسهم أساليب الدمقراطية العملية . ولقد أخطأوا كثيراً فى تجاربهم ، وقامت المنافسات والمنازعات فى بعض الأحيان بين طوائف العمال المختلفين ، لأن الحركات الجديدة بدأت على أيدى فئات قليلة العدد من العمال كانت تلتقى كل منها بالأخرى . ولذلك لم يكن تاريخ النقابات فى جميع البلاد هو تطبيق مبادئ معنوية مجردة ، وإنما كان أعمالا تجريبية فى نواح مختلفة ، ترمى إلى تخليص العمال اليدويين من خضوعهم القديم . ولقد تعلم الملايين فى هذه الحركة النقابية حقيقة المساواة فى المنزلة ، والعمل المشترك للصالح العام ، والحرية فى انتقاد ذوى السلطان ، والإشراف على الوكلاء والمندوبين ، أى

— ليس للعمال إذا أرادوا أن يرفعوا أجورهم ويحسنوا أحوالهم إلا إن يهاجروا أو أن يقللوا نسلهم ، أو أن يزداد مخصص الأجور بالاقتصاد . وهى نظرية خاطئة بالطبع . (المعرب)

أنهم تعلموا فى الحركة النقابية حقيقة الدمقراطية العملية ؛ وتخطت العواطف المشتركة حدود العمل والصناعة والدين والقومية ؛ واتسعت دائرة هذه العواطف كما اتسع مجال التنظيم النقابى باستمرار .

ثم نشأت فى بريطانيا العظمى وأوربا الغربية فى أواسط القرن التاسع عشر حركة تعاون المستهلكين . وذلك أن أصحاب الإيرادات الصغيرة ، ومعظمهم من العمال اليدويين ، نظموا لأنفسهم طرق الحصول على بعض السلع تنظيما يقلل من أثمانها ، وينجيهم من عبء الأرباح التى كان يحصل عليها أفراد التجار . وكان المبدأ الذى قامت عليه هذه الحركة هو استخدام رأس المال فى غرضين : الشراء بالجملة والإشراف على البيع . وكانت النتيجة التى أدت إليها هى اتساع دائرة تجارب العمال فى إدارة المشروعات التجارية الصغيرة ثم الكبيرة ، التى يشترك فيها العمال ووكلاؤهم ؛ وتلك أيضاً تجارب أخرى فى الدمقراطية .

غير أن نمو حركتى النقابات العمالية وتعاون المستهلكين لم يكن ليؤدى حتما إلى إيضاح الفروق بين هذه الحال الجديدة وبين النظام الاقتصادى القديم ؛ ولم تكن حركة « العمال » من هاتين الوجهتين إلا وسيلة من وسائل الإصلاح داخل دائرة

النظام المقرر . أما الخطوة التى تلت هذه الحركة فكان منشؤها اعتراف عدد قليل من المفكرين ، بعضهم من بين طوائف العمال الأجراء و بعضهم من خارجها ، بأن ثمة صراعا فى المبادئ بين النظام الاقتصادى المقرر وفكرة وجود مجتمع متساوى الأفراد . وقد أدى هذا إلى تأليف الأحزاب الاشتراكية للسعى فى إيجاد ممثلين للعمال فى البرلمانات والمجالس النيابية ؛ وسميت هذه الأحزاب فى بعض البلاد بالأحزاب « الدمقراطية الاشتراكية » ، كما سمى الحزب الجديد فى بريطانيا العظمى بحزب العمال . وهذه الأحزاب كلها متفقة فى موقفها من الدمقراطية ، وهو أن الحقوق السياسية التى حصل عليها العمال لا تفى بالغرض المقصود . ولكن الجدل قام ولا يزال قائماً بين أعضائها ، فمنهم من يقول إن الخطة التى اتبعت حتى الآن يمكن استخدامها لنيل المساواة الاقتصادية ، ومنهم من يعتقد أن المشكلة القائمة مشكلة عويصة متأصلة ، وأن لا شىء يستطيع القضاء على سيطرة أصحاب رؤوس الأموال الخاصة إلا الثورة العنيفة . ويسمى أصحاب الرأى الأول الآن بالاشتراكيين ، كما يسمى أصحاب العقيدة الثانية بالشيوعيين . وقد ناقشنا آراء الشيوعيين من قبل ، وعرفنا أنهم لا يكتفون بنقد النظم الدمقراطية القائمة بل ينتقدون معها المبادئ الدمقراطية

نفسها ؛ فهى تدعو إلى العنف و إلى الحرب الأهليــة بحجة أن « غيرهم قد أوقد نارها أولا » .

لـكن مالنا ولهذا كله . إن هـذا البحث مقصور على نقد النظم الدمقراطية ؛ والمسألة التى نحن بصددها الآن هى هل يمكن إصلاح هذه النظم القائمة لـكى نجعلها تساعد على المساواة الاقتصادية . أما أنها فى حاجة إلى الإصلاح فهذا ما يعتقده الجميع ، لأنها قد سمحت من الوجهة العملية لأصحاب رؤوس الأموال الخاصــة بأن يؤخروا أو يمنعوا اتساع دائرة حق الانتخاب ، ونشر التعليم بين العمال اليدويين ، وتحسين أحوال المصانع ، وتقرير المعاشات للعمال وتعويضهم ممـا يصابون به من الأخطار ، وتعيين الحد الأدنى القانونى للأجور ، ونقص ساعات العمل ، إلى غير ذلك من الإصلاحات التى لم ينلها العمال إلا بعد أن استماتوا فى الدفاع عنها . يضاف إلى هذا أن ما كشف أخيراً من الفضائح الـكثيرة قد أظهر بجلاء كيف يستطيع الأفراد المسيطرون على الإنتاج أن يفسدوا العمل ورؤوس الأموال المستثمرة ويسيئوا استخدامها ؛ وما أقدر الشركات الرأسمالية الـكبيرة كلهـا على الاحتيال لنيل الإعانات وسلب الأموال ، وأكثر هـذه الشركات استهتاراً واندفاعاً فى هذه السبيل هى

شركات تجارة السلاح . ولهذا كان لابد من إصلاح طرق الحكم ، إذا أريد أن يسود سلطان إرادة الشعب . ومن بين هذه الإصلاحات المنشودة تقليل نفقات الانتخابات ، وإذاعة كل المعلومات المتصلة بالسياسة العامة ، واتباع نظام الضرائب التصاعدية[1] ، وتحديد حقوق الميراث ، والتوسع فى استخدام المذياع والخيالة لمقاومة تأثير الصحافة . لكن هذه الإصلاحات جميعها لا يستطاع القيام بها إلا إذا انتشرت فى المجتمع الرغبة فى المساواة أكثر من انتشارها فى الوقت الحاضر ؛ وهذا الانتشار موقوف على نظم التربية ووسائلها كما سنبينه فى الفصل التالى .

٤

على أن النظم التى يحتاجها المجتمع الدمقراطى ليست هى النظم السياسية فحسب ، كما أن شكل الحكم القائم الآن ليس هو وحده الذى يحتاج إلى إصلاح . ذلك بأن الصناعة فى معظم نواحيها منظمة تنظيما يعوق سير الدمقراطية ، وتماثلها فى ذلك النظم الاقتصادية . نعم إن هذه النظم كنظام الملكية العقارية

(١) الضريبة التصاعدية هى التى يزداد معدلها مع ازدياد الدخل ، فاذا كان من دخله ألف جنيه يؤدى عنه ستين جنيها مثلا بنسبة ٦ ./. منه ، فان الشخص الذى يبلغ دخله ثلاثة آلاف جنيه يؤدى عنه حسب هذا النظام ثلثمائة جنيه مثلا بنسبة ١٠ ٪ وهكذا . (المعرب)

أو الآلات الصناعية أو المواد اللازمة للإنتاج نظم سياسية من بعض الوجوه ، لأنها تقوم على حقوق قانونية ؛ لكن النظام القائم الذى يخول صاحب المال أو وكيله الحق فى أن يقرر ما ذا يجب أن ينتج ، وهل هناك ضرورة للإنتاج ، ومَن من الناس يجب أن يستخدمهم فى الإنتاج ، هذا النظام نظام غير دمقراطى فى جوهره وأساسه . وليس ذلك لأنه يعطل حرية الاختيار التى يجب أن يتمتع بها الناخبون فحسب ، بل لأنه أيضاً يحط من قدر العمال و يعطى عدداً قليلا من الأفراد حقوقاً استبدادية على السلع والخدمات النافعة للجميع . لذلك يقال إن المثل الدمقراطى الأعلى يتطلب أن يكون إصلاح هذه النظم بتغيير نظام الإنتاج من أساسه ، لأن هذا النظام القائم فى الوقت الحاضر إن هو إلا تعديل لنظام الاسترقاق القديم الذى يحقر من شأن العمل اليدوى والخدمات العادية التى تقوم عليها الحياة المتحضرة . ولا تكون هذه الخدمات استرقاقا إلا إذا أعطت أصحاب الأموال ووكلاءهم من الحقوق ما يمكنهم من السيطرة على الإنتاج . ولن يشعر الناس بأن العمل اليدوى عمل شريف متحضر يرفع من قدر صاحبه ، إلا إذا انتزعت من هذه الطبقة تلك الحقوق الاستبدادية .

ولكن مهما يكن نوع الإصلاح الذى يتكفل به المصلحون عن قصد وإرادة ، فإن عليهم ألا يغفلوا ما حدث منذ أيام كارلس ماركس من تطورات « دمقراطية » غير مقصودة ولكنها مرغوب فيها . ومن هذه التطورات أن نقص أثمان الطعام والملبس ونفقات التعليم قد جعل الفوارق بين الطبقات الاجتماعية أكثر تعقيداً مما كانت عليه من قبل . فالطبقات القديمة آخذة فى التبدل ؛ وقد بدلت وسائل الإنتاج الحديثة العلاقة بينها ، فلم تعد كما كانت فى الماضى نزاعاً صريحاً بين مصالح متنافسة ، بل أصبح هذا النزاع أقل كثيراً مما كان . كذلك أصبحت حرب الطبقات أبعد احتمالا ، لأن الحرب تتطلب فروقاً واضحة بين الطرفين المتحاربين ، وقد أوجدت الظروف الحاضرة عدداً كبيراً من المحايدين الذين لا ينتمون إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء ؛ وتلك حال يصعب معها أن تدور رحى الحرب المركسية[1] . يضاف إلى هذا أن المرافق العامة التى أقامتها الحكومة المركزية أو التى يشرف عليها ولاة الأمور المحليون فى بعض البلاد ، تسيطر الآن على مقادير كبيرة من رؤوس الأموال . فمن ذلك أن نحو ثلثى المشروعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة فى

---

(١) نسبة إلى كارلس ماركس . (المعرب)

بريطانيا العظمى من الأملاك العامة أو مما تشرف عليه بعض الإشراف هيئات حكومية عامة فى الوقت الحاضر ؛ ولهذا لا يبعد أن تكون العوامل التى تقوم عليها الدمقراطيــة الاقتصادية أو الصناعية فى المستقبل هى ازدياد قوة شراء المنتجات عن طريق «التنسيق» المقصود المدبر ، وتخفيض نفقات الإنتاج الذى تشرف عليه الهيئات الحكومية العامة . وقد يكون فى قيام بعض المشروعات الجديدة مثل لجنة الكهرباء فى بريطانيا العظمى ما يضعف من سلطان الأفراد المضاربين فى التجارة ؛ فضلا عن أنه قد اتضح الآن أكثر من ذى قبل لعدد كبير من الناس حتى بين أصحاب رؤوس الأموال ، أن للماليين ومنشئ الشركات الذين يعاملون على اعتبار أنهم وكلاء لأصحاب الأموال ، قد وضح أن لهؤلاء سلطات ومصالح تختلف كل الاختلاف عما للمساهمين . ولقد كان صاحب رأس المال يعد فيما مضى عدو العمال ، ولكن الظروف الحاضرة قد جعلته فى بعض الأحيان ينحاز إلى جانب الأجراء ضد الذين يحصلون على مكاسبهم عن طريق المضاربات المالية . وكذلك يتضح أن الحال الاقتصادية آخذة فى التطور ؛ ولسنا ننكر أن هذه التطورات تتيح فرصاً جديدة للشراهة الفردية أو المطامع الشخصية ، ولكن منها ما يعد

بحق فرصاً سانحة للتقدم نحو الدمقراطية .

فإذا استفادت السياسة العامة من هذا الاتجاه الجديد ، فإن قوى الإنتاج الجديدة وأذواق المستهلكين الجديدة والطرق الجديدة لتنظيم وسائل الائتمان ، كل هذه قد تزيد من حرية العمال اليدويين وسائر أصحاب الإيرادات الصغيرة المكتسبة ، وتقلل الفوارق بينهم و بين غيرهم من الطبقات ؛ فالمشكلة إذن هى كيف نصل إلى هذه السياسة . إننا إذا عرفناها كان رأى الأغلبية و إرادتها ، وهى صاحبة الدخل القليل فى جميع البلاد ، أعظم قوة وأبعد أثراً ؛ لأن أفرادها يشعرون عندئذ أنهم أكثر اطمئناناً على أرزاقهم ، ولأنهم سيكون لديهم من القوة والفراغ ما يستطيعون توجيهه للشؤون العامة . والفارق الحقيقى بين هذه الحال الجديدة والحال الراهنة أن معظم الناس فى النظام الاقتصادى الحاضر لا يحصلون إلا على ما يكفى لبقائهم أحياء منتجين ، فى حين أن الأقلية تنال ما يزيد على حاجتها لتنفقه على متع الحياة وزينتها ؛ أما فى النظام الاقتصادى المرجو فإن جميع الأفراد تتاح لهم الفرص ليتمتعوا بنصيب من الفراغ الفائض والسلع والخدمات أكثر مما يلزمهم للقيام بعملهم فى الإنتاج . وفى هذا النوع الجديد من النظم يمكن أن تقوم

الدمقراطية ؛ أما فى النوع السابق فقيامها مستحيل . ولما كان النظام الاقتصادى القائم فى وقتنا هـذا أقرب إلى النوع الأول منه إلى النوع الثانى ، فإنه لا يتفق مع النظم الدمقراطية ومثلها العليا . وعلى هذا الاعتبار لا يكون معنى المساواة الاقتصادية باعتبارها من المثل الدمقراطية العليا أن يتساوى دخل الناس جميعاً ، كما أن المساواة السياسية ليس معناها أن يتساوى نفوذهم كلهم فى السياسة . ولـكن الذى تتضمنه هذه المساواة الاقتصادية ألا يعتمد أى شخص فى معيشته وفى حظه من نعم الحضارة على ما يكسبه شخص آخر ؛ وهى تعنى من غير شك التحرر الصريح من سيطرة أصحاب رؤوس الأموال ووكلائهم .

ولقد كان وجود هذا التناقض بين النظام الاقتصادى القديم من جهة والفكرة الدمقراطيـة من جهة أخرى سبباً من أسباب الفاشية . ذلك أن أهم غرض ترمى إليه الفاشية هو أن تمنع تطبيق المبادئ الدمقراطية على النظام الاقتصـادى ؛ وتنحصر سياستها الاقتصـادية فى تدعيم أركان النظام القديم ، وتقوية الأفكار التى ورثها عن المدنيات الاسترقاقية . ولهذا فإن الفاشيين لا يكادون يسيطرون على مجتمع من المجتمعات حتى يحرموا نساءه حقّ المسـاواة السياسية ، ويقضوا على النقابات

الصناعيـة ، ويحرموا على العمال اليدويين أن يؤلفوا باختيارهم جمعيات نظامية أيا كان نوعها . ولقد قضى النظام الفاشى الإيطالى فضـلا عن ذلك على الحركة العمالية العظيمة الأخرى وهى حركة الجمعيات التعاونية ، وصادر أموالها ؛ فعل ذلك « لمصلحة العمال الحقة » التى تقول النظرية الفاشـية إنهم لايستطيعون أن يدركوها ، ولذلك كان من صالح العمال أن يحرم عليهم عمل شىء لأنفسهم . ثم أنشأت الحكومة الدكتاتورية نقابات جديدة لتظهر بمظهر الحرص على منفعتهم ؛ وهذه النقابات الجديدة أحسن من النقابات السابقة نظاماً ، وأقوى صلة ، وأكثر خضوعاً لعواطف الفخار القومى ، وإذعاناً واستسلاماً لسـياسة الحكومة . فهى لا تشبه نقابات العمال الحقة إلا كما يشـبه الفيلقُ النادىَ ، أو كما يشبه السجنُ المدرسةَ ، والحقيقة أن نقابات العمال الفاشـية هى انتقاض على الدمقراطية ورجوع بالصـناع إلى تبعيتهم القديمة التى كانوا عليها فى أيام المدنيات الاسترقاقية . والسبب واضح لاخفاء فيه ؛ ذلك أن المساواة ليست من المثل العليا التى يعمل لهـا النظام الفاشى . وهذه هى الحال بعينها فى الدكتاتورية الشيوعية ؛ فمهما تكن النظرية الشيوعية وعلاقتها بالحركة العمالية ، فإن نقابات الصناع فى

بلادها ليست جمعيات اختيارية بل هى من عمل طائفة صغيرة من القائمين بالحكم فى البلاد . ولذلك لا يعد قيامها تسليما بمبادئ الدمقراطية ، بل يعد خروجاً عليها . وليس من أغراضنا هنا أن نقرر هل تكون الحال خيراً مما هى عليه الآن أو شرا منه ، إذا ما نهجت الشيوعية منهجاً صناعيا غير منهجها الحاضر ؛ غير أن الحقيقة الواضحة التى تهمنا فى هذا الجدل أن نقرر أنه لا توجد نقابات للعمال من الطراز الدمقراطى ، حيث لا يقوم العمال أنفسهم بإنشاء جمعياتهم بل ينشؤها لهم غيرهم .

وليست عداوة جميع الحكومات الأتقراطية للحركة النقابية اعتسافاً بعيداً عن حكم العقل ؛ ذلك بأن تضارب المصالح التى تعمل لها جماعات العمال المختلفة ، وتباين الخطط التى تسير عليها ، يبدوان كأنهما خطر على وحدة الأمة . ولذلك يرى دعاة الشيوعية أن نقابات الصناع المحلية أو الطائفية من شأنها أن تقضى على السياسة العامة التى يراد وضعها لطائفة العمال بأجمعها . ولقد حصل بالفعل أن بعض زعماء نقابات العمال كانوا يعملون لخدمة أعضاء نقابتهم ولو أضر عملهم بمصالح المجتمع كله ، بل ولو أضر بمصالح غيرهم من العمال . وتعمدت بعض نقابات العمال الماهرين أن تلحق الضرر بالنساء العاملات و بالرجال غير

الماهرين ، وحتى إذا لم تكن سياسة النقابات المرسومة هى السعى وراء المصالح الطائفية ، فقد جرى أعضاء معظمها بالفعل على خطة إهمال المشاكل الكبرى التى تهم المجتمع كله ، وهى خطة تجعل أعداء الحركة النقابية يعدون النقابات عقبات فى سبيل الدمقراطية لا دعائم تقوى صرحها ؛ لأن الدمقراطية تتطلب من كل فرد ألا يحصر تفكيره فى مصالحه وحدها ، أو أن يجعل معظم تفكيره فى هذه المصالح . ولا يمكن أن تكون الدمقراطية مجرد تضامن وتسابق بين المتنافسين ؛ ولهذا فإن سعى نقابات العمال وراء المصالح الطائفية قد يكون مناقضاً للدمقراطية .

لكن نقابات الصناع فى المجتمعات الدمقراطية الراقية قد أخذت فى الاندماج والتحالف لكى تؤلف من بينها جماعات كبرى ذات مصالح مشتركة . ولقد أظهرت نقابات العمال فى بريطانيا العظمى وفرنسا على الأخص خلال السنين العشرين أو الثلاثين الأخيرة أنها تشعر شعوراً زاقياً بما عليها من التبعة التى تحتم عليها أن تسعى للصالح العام بمعناه الواسع غير المقصور على مصالحها الخاصة . فليس من السياسة « الطائفية » مثلا ما تقترحه النقابات من تنظيم الصناعة تنظيما جديداً ، وليس منها أيضاً

ما تبذله من الجهد لمنع الحروب . ولقد كان ازدياد قوة مهرة الصناع فى الصناعات الحديثة كافياً فى حد ذاته لازدياد شعورهم بما عليهم من التبعة نحو المجتمع بوجه عام . وقد يكون من سنن التدرج والنماء الطبيعى أن تقوم النقابات التى بدأت على هيئة دمقراطيات صغيرة فتوسع دائرة أفقها ، وتختط لنفسها خطة ترمى إلى فائدة جميع أعضاء المجتمع . فإذا فعلت ذلك كان فعلها أبلغ رد عملى على ما توجه إليها الدكتاتوريات من هجمات ، ودليلا قاطعاً على أن الجماعات الاختيارية تستطيع أن تعمل للصالح العام كما تعمل له السيطرة الحكومية على العمال . لكن النقابات لم ترق بعد هذا الرقى فى نظامها وسياستها ؛ فإذا جاء الوقت الذى لا تسعى فيه الطوائف المؤلفة فى داخل أى مجتمع من المجتمعات باختيارها ومن تلقاء أنفسها إلى مصالحها الحزبية بل تعمل للصالح العام ، إذا جاء هذا الوقت أمكن قيام الدمقراطية السياسية والاقتصاديه بأوسع معانيها .

كذلك يتطلب التنظيم الدمقراطى الصناعى السير على خطة جديدة فى الانتفاع بالسلع والخدمات . ذلك بأن الذين يعملون فى الصناعة والزراعة هم الكثرة العظمى لمن يستهلكون معظم السلع وينتفعون بمعظم الخدمات العامة ؛ لكن هذه

الكثرة لاتستهلك فى العادة من السلع والخدمات إلا بقدر ما يمكن أفرادها من العمل فى الإنتاج ، مع أن القاعدة التى تقوم عليها السياسة الجديدة توجب ألا يعامل هؤلاء معاملة المنتجين فحسب . ولذلك تتطلب الدمقراطية الصناعية أن توزع قوة الانتفاع بالسلع والخدمات توزيعاً يمكن كل فرد من أن ينال من الكماليات والمسرات فوق ما يحتاجه ليقوى به على الإنتاج ؛ وبذلك وحده يستطيع الفرد رجلا كان أو امرأة ألا يكون مجرد آلة ينتفع بها غيره . وقد رأينا فيما سبق كيف أدت الدمقراطية السياسية إلى إنشاء خدمات اجتماعية عامة لتوزيع بعض السلع بين الناس حسب الحاجة ، وإعطائهم منها أكثر مما يلزمهم لحفظ حياتهم . فإذا كان أحد لا يفكر فى حرمان الفقير أو الصانع المُسَخَّر خير ما يستطيع المجتمع أن يمده به من الماء الصالح ، ولا يقول إن الغرض من إنشاء الحدائق العامة والملاعب مقصور على مساعدة الناس على الإنتاج ، فإن الفراغ وهو أثمن ما أنتجه النظام الصناعى الجديد يمكن أن يوزع بين جميع الناس توزيعاً أقرب إلى العدالة والمساواة من توزيعه الحاضر .

وهناك مشكلة عويصة لم نتعرض لها بعد . فقد يسأل

البعض أحياناً هل يحق لشخص أن يستمتع بخدمات الناس من غير أن يؤدى هو نفسه خدمات لهم ؟ ومن هذا القبيل ما يوجه من النقد الشديد لتوارث الثروة ، ذلك النظام الذى يمكن الشخص من الانتفاع بخدمات الناس ولو لم يؤد لهم أية خدمة . ومنه أيضاً ما يراه البعض من استحالة بقاء الطبقة المستريحة غير « العاملة » ، أى ذلك النفر الذى لا يقوم بعمل قط ، إذا أريد الوصول إلى المساواة ؛ وذلك لأن الفراغ الذى يشترك فيه جميع من يعملون لكسب قوتهم — حسب هذه النظرية — هو القاعدة التى تجب مراعاتها فى السياسة العامة . كل هذه مشاكل تثار ؛ لكن المشكلة الرئيسية ليست هى التحرر من القيود التى تفرضها على الصانع حاجات نظام الإنتاج القديم ، وإنما المشكلة الرئيسية أن يجعل العمل الذى يؤدى للمجتمع أساساً لما يعطى للفرد من الحقوق . وليس كل ما تتطلبه الدمقراطية أن يستفيد الناس جميعاً من السياسة العامة ، بل هى تتطلب أيضاً أن يعمل الناس جميعاً لحفظ كيان المجتمع . ولقد يقال أحياناً إن المواطنين جميعاً يعملون لهذه الغاية لأنهم يشتركون فى القيام بواجب عام هو واجب الخدمة العسكرية ، وأن هذا الواجب يرفع القائمين به إلى مراتب الشرف والفخار . ولكن

يرد على هذا بأن تلك الخدمة ليست إلا نوعاً من أنواع الخدمات الاجتماعية الساذجة ، وأن الواجب أن يعرف الناس أن مد السكك الحديدية وعمل الخبز من الخدمات الاجتماعية التى تكسب القائمين بها من الشرف ما يترتب عليه حقوق لهم . وهذا الاعتقاد من شأنه أن يمحو من عقول الناس اعتقادهم القديم أن امتلاك الثروة هو أساس كل الحقوق . ولن يهدم هذا الاعتقاد بطبيعة الحال حقوق الملكية الخاصة للسلع ذات المنفعة الشخصية ، لكنه سوف يجعل أساس الحقوق الوطنية كلها ما يؤدى من الخدمات للوفاء بالحاجات العامة للمجتمع كله . وعندئذ تصبح إرادة الشعب (أو رأيه) معبرة عما يقوم به من العمل لحفظ كيان المدنية ؛ ولا يكون فى المجتمع طبقات « منحطة » ، لأن أفراده كلهم سيصبحون من « الطبقة » العاملة .

ومن واجب التنظيم الصناعى أن يعمل لهذا النوع من المساواة والحرية — المساواة فى الخدمة وإن لم تكن بالضرورة فى قيمة الخدمة ، وحرية الفرد فى أن يستخدم كل كفاياته فى التعاون الاجتماعى . وليس فى استطاعتنا هنا أن نشرح بالتفصيل أى اقتراح من الاقتراحات التى تعرض فى هذه الأيام للسير نحو المثل الدمقراطى الأعلى فى الصناعة ؛ وحسبنا أن نقول هنا إنه

لا بد من وجود نظام اختيارى للعمال يجعل لهم أثراً فى سياسة الإنتاج ، لأن الاقتصار على جعل العمال خداماً للدولة بدل أن يكونوا خداماً للشركة قد لا يؤدى إلى الدمقراطية ، إذا كان المقصود « بالدولة » إشراف المستهلكين على المنتجين . كذلك لا يكفى أن تكون الغاية التى يعمل لها هى الوصول إلى الدمقراطية من طريق التوسع فى الملكية الشخصية ، لأن هذا التوسع لن يحل المشكلة الحقيقية ، بل الذى يحلها هو تنظيم الإنتاج الكبير[1] تنظيما واسع النطاق ، يختلف كل الاختلاف عن نظام الحرف الذى كان قائماً فى العصور الوسطى . ذلك بأن العالم الذى يجب أن تقوم فيه الدمقراطية هو العالم الحاضر لا عالم تلك الأيام الخالية . ويجب أن يظهر أثر هذه الدمقراطية فيما يتمتع به المواطنون جميعاً من نفوذ أقرب إلى المساواة فى جميع المسائل التى تمس السياسة العامة .

٥

على أنه إذا فرض أن إرادة الشعب ورأيه هما الإرادة العليا والرأى الأعلى ، فقد بقى أن نعرف هل هذا الرأى وتلك الإرادة خير وصواب . ذلك بأن الدمقراطية لا تتطلب أن يفكر الناس

(١) يقصد بالإنتاج الكبير الإنتاج بالجملة (المعرب)

كلهم فحسب ، بل تتطلب أيضا أن يكون تفكيرهم سبيلا لفعل الخير . فكيف إذن تحل المشكلة الثانية مشكلة إيجاد النوع الصحيح من « الإرادة » ؟ وقبل أن نجيب عن هذا السؤال نقول إن الغرض من السعى نحو المساواة الاقتصادية هو تحرير عقول كثرة الناس من الاهتمام الضيق بوسائل العيش . ولقد كان لمعاشات كبار السن وتعويضات العمال وتأمينهم من البطالة آثار عقلية أو « نفسية » هامة ، فقد قللت ما يساور المجتمع من خوف وقلق ؛ ولا يخفى أن الذين يأمنون على أنفسهم من غائلة الجوع يكونون فى العادة أصح رأياً و إرادة فى المسائل الكبرى . تلك هى النقطة الأولى ؛ والنقطة الثانية أن الاعتماد على السلطات العامة وعلى الحقوق التى ترعاها بدل الاعتماد على إحسان الفئة المسيطرة القليلة العدد يخلق فى الناس إرادة أو « رأياً » ، كلاهما أدل على الشخصية والاستقلال والابتكار فى منشئه ، و إن كان ألصق بالمجتمع فى كنهه أو فى غرضه . ومن هذا يرى أن النظم الدمقراطية فى الصناعة تعمل على ترقية نوع الإرادة التى يعبر عنها أى مجتمع .

على أن من القواعد الأساسية التى يقوم عليها المثل الدمقراطى الأعلى أن حرية التفكير واحتمال الخطأ هما أقرب

السُّبل الموصلة إلى الحق والصواب . ولا شك فى أن ازدياد
الاستقلال الاقتصادى الذى تتمتع به كثرة أصحاب الإيراد
القليل سيجعلها أكثر عرضة للخطأ فى السياسة العامة ؛ ولكن
هذا لا يبرر اعتقاد من هم أرقى من أفرادها درجة أن تعرضها
للخطأ لن يكون أيضا وسيلة تكشف بها أشياء جديدة فى السياسة
العامة . إن ما يسمونه عقل الجماعة أو عقل القطيع يقوى فى
الجماعات المستعبدة الخاضعة لحكم الاستبداد . نعم يوجد فى هذه
الجماعات عدد قليل ممن يفكرون تفكيراً فرديا ، ولكن هذا
لا يعنى أن كل واحد منهم يفكر تفكيراً مختلفاً عن غيره .
وإذا سلمنا بأن هناك طريقين يمكن أن تسير فيهما السياسة
العامة أحدهما صواب وثانيهما خطأ ، فإن الاهتداء إلى الطريق
الصواب يكون أسهل إذا أمكن الناس كلهم أن يفكروا فيه
بكامل حريتهم ، وأن ينتقدوا كل من يتصدى لزعامتهم أو
الحكم فيهم .

قد يلوح أن من السخف والوهم أن يتصور أحد فى هذا
العالم الذى يسيطر عليه عدد قليل من الماليين ووكلاء أصحاب
رؤوس الأموال الصناعية أن الأغلبية العظمى تستطيع أن تصل
إلى الطمأنينة والمساواة الاقتصادية . ولكن ما كان يتصوره

البعض أيام حكم الأشراف الممتازين من أن الحكم يجب أن يعتمد على تأييد عامة الشعب ، كان يلوح فى تلك الأيام أكثر من هذا سخفا . وقد يظن أيضا أن لا شىء يبرر ارتباط الدمقراطية بالمساواة الاقتصادية ، لأن الذين نالوا بفضل ممتلكاتهم ما يكفيهم من الدخل والطمأنينة يعتقدون أن الواجب يقضى علينا بأن نقف عند الحد الذى وصلنا إليه ، ظنًّا منهم أن الدمقراطية هى الحال التى نحن عليها ، والنظم التى تمكنهم من أن يحتفظوا بما يمتلكون ، وليست مثلا أعلى يسعى العالم ليبلغه ، أو نظما يفكر فى ابتداعها . لكن الدافع السياسى كما قلنا من قبل لا يمكن أن يقضى عليه حينما يؤدى إلى الغاية التى كان يعمل لها أنصاره الأولون ؛ والدليل على ذلك أن الحقوق السياسية التى كانت تنادى بها ثورة الطبقات الوسطى فى أواخر القرن الثامن عشر كانت أيضا حقوقا اقتصادية من بعض الوجوه . فقد كان المالكون لعُدد الإنتاج وأدواته يطالبون بحقهم فى أن يستخدموا هذه العدد والأدوات استخداما أوسع وأتم ، أى أنهم كانوا ينادون بحرية الإقدام والمغامرة والتحلل من القيود التى فرضتها عليهم الملكية الإقطاعية أو العقارية . ولكن حق صاحب العدد فى استخدامها يتغير معناه تغيراً كبيرا إذا أصبحت « العدد » آلات ضخمة لا تحركها العضلات بل

تحركها « القوى » الآلية ، وأصبحت الملكية نصيبا فى هذه الآلات التى لا تقبل التجزئة ، ولم يبق حق المالك إلا واحداً من عدة حقوق . والذى يهمنا الآن هو حق الذى يستخدم الآلات ؛ فهل من العدالة أن يمنع المالك من استخدام الوسائل التى تمد الحياة المتمدينة بحاجياتها ؟ إن استخدام الآلات الحديثة هو إنتاج واستهلاك معاً ، إنتاج للقوة واستهلاك لمنتجاتها . وقد يكون لمالك العدد عمل يقوم به بين هاتين العمليتين ؛ غير أن مركزه بطبيعة الحال لا يمكن أن يكون هو نفس المركز الذى كان يشغله منذ قرن من الزمان . ولذلك كان من الطبيعى أن تهتم الدمقراطية باستخدام الأدوات أكثر مما تهتم بملكيتها ؛ وهى تبحث الآن فى تعديل حقوق مالكها ومستخدمها تعديلا جديدا . وسيفرض على الملكية الشخصية للآلات الصناعية ، إذا قدر لها البقاء ، أن تؤدى أغراضاً اجتماعية ليست مما يفرض عليها أداؤه فى الوقت الحاضر .

غير أنه لما كانت الدمقراطية تتطلب أن تحدد حقوق الناس بطريق غير طريق العنف والقوة ، فإن الحقوق الجديدة التى تسعى لها تخضع كلها للمبدإ العام وهو اتخاذ الإقناع وحكم الأغلبية الأساس الذى تقوم عليه الحياة الجديدة . ومهما عظمت العقبات

القائمة فى سبيل هذا الإصلاح ، فإنها لا تبرر الخروج على الطريقة التى تحتم التقاليد الدمقراطية اتباعها فى تذليل أية عقبة تقوم فى سبيلها ؛ وذلك لأننا نسعى لإيجاد مجتمع يقبل أعضاؤه القواعد الموضوعة طائعين ، لا أن يرغموا على قبولها كارهين .

وينتج من هذا أن تطبيق المبادئ الدمقراطية على المشاكل الجديدة ، واختراع أنظمة جديدة ، يتطلبان فى آخر الأمر « روحا » أو نزعة دمقراطية قوية ، تستطيع أن تسلك سبلا للعمل جديدة ، وعليها فى الوقت نفسه من الرقابة ما يمنعها من أن تلجأ إلى العنف والقوة . والذين يظنون أن هذه الروح لا تستطيع البقاء إذا قام النزاع على الحقوق الأساسية التى يؤمن بها الناس الآن ، وبخاصة على حقوق الملكية ، إن الذين يظنون هذا الظن يدلون على أنهم قد فقدوا إيمانهم بالدمقراطية قبل أن يحاولوا تطبيقها .

الفصل السابع

الروح الدمقراطى

إن كل ما سميناه « دمقراطياً » فى هذا الكتاب جديد فى تاريخ الحضارة . وقد نشأت النظم الدمقراطية والمثل الدمقراطية العليا وسط عادات ومعتقدات قديمة ، ولا يزال بعضها باقياً مستتراً يعترض كل رقى جديد ، ولا تزال توجد فضلا عن السياسة والخطط الصناعية تيارات خفية من الإحساسات والمشاعر يصعب معها أن تتقدم الدمقراطيـة . ومثال ذلك أن بعض أنواع الثقافة وطرق التربيـة تقاوم النزعة إلى المساواة فى السياسة ، و إلى الحرية فى الأعمال الصناعية ، مقاومة لا يكاد يشعر بها أنصارها . لذلك كان أصعب المشاكل التى تواجهها الدمقراطية هو « الجو » الاجتماعى السائد فى المجتمع الذى تقوم فيه النظم الدمقراطية ومثلها العليا ؛ وهذا الجو يظهر فى طرق الحديث والعمل ، وفيما بين الناس من فروق اجتماعية واختلاف فى الملبس والمسكن والأعمال . وهذه كلها تؤثر فى السياسة والصناعة وتتأثر بهما كذلك . ولا يخفى أن الجو الاجتماعى

السائد فى مجتمع ما يكاد يكون كله من عمل التربية ؛ والحق أن عدداً من أصعب المشاكل فى الدمقراطية الحديثة قد نشأ من نظام التربيـــة وطرائقها التى ورثها الجيل الحاضر عن المجتمعات السابقة لعهد الدمقراطية . فلا بد إذن من خلق جو اجتماعى دمقراطى فى المدارس وغيرها من معاهد التربية القائمة فى جميع المجتمعات ، إذا أريد أن يكون للنظم الدمقراطية فيها أثر قوى فعال .

ولقد كان تقدم التربية الشعبية من أول بشائر الدمقراطية فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . وذلك أن العمال فى النظام الصناعى الجديد شعروا بحاجتهم إلى زيادة معلوماتهم ، كما شعر البروتستانت الأولون بحاجتهم إلى أن يتعلموا قراءة الإنجيل لكى يصبح الدين دمقراطيا . فأنشئت لهـذا الغرض مدارس « الصــدقة » التى كان يعينها الموسرون المحسنون لـكى تؤدى أغراضا دينية . وكانت هذه المدارس هى « ومعاهد الصناع الآليين » ومجلات التربية الشعبية كلها قوى اختيارية تعمل فى سبيل التربية الدمقراطية فى أوائل القرن التاسع عشر . ولــكن النظام السياسى لم يتأثر بالمثل الأعلى الجديد ، وهو إيجاد مجتمع أعضاؤه كلهم « متعلمون » إلى حد ما ، إلا فى العقــد السابع

والعقد الثامن من القرن التاسع عشر ، عندما أخذت الدولة فى روسيا وفرنسا و إنجلترا على عاتقها واجب إنشاء المدارس لتعليم الشعب بأجمعه . وكذلك شرع ولاة الأمور فى البلاد الغربية لأول مرة فى التاريخ يعدون العُدة لتعليم جميع النساء والرجال على السواء . وكان هذا العمل خطوة واسعة فى سبيل إيجاد مجتمع متساوى الأفراد . ولذلك تعد المدارس فى الدول الغربية الحديثة جزءاً جوهريا من النظم الدمقراطية ، لأن الغرض الذى أنشئت من أجله أن يتعلم الشعب كله المبادئ العامة على الأقل ، وأن يتساوى أفراد المجتمع رجالهم ونساؤهم فى الفرص التى تتاح لهم ليتعلموا و يدركوا الخير إدراك المتحضرين .

على أنه مهما تكن مقاصد الداعين الأولين إلى تعليم الشعب عامة فإننا يجب أن ننظر إلى النتائج الطبيعية التى وصلوا إليها بالفعل . إننا إذا فعلنا ذلك خيل إلينا أن الروح الدمقراطى ، أى إدراك الناس لمعنى المساواة الاجتماعية ، وتوزيع الفراغ بين الناس جميعاً ، والإخلاص للمصلحة العامة ، لايكاد يزيد اليوم فى قوته فى بعض البلاد على ما كان عليه قبل أن يعنى بنشر التعليم العام . ولذلك يقول بعض الناس إن كل ما يرمى إليه النظام المدرسى الحاضر هو أن يؤيد خضوع الأغلبية القديم لطبقة الأغنياء ؛

ويقول البعض الآخر إننا إذا سلمنا بأن الغرض الذى يرمى إليه هذا النظام غرض دمقراطى ، فإن الطرق التى يسير عليها طرق عقيمة . ليس هذا هو المكان الذى نصف فيه نظام التعليم الحاضر وصفا مفصلا ، أو نحلل فيه جميع آثاره ، لكن علينا أن نذكر قبل كل شىء أن نسبة الأمية قد نقصت بفضل النظم الدمقراطية ؛ وليس أدل على ذلك من أن نسبة الأميين الذين لا يستطيعون أن يقرأوا أو يكتبوا أية لغة من اللغات لا تقل عن ثمانين أو تسعين فى المائة فى البرازيل والهند ، وأنها كانت قريبة جدا من هذا الحد فى الروسيا قبل أن تستعين الدكتاتورية فيها بالنتائج التى رضيت بها الدمقراطية فى النظام المدرسى . أما نسبة الأميين فى فرنسا وبريطانيا العظمى والدول الأوربية الصغرى ، وفى الولايات المتحدة الأمريكية ، ما خلا الولايات الجنوبية ، أى فى البلاد ذات الحكومات الدمقراطية ، فهى قليلة جداً ؛ وتلك نتيجة من نتائج التربية الشعبية لا نظير لها فى التاريخ.

قد لا نكون فى حاجة إلى القول إن قدرة عامة الشعب على القراءة والكتابة تنجيهم من هَذَر القول وفضوله ، وتمكنهم من نقد من يتصدرون للزعامة أو يدعون الخبرة والمهارة ؛ لكن الموقف كله موقف جديد ، ولا شك فى أن نتائج ما بذل

من الجهود حتى الآن لم تحقق ما كان يرجى منها من الآمال ، لأن فى الطرق العملية التى سارت عليها نظم التربية عيوباً خفية ، منشؤها أن التربية ، ونقصد بها هنا التعليم المدرسى ، نشأت فى مدنية الاسترقاق ونمت فى مدنية الطبقات والعقائد الكنسية التحكمية؛ ولم يكن الغرض الذى ترمى إليه هو أن تفى بحاجات الزراع وأصحاب الحرف ، بل كانت غايتها أن تسد حاجة طبقة صغيرة من « الإخصائيين » فى داخل الهيئة الاجتماعية . وظلت حتى بعد أن أصبح الغرض منها أن تشمل جميع الطبقات فى القرن التاسع عشر تحمل فى ثناياها جميع الفروض والعادات التى كانت تسود المجتمع العتيق ، فاحتفظت بما كان يجب عليها أن تجتثه من أصوله ، وثبتت ما كان من واجبها أن تحطمه لتحل مكانه . ولكن هذا لم يحدث لأن « التربية » فى حد ذاتها قد أخفقت ، بل لأن نوع التربية الخاص الذى اتبع لم يكن يصلح قط لإيجاد ملكة النقد والإحساس بالصالح العام ، الذى يحرسه ويحافظ عليه أنداد متعاونون ، وهذه الملكة وهذا الشعور لاغنى عنهما فى السير نحو المثل الدمقراطى الأعلى . فلم تكن التربية فى حد ذاتها إذن هى السبب فى عجز المدارس عن تثبيت قواعد الدمقراطية ، بل كان سبب ذلك العجز هو الجو

الاجتماعى الفاسد الذى لم تقو التربية على محوه وخلق جو غيره .

والجو الاجتماعى الذى يشاهد فى آداب أى مجتمع ومثله الأخلاقية العليا هو المظهر الذى يعبر به عما يسود ذلك المجتمع من أفكار وفروض يسلم بها ولا يكاد يشعر بها . فتحية السيدة بخلع القبعة ، والتسليم باليد عند التلاقى أو الافتراق ، وسيلتان للتعبير عن الاحترام وعن المثل الاجتماعية للحياة المشتركة فى بلاد الغرب ؛ لكن أحدا لا يفكر فى المعانى التى تنطوى عليها هذه الصور من الآداب . وأهم من هذه الصور العبارات الشائعة على الألسنة والتى ننطق بها من غير تفكير كثير ، كتقسيم المجتمع إلى طبقات « عليا » و « وسطى » و « سفلى » . ومن العبارات الشائعة فى اللغة الإنجليزية التفرقة بين الطبقة « المستريحة » والطبقة « العاملة » وهى تفرقة تنطوى على معنى غير دمقراطى فى أساسه وجوهره . وليست الفروق بين الطبقات والمقاييس التقليدية التى تقاس بها الثقافة ناشئة كلها من الفوارق الاقتصادية فى الدخل كما يعتقد بعض الناس ، بل قد يكون منشؤها اختلاف الجنس ووسائل اللهو أو العقيدة الدينية . ومهما يكن هذا المنشأ فإن الذى لا شك فيه أن المجتمع الدمقراطي لا يقبل أن ينقسم إلى طبقات كالتى نراها فى المجتمعات الغربية

كما لا يقبل نظام الطبقات السائد فى بلاد الهند .

وليست الأفكار التى تدل عليها الآداب والتعبيرات التقليدية فى وقتنا الحاضر إلا أثراً من آثار المدنيات السابقة . وإذ كان من عادة الناس أن يبقى فى عقولهم ما حدث فى الماضى كأنما هو من طبيعة الأشياء ، فإنهم ينظرون إلى الصور القديمة للمدنية كأنما هى المدنية نفسها ، ويفترضون أنه لايمكن وجود حضارة أو ثقافة إلا إذا وجدت الفوارق بين الطبقات « المستريحة » و « العاملة » ، وقامت طبقة « عليا » من السادة والسيدات بوضع القواعد التى يجب أن يراعيها الناس فى صِلاتهم الاجتماعيــة . والناس يميلون إلى الاعتقاد بأن ما كان صحيحاً فى الماضى يظل صحيحاً فى الحاضر مهما اختلفت الظروف ، بل يميلون إلى ما هو أسوأ من هذا فيعدون ما كان مجرد تقرير للواقع وصفاً لحال مثالية ، فيقبلون من حيث لايشعرون العادات القديمة ، ويتخذونها موازين يقدرون بها قيمة الحضارة الحديثة .

ولو صح هذا لتعارضت الدمقراطية و « المدنية » بمعناها المعروف كما كان يقول الكتاب السابقون . ذلك بأن أقل ما يتطلبه المثل الدمقراطى الأعلى هو وجود مجتمع أعضاؤه متساوون ، ولا يمكن وجود مثل هذا المجتمع إذا قامت ثقافته

على التفرقة بين الطبقات وتسـمية بعضها « عليا » و بعضها « سفلى » أو هذه « مستريحة » وتلك « عاملة » ، لأن هذه التسمية فى حد ذاتها تفترض معاملة بعض أعضاء المجتمع كأنهم فى كل أعمالهم أو فى معظم أعمالهم آلات لتثقيف غيرهم من الأعضاء . إنا لنعد من الشرف والإخلاص للعقيدة أن يقول البعض كما قال أرسطوطاليس والمستر كايف بل Mr Clive Bell فى كتابه « المدنية » وغيرهما من الكتاب الأولين إن المدنيـة تحتم اتخاذ الأغلبية آلات أو عبيداً مسخرين . وأكثر من هذا شرفاً و إخلاصاً للمبدإ أن نعترف بأن كل مدنيـة تجعل كثرة الناس فيها أرقاء هى مدنية استرقاق ؛ ولكن ليس من الشرف والإخلاص فى شىء أن نقول إن المجتمع الذى تكون كثرة أهله أرقاء ، على أى معنى فهم هذا اللفظ ، مجتمع دمقراطى بالفعل . وليس ثمة شك فى أن أهله يكونون أرقاء ينطبق عليهم هـذا اللفظ بمعنى من معانيه إذا كانوا فى كل أعمالهم أو فى معظمها آلات لتثقيف غيرهم .

ولقد كان من نحس الطالع أن ارتبط لفظ الدمقراطية فى أول الأمر بالحكم القائم فى أثينا القديمة ، حيث كان عدد كبير من ملاك العبيد يسيطرون على النساء والرقيق ، ويعتمدون

عليهم فى أداء الخدمات الأساسية اللازمة للمدنية . ولذلك أطلق لفظ الدمقراطية حتى فى العصور الأخيرة على المجتمعات إذا كان عدد كبير من أهلها الذكور الذين لهم حق الانتخاب يسيطرون على السياسة العامة ، وإن بقى غيرهم من الذكور لا يشتركون فى هذه السيطرة ، وبقيت النساء كلهن ولا حظَّ لهن فيها . وبذلك كان أول من عرف أن روح المساواة والحرية أو جوهما روح طيب وجو صالح ، هى تلك الفئات الصغيرة من الناس التى نالت المساواة والحرية لأفرادها وحرمتها على غيرهم . ولم تكن « الدمقراطية » الأثينية إلا تجربة أجريت فى ميدان ضيق محصور ، وبقيت بضع سنين قليلة تستر وراءها مدنية استرقاقية . وكذلك كانت دمقراطيات المدن فى العصور الوسطى تجربة أجريت فى عالم غريب عن هذه الدمقراطيات ، ولا يمت إليها بصلة . ولا يزال النساء فى فرنسا وغيرها من البلاد « اللاتينية » أو « الكاثوليكية » محرومات حتى الآن من حق الاشتراك بأنفسهن فى السلطة السياسية عن طريق الانتخاب ، مع أن الناس يسمون هذه البلاد بلاداً « دمقراطية » . وأغرب من هذا أن أغلبية السود فى الولايات الجنوبية من بلاد الولايات المتحدة الأمريكية لا يمكنهم أن يشتركوا بأنفسهم فى

الإشراف على السياسة العامة ، مع أن المفروض أن دستور الولايات المتحدة هو خلاصة « الدمقراطية » العملية . لكن هذه الأمثلة التى ضربناها لبقاء الروح أو الجو غير الدمقراطى مستتراً وراء لفظ « الدمقراطية » ليست إلا عجزاً وقصوراً مسلماً بهما عن بلوغ المثل الدمقراطى الأعلى .

أما البلاد التى بقيت فيها مدنية الاسترقاق قائمة ولكن بشكل خفى غير واضح فهى بريطانيا وما ماثلها من البلاد التى منحت جميع الراشدين من أهلها رجالا ونساء نصيباً مباشراً من السلطة السياسية . وسبب ذلك أن تقاليد « الحرية » التى قامت على أساسها إصلاحات القرن التاسع عشر تكاد تكون كلها تقاليد سياسية محضة ؛ ولا يزال كثيرون يعتقدون جادين أن الناس جميعاً يتمتعون بالحرية والمساواة إذا كان لكل منهم صوت فى الانتخاب ؛ وكثيراً ما نسمعهم يقولون إن العامل يعيش فى مجتمع ذى نظم دمقراطية ، إذا كان له الحق فى أن يعطى صوته لأى شخص يختاره . والحق أننا لا ننكر كما قلنا من قبل أن تقرير حق الانتخاب كان خطوة إلى الأمام ، لأن عامة الشعب استطاعت بفضله أن تشرف على تصريف السياسة العامة بعض الإشراف . ولكن جزءاً آخر من تقاليد « الحرية » فى القرن

التاسع عشر لا يزال مناقضاً للدمقراطية كل المناقضة ، لأنه يحتال على الاحتفاظ بعقائد مدنية الاسترقاق بما يشبه المكر والخداع ، إذ يفترض أن الكثرة الغالبة فى المجتمع من طبقة « دنيا » وأن هذا « من طبيعة الأشياء » .

وقد لا تكون المساواة فى الحقوق السياسية فى مجتمع يفترض أن الثقافة والمدنية تتطلبان وجود طبقة « عليا » إلا وسيلة للاحتفاظ بعدم المساواة فى المركز الاجتماعى والواجبات الاجتماعية . أليس المعنى العملى الذى يفهم من القول الحر المأثور وهو « المستقبل المفتوح للمواهب » أن الفرصة سانحة لكل فرد من أفراد الطبقة « الدنيا » أن يترك طبقته ويرقى إلى أخرى أسمى منها ؟ نعم إن هذه العبارة كان يقصد بها فى أول الأمر أن المؤهلات الشخصية هى التى يجب أن ترفع الإنسان إلى السلطة والمكانة الاجتماعية ، بصرف النظر عن الصلات العائلية أو غيرها من الامتيازات ، ولم يكن فى هذا اللفظ أية إشارة إلى الفروق بين الطبقات الاجتماعية . لكن الذى حدث بالفعل أن الطبقات الاجتماعية قد بقيت بطريقة تكاد تكون لا شعورية حينما منح الأعضاء النابهون من الطبقتين الدنيا والوسطى المركز الاجتماعى الذى لا تزال تحتفظ به طبقة « عليا » ؛ وإذا

ما انتزع من طبقة « العمال » أنشط أعضائها وأكثرهم جدا وضموا إلى طبقة أرقى منها ، أصبحت طبقة العمال بعد انتزاعهم منها أكثر عجزاً وأقل ناصراً مما كانت عليه من قبل ، وكانت النتيجة وجود مجتمع بعيد كل البعد عن الدمقراطية بسبب استعمال عبارة مبهمة غامضة ، واتباع طريقة جديدة لتثبيت الفروق القديمة بين الناس وتقسيمهم إلى « أعلى » و« أسفل » . يضاف إلى هذا أن الجزاء الذى تمنحه تقاليد الحرية للأفراد الموهوبين جزاء اقتصادى فى الغالب . ذلك أن أفراد الطبقة العليا كانوا ينعمون بإيراد شخصى كبير ، وكان أطفال الفقراء يتطلعون بطبيعة الحال إلى تحسين مأكلهم وملبسهم ، والآباء من الطبقتين « الوسطى » و « السفلى » يتوقون إلى أن يصبح أبناؤهم مطمئنين على أنفسهم من الوجهة الاقتصادية ، إن لم يكونوا يرجون لهم عيشاً رضيًا هنيئاً . لكن الجزاء الاقتصادى لم يكن هو خير ما يجازى به صاحب المواهب الممتازة ، بل كان هذا الجزاء هو إعجاب أعضاء المجتمع بآداب الشخص الراقى وسلوكه ؛ وليس هذا الإعجاب إلا إفصاحاً صريحاً عما يعتقده هؤلاء المعجبون من أن الحضارة والثقافة ملك لرجال الطبقة الراقية ونسائها .

ولعل أوضح ما يفصح عن هـذه العقيدة هو طرق التربية فى بعض الأقطار ونظامها التقليدى . ذلك بأن المدارس هى الوسيلة التى يُعِـد بها مجتمع اليوم الجيلَ الجديد الذى سيضطلع بالخدمات العامة و ينعم بمتع الحياة المشتركة ، أى أنها هى الوسيلة لتكوين المجتمع المقبل . وليس المدرسون هم الذين يخلقون المثل الاجتماعية العليا و يطبقون المقاييس الاجتماعية ، بل هم المعبرون عن أفكار الراشدين فى المجتمع الذى يعيشون فيه ، سواء شعروا بذلك أو لم يشعروا به ؛ ولقد نشأ نظام التربية السائد فى وقتنا الحاضر وطرقها قبل أن يفكر الناس فى الدمقراطية .

ولهذا نرى نظام التربية فى بعض البلاد كإنجلترا مثلا يناقض الدمقراطية تناقضا صريحا لا يخفى على إنسان . فالمدارس فى إنجلترا نوعان يختلف كل منهما عن الآخر كل الاختلاف ؛ فأحدهما مخصص للطبقة الراقية من الرجال والنساء وخارج عن إشراف الدولة ، والنوع الآخر معد « للعمال » ، والدولة هى التى تنفق عليه غالبا . وبذلك تنشأ طائفة من رجال الإنجليز ونسائهم منفصلة عن الأخرى منـــذ بدء حياتها ؛ وتُعَـلم الطبقة العليا « الموسرة » أن لها ميزات عن غيرها ، وأن عليها بطبيعة الحال تلقى التبعات التى كانت ترتبط بهذه الميزات فى العصور الوسطى .

ويعتمد التلاميذ فى مدارسهم وفى منازلهم على الخدَم والاجراء ليؤدوا لهم ما تتطلبه الحيـاة المتمدينة من الخدمات العادية ، ويكادون هم ومدرسوهم يقبلون من حيث لا يشعرون الفروض التى كانت تقوم عليها ثقافة اليونان وروما الاسترقاقية . لذلك بقيت هذه الفروض فى نظام التربية ، وأدى بقاؤها فيه إلى نتائج بعضها وهو خيرها جـدير حقا بالإعجاب ، لأن ما أنتجه الفن القديم يستحق الإعجاب . أما النوع الثانى من المدارس الإنجليزية وهو الذى تشرف عليه الدولة أو تشـترك فى إدارته فيتعلم فيه الـكتبة والعمال اليدويون ، وبذلك ينشأون منذ نعومة أظفارهم منفصلين عن معاصريهم من أبناء الطبقة « العليا » ؛ ولهذا نراهم يختلفون عن هؤلاء فى كل شىء حتى فى كلامهم . وكان المقصود من هذا النظام أن يلقن أبناء الطبقات السفلى شيئا قليلا من التعليم يؤهلهم للأعمال الـكتابية ، وقد نجح خير نجاح فى ترقية عقول أغلبية الشعب ، ولـكنه ثبت انقسام المجتمع إلى طبقتين اجتماعيتين منفصلتين . وهناك نوع آخر من المدارس بئيس يرثى له هو المدارس الخصوصية Private Schools التى أنشئت لتعليم أبناء الطبقة الوسطى ؛ وقد سمح له بالبقـاء بين العالم « الأعلى » والعـالم « الأدنى » تقليدا لمدارس الطبقة

« الراقية » ليتعلم فيه أبناء التجار ، حتى لا يلوثوا باختلاطهم بأبناء العمال اليدويين . ومع هـذا كله يقال إن المجتمع الذى يسوده هذا النظام من نظم التربية « مجتمع دمقراطى » ، مع أنه فى الحقيقة مجتمع يقسمه نظام التعليم جيلا بعد جيل إلى طبقات منفصلة تعلو كل واحدة منهن على الأخرى .

لـكن النظـام المدرسى فى بعض البـلاد ذات الحـكم الدمقراطى لا يقسم المجتمع هـذا التقسيم . ففى فرنسا كلها وفى بعض أجزاء من الولايات المتحدة مثلا يتلقى العلم أبناء الأغنياء والفقراء والتجار والصناع اليدويين جنبا إلى جنب فى مدارس الدولة . وقد أدى هذا إلى وجود مجتمع أقرب إلى الدمقراطية الصحيحة من نظيره فى بريطانيا العظمى . فالتجارب الفعلية إذن لا النظريات وحدها تدل دلالة واضحة على أن وجود نظام مدرسى واحد لجميع أبناء الشعب أمر لابد منه لقيام الدمقراطية . وليس سبب ذلك أن هذا النظام المدرسى يؤثر أقل تأثير فى حق الانتخاب أو غيره من الحقوق السياسية ، أو أن له أثراً كبيرا فى اختلاف موارد الناس المـالية ، بل سببه أننا لا نستطيع أن ننقذ المجتمع من المقاييس الأخلاقية والأفـكار التى يتصورها الناس عن الحياة المتمدينة ، والتى ورثوها عن مدينة الاسترقاق القديمة ،

إلا إذا كان النظام المدرسى واحداً لجميع أبناء الشعب . وبغير هذا لا يمكن أن تكون الآداب والأخلاق التى نعجب بها واحدة فى المجتمع كله ، أى أنه لا يمكن بغير هذا أن يساهم كل شخص فى إيجاد هذه الثقافة المقررة بقدر ما يساهم فى ذلك غيره ، ويجنى من فوائدها ما يجنيه سواه من غير زيادة ولا نقصان .

على أن هذا النظام المدرسى الذى يسوى فى التعليم بين جميع أفراد المجتمع لا يمكنه أن ينمى الدمقراطية إذا ظلت طرق التربية فيه هى الطرق التقليدية المتبعة الآن . ولا يخفى أن طرق التربية السائدة فى فرنسا وفى بريطانيا العظمى هى بعينها الطرق التقليدية لتعليم طبقة من الطبقات فى مجتمع غير دمقراطى . إن القاعدة الأساسية التى تقوم عليها هذه الطرق هى تعليم القراءة والكتابة ، ولذلك فإن التربية الفرنسية مثلا تجعل دمقراطية تلك البلاد دمقراطية « كتبة » . ويخيل إلينا أن هذه الطرق تبعث فى الفرنسيين كما تبعث فى غيرهم شيئا من الاحتقار الخفى للأعمال اليدوية ؛ ولا يفترض فى المدارس أن تعلم الناس كيف يحرثون الأرض أو يستخدمون الآلات ، ولو أنها أرادت أن تفعل ذلك لما وجدت إلا القليل من المدرسين الذين يصلحون للقيام بهذه المهمة . وبذلك ينشأ الأطفال الذين سيعملون فى المستقبل

بأيديهم على احتقار العمل اليدوى ، ويرون فى القيام به استعباداً لهم وامتهاناً لكرامتهم ؛ وتفترض هذه النظم التعليمية التقليدية أن الإنسان لا يعمل بيده إلا إذا أرغم على ذلك إرغاماً ، أى عمل كما يعمل العبد الذليل . وآخر مظهر ظهر به هذا التفكير العتيق البالى فى معنى الثقافة هو الطعن المر الذى يوجهه إلى ملاحظة الآلات والإشراف عليها كتاب خياليون لم يدخلوا فى حياتهم مصنعاً ، ولا يستطيعون أن يشرفوا على آلة من الآلات . وذلك مظهر غاية فى السخف والغرابة ، لأن أصحابه يتطلبون منا أن نحترم المعول والجرفة ونحقر الكراكة والآلة البخارية ؛ وليس هذا إلا بقية من أفكار الثقافة الاسترقاقية القديمة ، التى ترتاب فى كل ما هو نافع . لسنا ننكر أن من الاستعباد أن يرغم الرجل أو المرأة على العمل زمناً طويلا أمام الآلات الكبيرة ، ولكن الناس كانوا أيضاً يُستعبدون حين يشتغلون بالمعاول والجارف ؛ وليس شىء أسخف من الاعتقاد أن العُدد الساذجة البسيطة أشرف من الآلات الضخمة ؛ لأن الأساس الحقيقى الذى يقوم عليه شرف العمل اليدوى هو أن هذا العمل وسيلة لخدمة المجتمع . ولذلك كانت طرق التربية الأدبية التى تحقر من شأن العمل الذى يسد حاجات الحياة

المتمدينة أبعد الطرق عن الدمقراطية الصحيحة .

وقصارى القول أن الوسائل التى تستخدم لتربيـة المجتمع بوجه عام يجب أن تختلف كل الاختلاف عن الوسائل التى تستخدم لتربية طبقة خاصة أو فريق خاص ؛ لـكن طرق التربية التقليدية التى لاتزال متبعة فى المدارس تقوم كلهـا على حاجات طبقة خاصة مكونة إما من أشخاص متفوقين يسيطرون على غيرهم ، أو من الوكلاء أو السكرتاريين والـكتبة . ولذلك يجب أن تقوم طرق التربية التى تحتاجها الدمقراطية على أساس حياة المجتمع كلها من جميع نواحيها الضرورية ، أى على الأعمال المادية الأساسية . ولا يستلزم هذا أن نعلم الأطفال كيف يحرثون الأرض أو يصنعون الخبز ، ولـكنه يستلزم بالتأكيد أن نجعلهم يفهمون حقيقة كل هذه الخدمات التى يسديها هؤلاء الصناع إلى المجتمع ويعظمون من شأنها ؛ ولا شك أيضاً فى أنه يستلزم الابتعاد عن الثقافة الأدبية المحضة . وبهذه الطريقة وحدها يستطيع الحارث ومسير الآلة فى المستقبل أن يترك المدرسة وقد تمكن منه شعور دمقراطى يجعله يجل كل عمل شريف ، وينأى به عن احتقار العمل اليـدوى احتقاراً ورثناه من غير شك عن الثقافة الأدبية ثقافة ملاك العبيد . وبغير هذه

الطريقة لا يتساوى جميع أفراد المجتمع فى تعظيم كل من يخدمونه أيا كانت مهنتهم .

هذا إلى أن انقسام المجتمع إلى طبقات على هذا النمط التقليدى يحط من شأنه كثرته ، إذ يجعلها ترضى بأن يستخف بعملها وتستصغر فائدته لها ولغيرها . فإذا شئنا أن نستبدل بهذه المقاييس الطائفية الجو الدمقراطى الصحيح فى المجتمع ، وجب علينا أن ننهج فى التربية جميعها نهجاً جديداً . يجب أن تستخدم الطرق الجديدة فى جميع المدارس المعاول والإبر كما تستخدم الأقلام والورق ؛ ويجب ألا تكون التربية تربية عواطف خيالية بل يجب أن تكون من أدواتها أحدث الآلات ؛ فالطائرة والمذياع يمكن أن يستخدما فى تعليم الحساب والجغرافية وغيرهما من المغنويات المجردة التى تسمى « مواد فى منهج الدراسة » . ولما كانت مشاكل طرق التربية قد بحثت فى غير هذا المكان ، فإنه لم يبق علينا إلا أن نقول إن الغرض الذى يجب أن تعمل له كل هذه الطرق هو إيجاد مجتمع متساوى الأفراد ، يشترك أعضاؤه فى تحمل أعباء الحياة المتمدينة وجنى ثمارها .

على أنه إذا كان خلق المجتمع الدمقراطى يتطلب توحيد نظام التربية فى المدارس والجامعات ، والابتعاد به عن طرائق الكتبة ،

فإن من الضرورى أيضاً أن يسرى فى نظام التربية كله شعور بوحدة الحياة العامة ، أعنى أنه يجب أن تسرى فى التربية الدمقراطية فكرة الحياة المشتركة التى يجب أن يحياها جميع أفراد المجتمع . لقد كانت الدمقراطية القديمة فردية متطرفة فى عقائدها الخاصة بالتربية ؛ ولسنا ننكر أنه كان من الصواب أن يلقن التلاميذ أن الواجب على كل واحد منهم أن يعمل بنفسه ، وأن خير الثمار التى تستطيع التربية أن تنتجها وأعظمها نفعا هى أن تجعل الشخص يعمل ويتصور ويفكر باختياره ومن تلقاء نفسه . ذلك رأى يجب أن يكرر على الأقل فى هذه الأيام أيام التربية « حسب الأوامر » فى ظل الدكتاتورية ؛ ولكن « عمل الإنسان بنفسه » لا يناقض اتفاقه مع غيره ، وإن كانت الدمقراطية القديمة تحقر من شأن هذا الاتفاق مع الغير لأن طرقها فى التربية قد ورثت الفردية المتطرفة التى كانت سائدة فى القرن الثامن عشر . لذلك يجب علينا الآن أن نقاوم هذه العقيدة أو هذا الهوى ، ونقرر أن الناس جميعا يحتاج بعضهم إلى بعض ، وأن « الاتفاق مع الغير » يمكن تعلمه ، وأن حسن الصلات الاجتماعية والتعاون والعطف القومى كل هذا يجب أن يكون أثرا من آثار التربية . وبهذا وحده تكون الدمقراطية

مجتمعا حيا لا تلاقيا عارضا من أفراد أنانيين . و بتلك الطريقة وحدها يمكن أن يوجد فى أى مجتمع تربة خصيبة وجو صالح تنمو وتترعرع فيهما النظم الدمقراطية السياسية والاقتصادية . لذلك لم تكن أصعب خطوة وأهم خطوة فى طريق إصلاح النظم الدمقراطية و بلوغ المثل الدمقراطى الأعلى هى الخطوة السياسية أو الاقتصادية بل التعليمية .

وآخر ما نذكره من النتائج أن العقيدة التقليدية التى ينادى بها أنصار الدمقراطية ، وهى القائلة بأن التربية تنقذنا من عقلية « الجماعة » عقيدة إذا كانت صائبة من بعض النواحى فإنها خاطئة من نواح أخرى . إن التربية فى ذاتها خير لا شك فيه ، ولكن المهم هو نوع التربية ؛ وتلك مشكلة لم يبحثها قط أنصار الدمقراطية القدماء ، بل كل الذى كانوا يفترضونه أن زيادة قليلة من الجرعة التى كان يسقاها الناس من التربية القديمة كفيلة بأن تمنع انتخاب الحمقى والطغام للمجالس النيابية ، وتقى الرجال والنساء شر الصحافة المرتزقة وشر خداعها ؛ ولا شك فى أنهم كانوا فى ظنهم هذا مخطئين ، لأن التربية القديمة التى بقيت كما كانت فى أواخر القرن الثامن عشر تربية ناقصة . وليس سبب هذا النقص أنها تركت الناس رجالهم ونساءهم عاجزين عن مناقشة قضية من القضايا أو فهم آراء

نوابغ المؤلفين ، بل سببه أنها لا تعظم من شأن العمل العادى ولا تزيد من قدرة الناس على أن يعملوا معا للصالح العام . وليست التربية التى تصلح للدمقراطية هى التى تقى الناس شر الأخطار ، بل هى التى تمدهم بقوى جديدة ؛ كما أن القاعدة التى يجب أن تقوم عليها هذه التربية ليست هى الخوف من غرارة الدهماء ، وهو خوف لا يتفق مع أصول الدمقراطية مطلقاً ، بل هى الثقة بقدرة الدهماء على أن يعيشوا مع زملائهم عيشة فيها من الحذق أكثر مما نراه الآن . وليست كثرة هؤلاء من البلهاء المغفلين الذين لا ينجيهم من غفلتهم إلا أن يزيد علمهم بالكتب وما فيها ، بل إن كثرتهم لترغب فى أن تعمل مع غيرها فى وئام لمصالحها المشتركة إذا ساعدها على ذلك ما ورثته من الأنظمة .

وليس أسهل من أن يروع دعاة الدمقراطية بهذه المخاوف الموهومة : وهى « عقلية الجماهير » ، و « الرجل المتوسط الذكاء » ، و « عضو النقابة » . وتلك كلمات أقل ما يقال فيها أنها أسماء لمسميات مجهولة لا يعرف عنها شىء . وماذا يعرف عن أولئك الناس العالِمُ والشخص « الراقى » الذى يطل عليهم من نافذته ، ولا يلتقى قط فى طريقه بالدهماء الذين يحملون إليه طعامه وينيرون له مسكنه . ونحن نقر بأن هؤلاء ليسوا من

العلماء ، وليسوا من القوم الأعلين الراقين ، بل هم والحق يقال من القوم « العاديين » ، غير أن ذلك « الجمع » الذى يتخيله الرجل الراقى كذلك إنما يتألف من أنواع كثيرة شتى من الرجال والنساء بين طبائعهم العقلية من الاختلاف أكثر مما بين حرفهم وأعمالهم . أولئك هم المادة والعقل اللذين يتكون منهما كل مجتمع ، وليس يتكون من الحيوانات العاقلة التى تصورها لنا الكتب الدراسية ؛ بل إن تسعة وتسعين جزءاً من كل مائة جزء من الرجل الراقى لا تختلف عن طبيعة الرجل العادى ، لأن هذا الرجل الراقى يأكل وينام ويموت كالرجل العادى سواء بسواء . لذلك كان الرأى القائل بأن الوسيلة الوحيدة لإيجاد مجتمع دمقراطى متساوى الأفراد هى خلق جماعة مكونة من وحدات تامة التماثل وهما من أوهام ذوى « الدرجات الرفيعة » . إن أساس الأخلاق أو السلوك واحد فى جميع الناس ، ولكنك لا تستطيع أن تجد واحداً منهم « وسطا » إلى درجة تنعدم معها شخصيته ومميزاته الخاصة ؛ بل إنك لتجد أغلب الناس رجالا كانوا أو نساء ممن يعملون طويلا ولا ينالون من الأجر إلا قليلا ؛ إنك لتجد هؤلاء حتى فى الظروف الحاضرة يختلفون فيما بينهم اختلافا كبيرا ؛ وهذا الاختلاف يزداد ويقوى

فى المجتمع المتساوى الأفراد . وليست الدمقراطية هى التى تطبع آلاف الرجال والنساء بطابع واحد وتصبهم فى قالب واحد ، و إنما الذى يفعل ذلك بهم هو ما يقام فى سبيل الدمقراطية من عوائق و بخاصة فى النظام الاقتصادى . وليس الذى يقضى على الشخصية والمميزات الفردية هو العمل أمام الآلات ولا التخصص فى صنع أجزاء المصنوعات ، و إنما الذى يقضى على الشخصية هو طول احتباس بعض النـاس فى العمل للحصول على الـكفاف من العيش وحرمانهم ما يكفيهم من الراحة والاستمتاع . وليست الظروف الحاضرة هى التى تمنع بعض النـاس من فهم حقيقة المجتمع المتساوى الأعضاء ، و إنما يمنعهم من فهمها ما بقى فى المجتمع من عادات مدنيـة الاسترقاق . وليس نظام الإنتاج الصناعى ولا السلع الرخيصة هما اللذين يحولان دون قيام المدنية الدمقراطية ، و إنما يحول دون قيامهـا سيطرة أولئك الذين يملـكون آلات الإنتاج و يسخرون غيرهم من الناس تسخير الآلات . ولو اتسعت حقوق السلطات العامة ، وأجيز لها أن تمحو من الوجود هذا النوع من المعاملة ، لصلح الإنتاج الصناعى لأن يكون أساساً تقوم عليه مدنية جديدة .

على أن الحياة فى المجتمع وهى الحياة التى لا بد أن تزيد

التربية من حذقها والمهارة فيها ، لا تقتصر على الصلاة بين المتجاورين ، ولذلك يجب أن يكون من أغراض التربية أيضاً تنمية روح التعاون الدمقراطى بين الأنداد فى الشعوب والأجناس المختلفة . وبذلك تستطيع المدارس أن تعمل على بث روح وطنية جديدة ليست من نوع الوطنية الحاضرة ، وطنية الطبول والمدافع و « الدفاع » والنصر بل وطنية الخدمة العامة والرابطة الوثيقة بين الأمم . إن الوطنيــة هى حب المرء بلده ، لـكن أسباب هذا الحب كثيرة منها ما هو خير ومنها ما هو شر ، فحب المرء بلده قد يكون حبا خالصاً قويا إذا لم يتصور أن بلده مكان ذو أعداء ، بل تصوره جماعة من الرجال والنساء يسارعون إلى معاضدة من يحتــاج إلى معاضدتهم . وإذا شئنا أن نقيم هذه الوطنية المتمدينة مكان الصخب والعجيج القديم ، كان علينا أن نكتب التاريخ من جديد فنجعله سجلا لمـا تبذله الشعوب كلها من جهود ؛ كما يجب أن يشعر الجيل الجديد بأن أهم ما يجب عليه القيام به ليس هو « دفع » الخطر عنه ، بل زيادة التعاون بينه و بين الشعوب الأجنبية .

وهذا التعاون الوثيق هو الذى أوجد بالفعل الفنون الحديثة والعلم الحديث ، وهو سبب ما نشاهده من التقدم السريع فى

تطبيق العلم على الصناعة واستخدامه فى معالجة الأمراض . وهل ينكر أحد أن الموسيقى والنحت والنقش والآداب كلها ذات صفة دولية ، لأنها تعتمد على الصلة القائمة بين النوابغ العبقريين فى الأقطار المختلفة المتعددة ؟ أليس أهم أسباب تقدم العلوم أن الأمريكيين والإنجليز قد استطاعوا أن ينتفعوا بالنتائج التى وصل إليها الألمان والفرنسيون والإيطاليون وغيرهم ؟ أليس أكبر أسباب نجاح التجارة الدولية فى تحسين طعام الناس جميعاً ولباسهم أنها تجارة تخطت التخوم ؟ إن الروح الدمقراطى ليتطلب الاعتراف بهذا كله .

وأخيراً نقول إنه ليس من قبيل المصادفات أن تكون نشأة النظم الدمقراطية فى السنين التى استخدم فيها العلم أحسن استخدام لقضاء حاجات الإنسان العادية . لقد زاد عدد من لهم حق الانتخاب فى نفس التاريخ الذى اخترع فيه البرق والمسرة والمذياع ؛ وكلما زاد عدد الرجال والنساء الذين يتمتعون بنصيب من السلطة العامة سهلت سبل الاتصال بينهم جميعاً مهما بعدت الشقة بينهم . كذلك كان عصر الدمقراطية هو العصر الذى تحسنت فيه طرق النقل بالسكك الحديدية والسفن البخارية والسيارات والطائرات ، وسار الإنتاج الرخيص جنباً إلى جنب

مع الميل إلى المساواة الاجتماعية فى العواطف والحقوق السياسية .
وما أحسن ما قيل فى هذا المعنى : « إن الإنتاج الكبير هو فى جوهره إنتاج للجماهير » .

فالحركة الدمقراطية إذن ناحية من نواحى النشاط الإنسانى الواسع المدى الذى لا تكفى السياسة ولا الصناعة للدلالة عليه .
لقد سرى فى العالم نوع جديد من « الحياة فى المجتمع » ، وسواء أكانت الدمقراطية نظما فعلية قائمة أم مثلا أعلى مبتغى ، فإنها تتفق « بطبيعتها » مع هذا النوع الجديد من الحياة ، لأن روح العصر هو الروح الدمقراطى .

ولقد يلوح أن هذا الحكم ينقضه قيام الدكتاتورية والدعوة إليها . ذلك بأن أخطر ما يدعو إليه الداعون من نظم الحكم فى هذه الأيام هو النظم الاستبدادية العنيفة مسماة بأسماء جديدة ومرتدية لباساً جديداً . ولقد يلوح أيضاً أن الرجوع إلى اضطهاد الخصوم السياسيين وإلى عقائد القرون الوسطى التحكمية ينقض رأى القائلين بأننا نلمح بريق الدمقراطية ونجد ريحها فى الهواء .

لكن النجاح المؤقت الذى تصيبه العقول الساذجة لا يمكن أن يقف فى سبيل الرقى الفكرى العام . ذلك بأن تقد السلطات ،

ومناقشة الحقائق الجديدة ، وأنماط الحسن والجمال الجديدة ، كل ذلك راسخ فى طبيعة الناس . فإذا لم تكن العلوم والفنون من الصدف والمفاجئات ، فإن الدمقراطية ليست إلا تطبيق المبادئ العلمية على الشؤون العامة ، ونقصد بالمبادئ العلمية مبادئ انتقاد السلطات وكشف الحقائق الجديدة . لذلك لا يبعد أن يقضى على العقائد الدكتاتورية التحكمية ميلُ أنصارها أنفسهم إلى التفكير ؛ فلسوف يختلف فهمهم لهذه العقائد و إن بقى نصها كما هو ؛ ولسوف يُرى مرة أخرى أن اضطهاد الخصوم مستحيل كما كان مستحيلا فى أيام التسامح الدينى الأولى ، وذلك عند ما تقل الفروق بين الخصوم فى عددهم وكفايتهم .

وإذن فالروح الدمقراطى الذى يقوم على الثقة بعامة الشعب ، قد أوتى من القوة ما يبعث فى نفوسنا الأمل فى المستقبل ؛ وكل ما يحتاج إليه هذا الروح هو أن تزداد قوته حتى تتغلب على كل ما بقى من آثار الهمجية وعلى كل ما يحول دون عودتها .

الدليـــــل

(ا)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

الخطأ والصواب

نرجو أن تصحح الكلمات الآتية قبل البدء فى قراءة الكتاب :

ص	سطر	خطأ	صواب
٤٥	٨	العاملون	العاملين
٥٣	١٠	الدكتاتوريين	الدكتاتورين
٦٢	٧	فى	من
٨١	٥	إليه	إليها
١٤٦	٦	طريقة	طريق
١٦٤	٨	يحيي	يحيا
٢٠٧	٨	تضامن	تطاحن


Bibliotheca Alexandrina
0230896